



مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية

المجلد (22) - العدد (2) (ISSN - 1561 - 0411) يوليو 2020

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية
Journal of Development and Economic Policies



البحوث:

العلاقة بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990-2018).

علي نجا

الخصائص الاقتصادية للبينكويين : دراسة تحليلية.

عبدالحليم شاهين

صناديق الاستثمار المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية: كيف قادت العولمة دورها الاجتماعي؟ دراسة حالة المملكة العربية السعودية.

خالد العنبي
محمد دريري

دراسات حالة:

إبعاد الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر: حالة المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن".

إيهاب مقابلة

مؤتمرات وندوات علمية:

ندوة إلكترونية حول "استراتيجية التعافي الاقتصادي والمالي من تداعيات جائحة كورونا (COVID-19)".

فيصل المناور

المجلد الثاني والعشرون - العدد الثاني

يوليو 2020

الأهداف:

- الاهتمام بقضايا التنمية والسياسات الاقتصادية عموماً وفي الأقطار العربية على وجه الخصوص في ضوء المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية.
- زيادة مساحة الرؤية وتوسعة دائرة المعرفة لدى صانعي القرار والممارسين والباحثين في الأقطار العربية .
- خلق حوار علمي بناء بين الباحثين والمهتمين بالاقتصادات العربية وصانعي القرار بالمنطقة.

قواعد النشر:

1. تقدم البحوث والدراسات ومراجعات الكتب والتقارير إلى رئيس التحرير، على البريد الإلكتروني للمجلة: jodep@api.org.kw
2. تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأصلية (باللغتين العربية والإنجليزية) والتي لم يتم نشرها سابقاً ولم تكن مقدمة لنيل درجة علمية أو مقدمة للنشر في مجلات أو دوريات أخرى.
3. تكون الأوراق والدراسات المقدمة بحجم لا يتجاوز الثلاثين صفحة، بما فيها المصادر والجدول والرسوم التوضيحية، كما لا تزيد مراجعة الكتب والتقارير على العشر صفحات. ويشترط أن تكون البحوث والمراجعات مطبوعة على أوراق 8.5x11 بوصة (A4) مع تخطي سطر (Double Spaced) وعلى وجه واحد، وتترك هامش من الجوانب الأربعة للورقة بحدود بوصة ونصف.
4. تكون المساهمات مختصرة بقدر الإمكان وسهلة القراءة والإستيعاب من قبل الممارسين وصانعي القرار.
5. يرقى الباحث ملخصاً عن البحث لا يزيد عن 100 كلمة، بحيث يكون مكتوباً باللغتين العربية والإنجليزية. حيث سيظهر الملخص في مجلات متخصصة بالملخصات.
6. يكتب الباحث اسمه وجهة عمله ووظيفته على ورقة مستقلة مع ذكر عنوان المراسلة وأرقام الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني.
7. في حالة وجود أكثر من مؤلف يتم مراسلة الإسم الذي يرد أولاً في ترتيب الأسماء.
8. يجب أن يتفق الاقتباس والتوثيق مع المبادئ التوجيهية لمنط [American Economic Review](http://www.aeaweb.org/sample_references.pdf) والدليل النمطي (http://www.aeaweb.org/sample_references.pdf) ويجب أن تكون المراجع مرتبة أبجدياً في نهاية الورقة.
9. توضع الهوامش في أسفل الصفحة المناسبة وترقم بالتسلسل حسب ظهورها.
10. توثق الجداول والأشكال وغيرها بالمصادر الأصلية.
11. تكتب البحوث على برنامج Microsoft Word.
12. يتم إشعار المؤلف بإستلام بحثه خلال إسبوعين من تاريخ إستلامه.
13. تخضع كل المساهمات في المجلة للتحكيم العلمي الموضوعي، ويُبلغ الباحث بنتائج التحكيم والتعديلات المقترحة من قبل المحكمين إن وجدت، فور إستلام ردود كل المحكمين.
14. يُصبح البحث المنشور ملكاً للمجلة، وتستوجب إعادة نشره في أماكن أخرى الحصول على موافقة كتابية من المجلة.
15. جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو المعهد العربي للتخطيط.
16. ترسل لصاحب الورقة المقبولة نسخة من العدد الذي تنشر فيه الورقة بالإضافة إلى خمس نسخ مستلة من ورقته المنشورة.

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية

تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المجلد الثاني والعشرون - العدد الثاني - يوليو 2020

مجلة محكمة نصف سنوية تهتم بقضايا التنمية والسياسات
الاقتصادية في الأقطار العربية

الهيئة الاستشارية

حازم الببلاوي سليمان القدسي
سمير المقدسي عبدالله القويز
عبداللطيف الحمد محمد الخجا
مصطفى النابلي رياض المومني

هيئة التحرير

أشرف العربي بلقاسم العباس
وليد عبدمولاه ايهاب مقابله
فيصل المناور

رئيس التحرير

د. بدر عثمان مال الله

نائب رئيس التحرير

أ.د. حسين الطلافحه

سكرتير التحرير

أ. عمر ملاعب

توجه المراسلات إلى :

رئيس التحرير - مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية

المعهد العربي للتخطيط

ص.ب 5834 - الصفاة 13059 الكويت

تلفون 24844061 - 24843130 (965) - فاكس 24842935 (965)

البريد الإلكتروني jodep@api.org.kw

المحتويات العربية

البحوث:

العلاقة بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990 - 2018).

7 علي نجا

الخصائص الاقتصادية للبيتكوين : دراسة تحليلية.

49 عبد الحليم شاهين

دراسات حالة :

أبعاد الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر: حالة المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية " فاتن " .

73 إيهاب مقابله

مؤتمرات وندوات علمية :

ندوة إلكترونية حول " استراتيجية التعافي الاقتصادي والمالي من تداعيات جائحة (COVID-19) .

137 فيصل المناور

افتتاحية العدد

يسر المعهد العربي للتخطيط أن يضع بين أيديكم العدد الثاني من المجلد الثاني والعشرون لمجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، حيث تضمن العدد أربعة أوراق بحثية تناولت عدداً من القضايا الاقتصادية والتنمية بالإضافة إلى ملخص ندوة إلكترونية.

استهل العدد بورقة بحثية من إعداد علي نجا تحت عنوان "العلاقة بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990-2018)" حيث هدفت الورقة الى تحليل العلاقات الكمية والسببية بين كل من الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في مصر. وذلك من خلال دراسة العلاقة بين هذه المتغيرات الثلاثة في الأدب الاقتصادي، وتطورها في الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة، ثم من خلال النموذج القياسي الذي يعتمد على أسلوب التكامل المشترك لجوهانسون، ونموذج (VECM) تم قياس العلاقات الكمية والسببية بينهم في الأجلين الطويل والقصير. حيث توضح نتائج القياس بالأجل الطويل أن العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي كانت إيجابية، وأن العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي كانت سلبية، وأن العلاقة بين حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي كانت إيجابية وكل منهما يدعم الآخر.

أما الورقة الثانية من إعداد عبد الحليم شاهين، أتت تحت عنوان "الخصائص الاقتصادية للبيتكوين دراسة تحليلية" وتناقش الورقة عملية استكشاف الخصائص الاقتصادية لعملة البيتكوين التي انتشر التعامل بها في الآونة الأخيرة، بسبب عديد من المزايا التي تميزها عن النقود في أشكالها التقليدية، التي ترتب عليها مجموعة من الآثار الاقتصادية. وقد توصلت الدراسة إلى أن عملة البيتكوين تعد من ضمن الابتكارات التكنولوجية، التي تحتوي على مجموعة من الخصائص التي تستحق الدراسة، تلك التي جعلها في بؤرة الاهتمام، كالعملة الرقمية، وخاصة الند للند، وانخفاض تكلفة وسرعة المعاملات، والشفافية، والتحكم اللامركزي، والخصوصية، وحل مشكلة الانفاق المزدوج، بالإضافة إلى الأمان والتشفير، وأخيراً التعدين.

ويناقش إيهاب مقابلة في الورقة الثالثة بعنوان "أبعاد الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر: حالة المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن" حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وتحليل أبعاد الدور التنموي (الاقتصادي والاجتماعي) لمؤسسات التمويل الأصغر وذلك من خلال دراسة حالة المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن" باعتبارها أهم وأقدم مؤسسات التمويل الأصغر في دولة فلسطين. تستخدم الدراسة منهجية تجمع بين التحليل الوصفي والكمي، حيث تم استقراء آراء المستفيدين من الخدمات التمويلية وغير التمويلية التي تقدمها المؤسسة حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الخدمات على مستوى المستفيدين أنفسهم وأسرههم وعلى مستوى الاقتصاد الوطني والمجتمع المحلي وذلك من خلال استبانة خاصة أعدت لهذا الغرض. ومن جانب آخر اعتمدت المنهجية على تحليل وتقييم أداء المؤسسة منذ تأسيسها. أبرزت نتائج التحليل الدور الاقتصادي الكبير الذي تلعبه المؤسسة على مستوى المستفيدين وأسرههم وعلى مستوى المجتمع المحلي، كما أبرزت وبشكل واضح أبعاد الدور الاجتماعي للقروض الإنتاجية وغير الإنتاجية التي تقدمها المؤسسة. وأبرزت النتائج أيضاً دور المؤسسة في دعم الجهود الحكومية في مواجهة الفقر وتدني مستويات المعيشة والبطالة وجهودها في تعزيز التنمية المستدامة.

وتأتي الورقة الرابعة من اعداد خالد العتيبي ومحمد حريري بعنوان " صناديق الاستثمار المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية: كيف قيدت العولمة دورها الإقتصادي؟ دراسة حالة المملكة العربية السعودية ، حيث تهدف هذه الدراسة بشكل اساسي إلى تطوير وتقديم تقرير متعمق عن آثار العولمة على دور صناديق الاستثمار المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال مقابلة أصحاب المصلحة الرئيسيين . وقيم البحث بشكل نقدي الدور الهادف وخصائص SCIFs في المملكة العربية السعودية ويدرس دور القضايا المالية والمستثمرين والمنظمين ، بالنسبة إلى SCIFs وتأثيرات العولمة .

ويستعرض فيصل المناور ملخص للندوة إلكترونية "استراتيجية التعافي الاقتصادي والمالي من تداعيات جائحة كورونا (COVID-19) على مستوى الدول العربية" وذلك في يوم الأربعاء الموافق 10 يونيو 2020 . بحثت الندوة السياسات البديلة التي يمكن أن تخفف من تداعيات الجائحة السلبية ، وتساهم في دفع عجلة النشاط الاقتصادي إنتاجاً واستهلاكاً من جديد .

هذا ، وناقشت الندوة ثلاثة محاور رئيسية . هي ؛ استراتيجية التعافي الاقتصادي والمالي من تداعيات جائحة كورونا في الدول العربية . وتقييم التوازنات الاقتصادية والمالية والدين العام الحالية في ظل جائحة كورونا ، ومناقشة سياسات تحقيق ذلك التوازن ، وأخيراً تقييم الآثار السلبية لجائحة كورونا على أسواق العمل العربية واقتراح عدد من السياسات التي تساهم في تعافي أسواق العمل العربية .

وفي الختام نأمل أن نكون بهذا العدد قد وضعنا بحوث وآراء علمية بناءة بين أيدي القراء والمهتمين ، مؤكدين في الوقت نفسه على حرص وترحيب المعهد العربي للتخطيط على تلقي والنظر في جميع المساهمات المقدمة للنشر في مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية .

رئيس التحرير

العلاقة بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990- 2018)

علي نجا*

ملخص

يهدف هذا البحث تحليل العلاقات الكمية والسببية بين كل من الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في مصر. وذلك من خلال دراسة العلاقة بين هذه المتغيرات الثلاثة في الأدب الاقتصادي، وتطورها في الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة، ثم من خلال النموذج القياسي الذي يعتمد على أسلوب التكامل المشترك لجوهانسون، ونموذج (VECM) تم قياس العلاقات الكمية والسببية بينهم في الأجلين الطويل والقصير. توضح نتائج القياس بالأجل الطويل أن العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي كانت إيجابية، وأن العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي كانت سلبية، وأن العلاقة بين حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي كانت إيجابية وكل منهما يدعم الآخر. كما توضح نتائج علاقات السببية في الأجل الطويل وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين كل من: النمو الاقتصادي وحجم الفساد، وحجم الاستثمار وحجم الفساد، وبالتالي تكون العلاقة بين كل منهما تكاملية، كما أن عدم الاستقرار السياسي يسبب الفساد وليس العكس. وتتفق نتائج الأجل القصير إلى حد ما مع نتائج الأجل الطويل وإن كانت النتائج أكثر تداخلاً ووضوحاً بالأجل الطويل.

The relationship between corruption, political instability and economic growth In Egypt during the period (1990 - 2018)

Ali Naga

Abstract

This research aims to analyze the quantitative and causal relationships between corruption, political instability and economic growth in Egypt. that is through studying the relationship between these three variables in economic literature, and their developed in the Egyptian economy during the study period, then through the standard model that depends on the integration method of Johansson, and the model (VECM) was measured quantitative and causal relations between them in the long and short term. The results of the long-term measurement show that the relationship between corruption and economic growth was positive, that the relationship between political instability and economic growth was negative, and that the relationship between corruption and political instability was positive and each supported the other. The results of causal relationships in the long term also a bidirectional relationship between each: economic growth and the size of corruption, the size of investment and the size of corruption, and therefore the relationship between both of them is complementary, and political instability causes corruption, not the other way around. The short-term results are somewhat in line with the long-term results, although the results are more overlapping and more visible in the long term.

*أستاذ الاقتصاد ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية،
جامعة الإسكندرية، البريد الإلكتروني: .aanaga@hotmail.com

مقدمة

يُعد كل من الفساد (Corruption) وعدم الاستقرار السياسي (Political Instability) من القضايا التي تواجه عدد كبير من الدول، وبخاصة النامية منها، كما أن لهما جوانب متعددة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، وتتعاكس آثارهما السلبية على كافة جوانب الحياة في المجتمع. ورغم أنه لا توجد بيانات يُعول عليها في تحديد كل من حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي في كافة الدول التي تعاني منهما، مما يصعب من قياس آثارهما على المتغيرات الاقتصادية. إلا أنه من خلال استخدام بعض المؤشرات الدولية التي بدأت تتوفر في السنوات الأخيرة يمكن من خلالها التعرف على مستوى الفساد وعدم الاستقرار السياسي في المجتمع ومقارنته بالمجتمعات الأخرى، فضلاً عن قياس آثاره وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية الكلية وبخاصة معدل النمو الاقتصادي.

يؤثر كل من الفساد وعدم الاستقرار السياسي بالمجتمع على مناخ وبيئة الأعمال، حيث كلما كان هناك مستوى منخفضاً من الفساد ومستوى مرتفعاً من الاستقرار السياسي فإن هذا يسهم في توفير البيئة الملائمة والمواتية لنشاط الأعمال، ومن ثم زيادة معدلات الاستثمار والتراكم الرأسمالي سواء المادي أو البشري، وبالتالي يحقق المجتمع معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وهو ما تحقق في معظم الاقتصاديات الناشئة في دول جنوب شرق آسيا والصين والهند، بينما الدول التي تعاني من ارتفاع في حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي نتيجة للحروب والصراعات العرقية والتغيير المستمر للحكومات والسلطات السياسية،.. إلخ، تعاني من انخفاض معدل النمو الاقتصادي، فضلاً عن عدم استقراره. ويمكن القول إن الفساد وعدم الاستقرار السياسي يمثلان أهم معوقين للنمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بالدول النامية، نظراً لأنهما يؤثران سلبياً على عديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية. ويعد ذلك أحد الأسباب المهمة وراء تحقيق معدلات نمو اقتصادي متدنية وغير مستقرة في عديد من الدول النامية الفقيرة وبخاصة الأفريقية منها (Aisen & Veiga, 2010, P. 12).

أولاً: مشكلة البحث

يُعاني الاقتصاد المصري مثل معظم الدول النامية الفقيرة من انتشار وزيادة الفساد على كافة المستويات، ومن ثم عدم العدالة الاجتماعية، هذا فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي، وازدادت الأمور سوءاً في العقود الثلاثة الماضية، نتيجة لعدم كفاءة الحكومة وضعف الإدارة الاقتصادية وغياب القانون. حتى أن برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي (ERSAP) الذي تبنته الحكومة المصرية في بداية تسعينيات القرن الماضي لم ينجح على المدى الطويل في علاج المشكلات التي عانى منها الاقتصاد المصري، بل وارتبط به زيادة حجم الفساد تلك التي تعلقَت

بعمليات الخصخصة للمشروعات العامة، وقد انعكس ذلك سلباً على عمليات التنمية الاقتصادية بوجه عام وفي تدني معدل النمو الاقتصادي بوجه خاص (UNDP, 2002, P. 4)⁽¹⁾. وقد كانت هذه الدوافع لقيام ثورة 25 يناير عام 2011، وما ارتبط بها من زيادة حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي خلال السنوات الأربع التالية لذلك، الأمر الذي بدأ في التحسن تدريجياً بداية من عام 2014 غير أنه يتطلب المزيد من التصحيح في الوقت الراهن.

وفقاً لمؤشرات الحكم الدولية، فقد زاد حجم الفساد في مصر من حوالي 62 نقطة في عام 1990، إلى حوالي 69 نقطة في عام 2018، أي أنه زاد بحوالي 11% فيما بين العامين السابقين، وكذلك ارتفع مستوى عدم الاستقرار السياسي من حوالي 68 نقطة إلى 88 نقطة فيما بين العامين السابقين على التوالي، أي أنه ارتفع بحوالي 29% في نهاية فترة الدراسة مقارنة بما كان عليه في بدايتها (World Bank, WGI, 2019). وبالتالي تدور مشكلة البحث حول عدد من الأسئلة هي: هل يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى زيادة حجم الفساد؟ إلى أي مدى يؤثر الفساد على النمو الاقتصادي بمصر؟ ما هو تأثير عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي؟ هل يؤدي النمو الاقتصادي إلى تحقيق الاستقرار السياسي والحد من الفساد؟ ما هو تأثير أحداث ثورة 25 يناير وعدم الاستقرار السياسي الذي اقترن بها على النمو الاقتصادي بمصر؟ ما هي طبيعة العلاقة السببية بين كل من الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في واقع الاقتصاد المصري؟

1.1 أهمية البحث وهدفه

تتمثل أهمية البحث في تصديه لواحدة من أهم القضايا المعاصرة على الساحة المصرية في الظروف الراهنة التي يمر بها المجتمع بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، ويتمثل ذلك في التحقق من طبيعة العلاقة بين كل من حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي بغرض التعرف على العلاقات الكمية والسببية بين هذه المتغيرات الثلاثة في الواقع المصري، وتحديد أي منهم يؤثر في الآخر ويكون السبب فيه؟ بمعنى لأي منهم يكون السبق في التأثير على الآخر؟ الأمر الذي يساعد في تحديد السياسات الملائمة للتأثير على المتغيرات ذات الأولوية ويعالج جوانب القصور بها، بما يحقق أهداف النمو والتنمية بالمجتمع المصري. كما أن إجراء هذا البحث بصورة مستقلة على الاقتصاد المصري يكون أكثر أهمية، الأمر الذي يساعد في صياغة السياسات الاقتصادية الملائمة وتوجيه السياسة العامة بما يتناسب مع الظروف الخاصة به. لاسيما أنه لا توجد الدراسات الكافية بهذا الشأن في الاقتصاد المصري، ومن ثم يسهم هذا البحث في ملء الفجوة في الأدب الاقتصادي في هذا المجال.

⁽¹⁾ فقد كان معدل النمو الاقتصادي بالاقتصاد المصري خلال العقود الثلاثة الماضية (1990-2018) حوالي 2.3% في المتوسط سنوياً، وهو محسوب من بيانات: (World Bank, WDI, 2019).

وفقاً لذلك، فإن الهدف الأساسي لهذا البحث يتمثل في تحليل وقياس العلاقة بين كل من حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990-2018)، بهدف تقدير العلاقات الكمية بينهم وتحديد أي منهم يسبب الآخر ويكون سابق عليه، ومن ثم الإجابة على التساؤلات المطروحة في مشكلة البحث سالف الذكر.

2.1 فرض البحث

يُتوقع أن تكون هناك تأثيرات متبادلة بين كل من حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي بمصر، كما يُتوقع وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين كل أثنين من هذه المتغيرات، ومن ثم تكون العلاقة بينهم تكاملية وبخاصة في الأجل الطويل.

3.1 منهج البحث

يستخدم البحث الأسلوب الكمي في التحليل بالاعتماد على المنهج التحليلي القياسي، حيث يتم استقراء البيانات الكمية عن مؤشرات الفساد وعدم الاستقرار السياسي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة (1990-2018). ثم من خلال النموذج القياسي الذي يعتمد على أسلوب التكامل المشترك لجوهانسون، وباستخدام نموذج تصحيح الخطأ متعدد المعادلات {VECM} (Vector Error Correction Model)، يتم قياس العلاقات بينهم في كل من الأجل الطويل والأجل القصير، فضلاً عن تحديد اتجاه العلاقات السببية بينهم من خلال تحليل جرانجر للسببية اعتماداً على نموذج (VECM)، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews).

4.1 خطة البحث

ينقسم البحث إلى أربعة أقسام - فضلاً عن المقدمة - تتناول على الترتيب: العلاقة بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو في الأدب الاقتصادي، تطور حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي وعلاقتها بالنمو في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990-2018)، قياس العلاقات الكمية والسببية بينهم خلال تلك الفترة في الأجلين القصير والطويل، النتائج والتوصيات.

ثانياً: العلاقة بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو في الأدب الاقتصادي

استحوذت دراسة العلاقة بين كل من الفساد وعدم الاستقرار السياسي وبين النمو الاقتصادي، على اهتمام كبير في الدراسات الاقتصادية التطبيقية في الآونة الأخيرة. نظراً لما يترتب عليهما من تأثير سلبي على بيئة ومناخ النشاط الإنتاجي والاستثماري، وبالتالي على النمو الاقتصادي. وبخاصة في ظل البيانات التي بدأت تتوافر عنهما من خلال المنظمات الدولية مثل مؤشرات الحكم الدولية {Worldwide Governance Indicators (WGI)} المقدمة من قبل البنك الدولي⁽²⁾، وكذلك منظمة الشفافية العالمية (Transparency International's)، التي أصدرت مؤشر الفساد الدولي {Corruption Perceptions Index (CPI)} (Thompson & Shah, 2005, P. 1)، التي أمكن من خلالها قياس أثر كل من الفساد وعدم الاستقرار السياسي على كثير من المتغيرات الاقتصادية الكلية، وبخاصة في ظل تطور الأساليب الحديثة في الاقتصاد القياسي، فقد تناولت عديد من الدراسات العلاقات بين هذه المتغيرات سواء من خلال بيانات السلاسل الزمنية القطاعية في عدد من الدول، أو من خلال بيانات السلاسل الزمنية على مستوى الدولة الواحدة. وسوف يتم تناول هذا القسم من خلال بندين فرعيين وهما: العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي، العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي⁽³⁾. وسيتم في كل منها الجمع بين الأدبيات النظرية والتطبيقية معاً في الوقت نفسه.

1.2 العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي

أهتم عديد من الاقتصاديين بدراسة العلاقة بين الفساد والنمو في محاولة لفهم كيف يؤثر الفساد على النمو الاقتصادي، وأي القنوات يؤثر من خلالها الفساد على النمو وطبيعة هذا التأثير، غير أنه لا توجد إجابة محددة على هذا التساؤل سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية. وسوف يتم استعراض هذه النقطة بإيجاز من خلال تناول كل من: مفهوم الفساد، وأنواعه، وأهم مجالاته، وأهم أسباب انتشاره بالدول النامية، قبل التعرض لأثاره وعلاقته بالنمو الاقتصادي.

نظراً لأن الفساد يمثل ظاهرة اجتماعية عامة تعاني منها كافة الدول ولكن بنسب مختلفة، كما أن له جوانب متعددة، ومن ثم فقد تعددت التعريفات للفساد ولا يوجد تعريف واحد محدد له، شأنه في ذلك شأن معظم التعريفات في العلوم الاجتماعية (Adenike, 2013, P. 54). إذ يعرف الفساد بأنه إساءة استخدام الوظيفة العامة والواجب العام من أجل تحقيق مكاسب خاصة من قبل الموظفين

(2) تتمثل مؤشرات الحكم الدولية هذه في: التصويت والمساءلة، والاستقرار السياسي، وفاعلية الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، والتحكم في الفساد، لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى: (World Bank, 2011).

(3) لقد تم الاقتصار على هاتين العلاقتين نظراً لأن العلاقة بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي تتم عادة بصورة غير مباشرة من خلال التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن ثم تؤثر على مستوى الأداء الاقتصادي الذي يعد أهم متغير بها النمو الاقتصادي.

العموميين أو الكيانات المختلفة (Adela & et al., 2014, P. 57)، كما يعرفه البعض الآخر على أنه استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة (Abdel-Ltif & et al., 2018, P. 4). كما يعرف الفساد على أنه عملية اكتساب الثروة أو السلطة أو النفوذ من خلال الوسائل غير المشروعة، ومن ثم يتم تحقيق المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة (Oni & Awe, 2012, P. 1).

قد أرجع تقرير منظمة الشفافية العالمية لعام 1999، انتشار الفساد في القطاع الحكومي بالدول النامية إلى ضعف المرتبات، وشعور المسؤولين بالحصانة ضد توجيه الاتهامات لهم أو التحقيق معهم. وقد وضع البنك الدولي تعريفاً للأنشطة التي تندرج تحت تعريف الفساد على النحو التالي: إساءة استعمال الوظيفة العامة لتحقيق الكسب الخاص، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج الإطار القانوني. كما يمكن أن يحدث الفساد عن طريق استغلال الوظيفة العامة، دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة (العربي، نجا، 2005).

بصفة عامة يمكن تعريف الفساد "بأنه يتمثل في التصرفات التي يترتب عليها تحقيق مصالح ومنافع وامتيازات خاصة على حساب المصالح العامة أو مصالح الآخرين أو مصالح الجهات التي يعمل بها هؤلاء الأفراد المستفيدون من هذه التصرفات". ويتضح من ذلك أن الدافع الأساسي للفساد هو تحقيق منافع وامتيازات خاصة أو تجنب تكاليف والتزامات. ويشير هذا التعريف إلى آليتين رئيسيتين من آليات الفساد وهما (العربي، نجا، 2005):

- آلية دفع الرشوة والعمولة للموظفين والمسؤولين في الحكومة في مقابل الحصول على الخدمة المستحقة لهم أو لتسريع الحصول عليها، وكذلك الرشوة في القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات الأجنبية.
- الرشوة المقنعة أو العينية في شكل وضع اليد على المال العام، والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي وفي قطاع الأعمال العام والخاص.

هذا النوع من الفساد يعرف بالفساد الفوضوي ويسمى بالفساد الصغير، وهو مختلف تماماً عما يمكن تسميته بالفساد الكبير، وهو الفساد المنظم المرتبط بأعمال النخبة السياسية الذين يستغلون سلطاتهم في تغيير السياسات الوطنية، فضلاً عن تنفيذ السياسات التي تخدم مصالحهم الخاصة، ويتم تحويل الإنفاق العام إلى تلك القطاعات والأنشطة التي تحقق المصالح الخاصة ولا تعطي الاهتمام الكافي للأعمال والأنشطة التي تخدم المصالح العامة. كما يرتبط هذا النوع من الفساد بالصفقات الكبرى في المقاولات وتجارة السلاح والحصول على التوكيلات التجارية للشركات متعددة الجنسيات،.. الخ (Mashal, 2011, P. 72).

يمكن حصر أهم مجالات اقتصاديات الفساد في الدول النامية بصفة عامة، فيما يلي: التهرب الضريبي، وتخصيص الأراضي من خلال القرارات الإدارية العليا، والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية، وإعادة تدوير المعونات الأجنبية للجيوب الخاصة⁽⁴⁾، وقروض المجاملة التي تمنحها المصارف بدون ضمانات كافية لكبار رجال الأعمال، وعمولات عقود البنية التحتية وصفقات السلاح، والعمولات والإتاوات التي يتم الحصول عليها بحكم المنصب والاتجار بالوظيفة العامة.. إلخ (نجا، العربي، 2015).

ينتشر الفساد على نطاق واسع بالدول النامية، ولا يكون ذلك لأن شعوب الدول النامية مختلفة عن شعوب الدول المتقدمة، ولكن لأن الظروف تكون مهيةاً بصورة أفضل لذلك بالدول النامية، حيث يكون نتيجة لضعف الإطار المؤسسي بالدولة، كما أنه يزداد بسبب زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة المخصصات المالية العسكرية، وذلك لأن معظم هذه الأنشطة سرية، ومن ثم توفر مجالاً خصباً للفساد (Daniela & et al., 2011, P. 135). وتتعدد أسباب الفساد في الدول النامية نظراً لوجود تداخل كبير فيما بينها، وتتمثل أهم هذه الأسباب في (Mashal, 2011, P. 73): دوافع كسب الدخل، وذلك بسبب الفقر، وانخفاض المرتبات والدخول، والمخاطر المرتفعة، مثل: المرض، والحوادث، والبطالة، ونقص التأمينات الاجتماعية، وأيضاً الفجوة الكبيرة في مستويات الدخل. وضعف مستوى الديمقراطية، وهذا تماشياً مع الفكرة التقليدية أن الفساد يكون أقل في النظم الديمقراطية، حيث تكون الضوابط والتوازنات أكثر انتشاراً وفاعلية (Ghoneim & Ezzat, 2016 P. 46). والاختلالات السعرية بسبب تقديم الدعم لبعض السلع والخدمات ووجود أكثر من سعر للسلعة. وانخفاض مستوى الخدمات العامة بسبب انخفاض الأجور، ومن ثم ضعف الحافز على العمل، فضلاً عن ضعف الرقابة. وضعف سيادة القانون والنظم التشريعية والقضائية، بسبب عدم استقلالها عن السلطة التنفيذية في الدول النامية. وعدم الاستقرار السياسي وضعف الإدارة السياسية والخلل الاجتماعي بسبب غياب الديمقراطية، والانحياز إلى النخبة الحاكمة ضد أفراد الشعب، والمغالاة في القوانين والقرارات لكي تحافظ الحكومات غير الديمقراطية على قوتها وسطوتها داخل البلاد، والأفق الزمني الطويل للبقاء في السلطة، حيث عادة ما يكون الفساد نتيجة لزيادة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وضعف إدارة الدولة، إذ أن الحكومات الأكبر حجماً تكون أكثر عرضة للفساد، ومن ثم يزداد بها الوزن النسبي للقطاع العام، الذي لا توجد به معايير موضوعية في التعيينات، وإنما يكون وفقاً للعلاقات الشخصية التي تحقق المصالح الخاصة (Ghoneim & Ezzat, 2016, P. 46)⁽⁵⁾.

(4) حيث تشير بعض التقارير إلى أن أكثر من 30% منها لا تدخل خزينة الدولة، وتذهب إلى جيوب المسؤولين الكبار.

(5) قد لا يكون ذلك صحيحاً دائماً كما في سنغافورة، حيث تلعب الحكومة دوراً رئيساً في الاقتصاد رغم أنها أقل دول العالم في الفساد (Mashal, 2011, P. 76).

العلاقة بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990- 2018)

فيما يتعلق بأثر الفساد على النمو الاقتصادي فإنه لا يوجد اتفاق على ذلك ويمكن التمييز بين مجموعتين من الآراء في ذلك:

المجموعة الأولى: تؤكد أن الفساد يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على النمو في بيئة تتسم بانخفاض كفاءة الحكومة وفساد الروتين والبيروقراطية، حيث يكون الفساد هو ثاني أفضل بديل لسرعة إنجاز الأعمال وتخطي الروتين والتغلب على الجمود البيروقراطي (Adela & et al., 2014, P. 58)، (Nurudeen & et al., 2015, P. 46)، هذا تماشياً مع فرضية أن الفساد يكون بمثابة تشحيم العجلات للنمو الاقتصادي (Greasing the wheels)، حيث تساعد المدفوعات الجانبية الصغيرة على تخطي الروتين والبيروقراطية الحكومية أو ما يسمى بالمال السريع (Speed money)، الذي يسمح لرجال الأعمال تجنب البيروقراطية الحكومية (Ghoneim & Ezzat, 2016, P. 46)، (Adenike, 2013, P. 57). ويشير البعض إلى أن هناك علاقة إيجابية بين وقوع الرشوة في بلد ما والوقت الذي يتم تمضيته مع البيروقراطية (Mashal, 2011, P. 71). غير أن هذه الحجة التطبيقية لا تملك الأسس النظرية لذلك، كما أنه يعزز السلطة التقديرية للسياسيين الفاسدين وكبار المسؤولين الحكوميين.

المجموعة الثانية: وهي الأكثر انتشاراً وتوافقاً بين معظم الاقتصاديين التي تؤكد على أن الفساد يؤثر سلباً على النمو، حيث يقلل من الاستثمارات المحلية والأجنبية، كما أنه يؤدي إلى تشويه الأسواق، وسوء تخصيص الموارد وزيادة دور الأنشطة الريعية التي يزداد بها الفساد، ويخفض من إنتاجية رأس المال البشري، ويؤثر سلباً على البيئة والمناخ الخاص بالنشاط الإنتاجي، وانخفاض نوعية الخدمات الحكومية والضغط الزائد على ميزانية الحكومة، وكذلك سوء تخصيص الإنفاق العام للحكومة، فضلاً عن التثوهات السعرية، حيث يتم نقل تكاليف الرشاوى للمستهلك ويحدث تأخير في إتمام المعاملات الاقتصادية، وعدم اليقين الإضافي هذا يكون عنصراً حاسماً في الحد من الاستثمارات، بل وتشجيع رؤوس الأموال على الهروب (Tachiwou, 2014, P. 526)، وكل هذا يعوق الاستثمار، وهذا تماشياً مع فرضية أن الفساد يكون بمثابة الرمل في العجلات للنمو الاقتصادي (Sanding the wheels) (Ghoneim & Ezzat, 2016, P. 41). وأكدت إحدى الدراسات أن الفساد يؤدي إلى فقدان ما يمثل 5% من الناتج العالمي سنوياً، ويقدر الاتحاد الأفريقي أنه بسبب الفساد تفقد القارة الأفريقية 25% من الناتج الإجمالي سنوياً بها (Zouhaier, 2011, P. 185).

تشير عديد من الدراسات أن الفساد يعمل على توجيه الاستثمارات العامة إلى المشاريع الكبرى مثل البناء والبنية التحتية وليس إلى المشروعات الأكثر أهمية للفقراء، لأن مثل هذه المشروعات الكبيرة تزداد بها مساحة الفساد (Ghoneim & Ezzat, 2016, P. 45). وبالتالي يترتب على الفساد تكاليف اقتصادية واجتماعية إضافية، لأنه يعمل على إقامة الحكومات لمشاريع لمجرد توليدها لمزيد من الرشاوى بدلاً من انعكاسها لأولويات التنمية وتظل هذه المشاريع الاستثمارية الكبرى التي لم تكن مجدية اقتصادياً، ومن ثم تستنزف الموارد الشحيحة بالدول النامية لعدد كبير من السنوات (Tachiwou, 2014, P. 526)، (Jalal & Mustapha, 2016, P. 20).

يتضح مما سبق، أنه يترتب على الفساد عديد من الآثار السلبية نتيجة لما يترتب عليه من تشوهات اقتصادية لعل أهم هذه الآثار السلبية تتمثل في (Tachiwou, 2014, P. 522): سوء تخصيص الموارد الاقتصادية، سواء على جانب الإنتاج أو على جانب الاستهلاك. وإعاقة عملية التنمية، حيث يسهم الفساد في استمرار الدولة في دوامة التخلف والفق، بسبب تهريب الأموال للخارج وإقامة مشروعات عقيمة. وانخفاض الاستثمار وسوء توجيهه والحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية، بل وهروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج، وتعرض البلاد لأزمات العملة، وبالتالي إعاقة بناء قاعدة إنتاجية سليمة، مما يحد من التراكم الرأسمالي في الدول النامية. وتشويه القرارات الرسمية، وبالتالي إهمال الأولويات تفضيلاً لمشاريع يحددها المسئولين وتحقق مصالحهم، ومن ثم تحويل الإنفاق الحكومي من الأنشطة ذات الإنتاجية الأعلى إلى الأنشطة الأقل إنتاجية. وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية، متمثلاً في سوء توزيع الدخول والثروات المصاحب لعملية النمو الاقتصادي لأن الفساد يكون بمثابة ضريبة تنازلية، حيث تدفع الأسر ذوي الدخل المنخفض نسبة كبيرة من دخولهم للحصول على الخدمات العامة، فضلاً عن ارتفاع معدلات الفقر. وزيادة حدة عجز الموازنة العامة للدولة، نتيجة لانخفاض الإيرادات الحكومية، وزيادة الاستثمار والإنفاق الحكومي. وضعف الشرعية السياسية، مما تضطر الحكومات إلى استخدام القوة والتدابير القهرية للمحافظة على النظام السياسي الذي يخدم مصالحها، كل هذا يعوق النمو الاقتصادي. ومن أهم الدراسات التي تؤكد على التأثير السلبي للفساد على النمو الاقتصادي سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة: (Mashal, 2011)، (Ghalwash, 2014)، (Ghoneim & Ezzat, 2016)، (Deyshappriya, 2016)، (نجا، 2017).

2.2 العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي

لقد كانت دراسة العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي موضع نقاش مستمر بين الاقتصاديين والسياسيين، بالرغم من أن الأدب التطبيقي لدراسة العلاقة بين هذين المتغيرين يعد حديثاً نسبياً وذلك بسبب عدم وجود بيانات عن عدم الاستقرار السياسي لفترات زمنية طويلة. وتوصلت عديد من الدراسات التطبيقية إلى عمق العلاقة بين المتغيرين، حيث أن عدم اليقين المرتبط ببيئة سياسية غير مستقرة يحد من الاستثمارات المحلية والأجنبية نتيجة لزيادة مخاطر الاستثمار، مما يقلل من القدرة الإنتاجية، ومن ثم يسهم في ارتفاع معدلات التضخم، الأمر الذي يؤدي إلى سوء تخصيص الاستثمارات وضعف التراكم الرأسمالي، ومن ثم النمو الاقتصادي. كما إنه من ناحية أخرى فإن ضعف الأداء الاقتصادي للحكومة وفشلها يترتب عليه الاضطرابات السياسية بسبب الإضرابات العامة والعنف ليس فقط ضد أرباب الأعمال ولكن ضد سياسات الحكومة، وكل هذا يؤثر سلبياً على رأس المال المادي والبشري، ومن ثم على حجم الناتج ومعدل نموه (Tabassam & et al., 2016, P. 326)، (Dimitraki, 2010 P. 2). وعدم الاستقرار السياسي هو مفهوم متعدد الأبعاد ولا ينطوي على متغير واحد، وبالتالي فهو متغير مركب، حيث يقاس من خلال عديد من الظواهر والتغيرات مثل: الثورات، وأزمات الحكومة وتكرار تغييرها، وعدم الرضاء عن الأداء الحكومي، والاحتجاجات، والإضرابات العامة، وأعمال **العلاقة بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي** والعمليات الإرهابية، والانقلابات، وعملياً **في مصر خلال الفترة (1990-2018)** والعرقى، الخ (Aisén & Veiga, 2010, P. 12).

يوجد تباين كبير في الدراسات التطبيقية عن العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، فضلاً عن كيفية قياس عدم الاستقرار السياسي. فقد أفاد عديد من الاقتصاديين أنه لا توجد دلالة إحصائية بشأن العلاقة بينهما (Abdelkader, 2015). بينما عديد من الدراسات تؤيد التأثير السلبى لعدم الاستقرار السياسي على النمو، حيث يترتب على عدم الاستقرار السياسي عديد من التناقضات ويخلق ظروفاً من عدم التأكد، مما يعوق الاستثمار، ومن ثم التراكم الرأسمالي سواء المادي أو البشري لأن البيئة المحلية تكون غير ملائمة للكفاءات والخبرات البشرية وما يترتب عليه من هجرة العقول (Drain Brain)، وهو الأمر الذي تعاني منه معظم الدول النامية وبخاصة الفقيرة منها (Aisen & Veiga, 2010, P. 12). هذا فضلاً عن أنه يؤثر سلبياً على مستوى الإنتاجية نتيجة لتشويه الأسواق ويؤدي إلى نمو غير متكافئ سواء على المستوى الجغرافي أو القطاعي (Taha, 2012, P. 50). وبالتالي يكون هناك ارتباط قوي بين عدم الاستقرار السياسي وضعف مستوى الأداء الاقتصادي (Ahmed & Pulok, 2013, P. 63). كما أن عدم الاستقرار السياسي الناتج عن الصراعات العرقية والتعصب أو التطرف الديني⁽⁶⁾، وما يترتب عليه من عدم الاستقرار في نظام الحكم وانتشار الفساد يؤثر سلبياً على مستوى الأداء الاقتصادي سواء بصورة مباشرة أو

(6) يعزى عدم الاستقرار السياسي إلى عديد من الأسباب فقد يكون بسبب الأداء غير الفعال للبرلمان وعدم استقلالية مؤسسات الدولة وضعف القانون وتسييس الإعلام وتزايد استخدام الدين في السياسة، الخ.

غير مباشرة، وهو ما ينعكس في تراجع معدلات النمو الاقتصادي (Kumar, 2014, P. 2). ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة يسهم في الارتفاع برفاهية الإنسان، ومن ثم تكون له آثاره الإيجابية في تحقيق الاستقرار السياسي بالمجتمع، وبالمثل فإن الاستقرار السياسي هو شرط ضروري وسابق لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث أن الاستقرار السياسي يعمل على توفير البيئة الملائمة لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية ويسهم في الارتفاع بمعدل الاستثمار، ومن ثم معدل النمو الاقتصادي (Mohammadi & et al., 2014, P. 225). ويعزى النجاح الذي تحقق في دول جنوب وجنوب شرق آسيا والصين إلى تمتعها بدرجة مرتفعة من الاستقرار السياسي والاقتصادي (Kumar, 2014, P. 5). ومن أهم الدراسات التي تؤكد على التأثير السلبي لعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي: (Khan & et al., 2015)، (Tabassam & et al., 2016)، (Nجا، 2016)، (Elbargathi & Al-Assaf, 2019)، (Abdel-Ltif & et al., 2018).

يرى البعض أن العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والفساد تكون إيجابية، حيث يعد الفساد أحد المحددات المهمة لعدم الاستقرار السياسي بالمجتمع، كما أن عدم الاستقرار السياسي يزيد من الفساد بالمجتمع. كما يكون لمستوى التنمية أو الدخل دور كبير في الحد من الفساد وعدم الاستقرار السياسي بالمجتمع، حيث أن الدول ذات الدخل المرتفع والظروف الاقتصادية الأفضل تنطوي على درجة أقل من الفساد ومستوى مرتفع من الاستقرار السياسي (Nurudeen & et al., 2015, PP. 46, 50). وبالعكس أنه في كثير من الدراسات التطبيقية أن الدول ذات مستوى الدخل المنخفض تنطوي على مستوى مرتفع من الفساد وعدم الاستقرار السياسي، وهذا ما يلاحظ في معظم الدول الأفريقية التي تعاني من انخفاض مستويات التنمية، وبالتالي تعاني من عدم الاستقرار السياسي ويقترن هذا بزيادة حجم الفساد بها (Hammed, 2018, P. 2).

يجدر بالذكر أن هذا البحث يختلف عن عديد من الدراسات السابقة في عدة جوانب لعل أهمها: أن هذا البحث ينطوي على ثلاثة متغيرات ويبحث علاقات التفاعل بينهم. كما أنه يستخدم منهج قياسي يجمع بين عمليات التقدير للعلاقات بين المتغيرات كمياً في الأجلين القصير والطويل، وكذلك تحديد اتجاه علاقات السببية بينهم. هذا فضلاً عن أن معظم الدراسات كانت في صورة سلاسل زمنية قطاعية رغم اختلاف الهيكل الاقتصادي والسياسي لكل دولة، بينما يقتصر هذا البحث على دولة واحدة وهي مصر التي تعاني من قصور الدراسات التي تتعلق بتحليل علاقة أو أثر أي من هذه المتغيرات على النمو الاقتصادي بها.

ثالثاً: تطور الفساد وعدم الاستقرار السياسي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990 – 2018)

سيتم قياس الفساد وعدم الاستقرار السياسي من خلال مؤشرات الحكم العالمية الستة {Worldwide Governance Indicators (WGI)}، التي يقاس من خلالها مستوى الحكم بالدولة (Kaufmann & Kraay, 2010, P. 4)، (Huynh & Jacho-Chavez, 2009, PP.)، ويتم قياس مؤشرات الحكم (WGI) وفقاً لمقياس الرتب التي يتراوح مداها بين صفر كحد أدنى إلى 100 كحد أقصى، (Kaufmann & Kraay, 2010, P. 12). ويقاس حجم الفساد كمكمل لمؤشر التحكم في الفساد، كما يتم قياس عدم الاستقرار السياسي كمكمل لمؤشر الاستقرار السياسي.

سوف يتم تناول هذا القسم من خلال بندين فرعيين، حيث يتناول الأول منهما تطور حجم الفساد وعلاقته بالنمو الاقتصادي، بينما يختص الثاني بدراسة تطور عدم الاستقرار السياسي وعلاقته بالنمو الاقتصادي، وذلك على النحو التالي.

1.3 تطور حجم الفساد وعلاقته بالنمو الاقتصادي

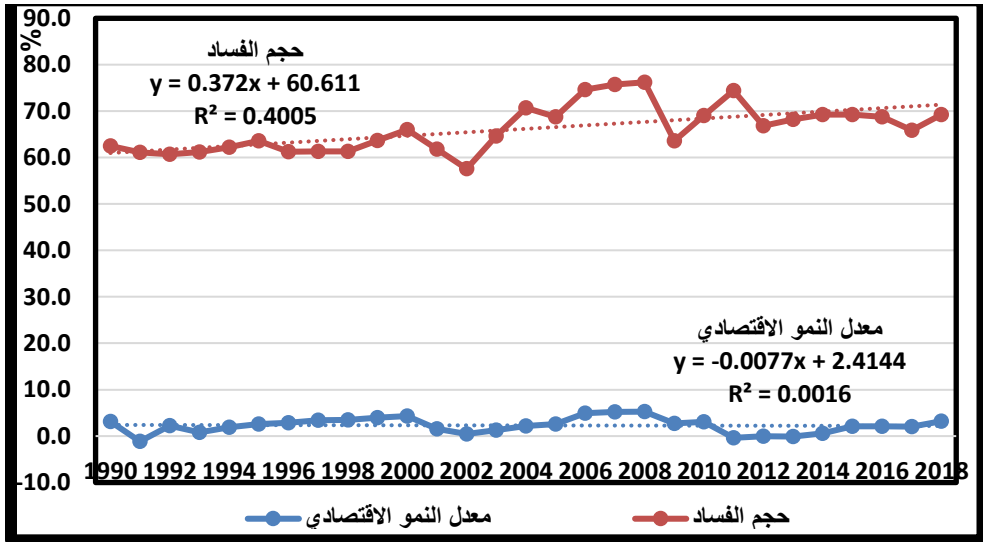
تعرض هذه النقطة تطور كل من حجم الفساد والنمو الاقتصادي في مصر وذلك خلال فترة الدراسة، كما بالجدول رقم (1)، والشكل رقم (1) الذي يوضح كل منهما تطور حجم الفساد وعلاقته بمعدل النمو الاقتصادي.

جدول رقم (1): تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي ومعدل نموه وحجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي في مصر خلال الفترة (1990 - 2018)

عدم الاستقرار السياسي وفقاً لمقياس الرتب (0-100)	حجم الفساد وفقاً لمقياس الرتب (0-100)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي		البيان / الفترة
		معدل النمو %	القيمة بالجنيه	
60.8	61.9	2.3	21362	1999-1990
70.2	68.0	3.1	28090	2009-2000
90.3	69.0	1.4	34602	2018-2010
73.2	66.2	2.3	27791	2018-1990

المصدر: إعداد الباحث، باستخدام بيانات الجدول رقم (1)م.

شكل رقم (2) : تطور حجم الفساد ومعدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990 - 2018)



المصدر: إعداد الباحث، باستخدام بيانات الجدول رقم (1)م.

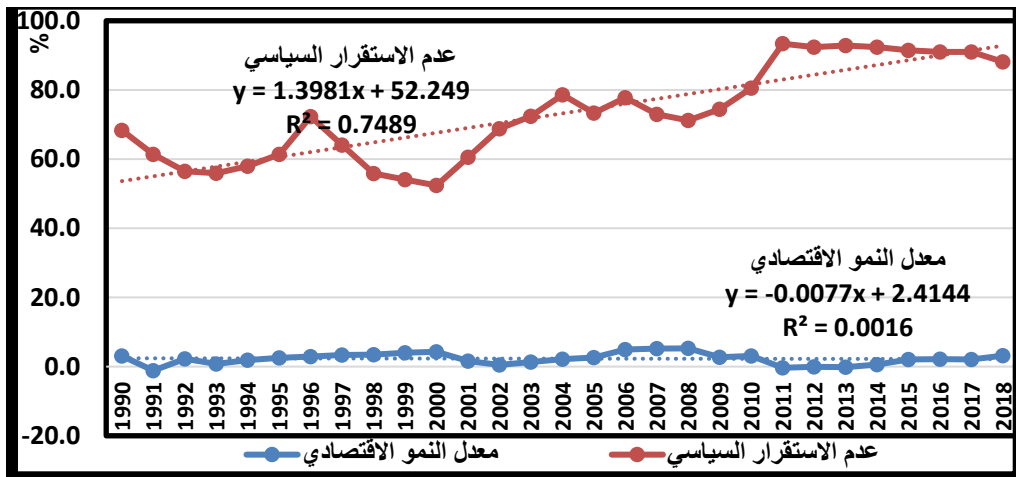
يلاحظ من الجدول السابق والشكل السابق ما يلي:

- أنه بعد أن ارتفع معدل النمو الاقتصادي من 2.3% في المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات إلى 3.1% خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، انخفض إلى أقل من النصف مسجلاً 1.4% خلال العقد الثاني من الألفية الثالثة، نتيجة لأحداث ثورة الخامس والعشرين من يناير وسيادة حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي خلال تلك الفترة، وبدأ في التحسن تدريجياً منذ عام 2014. ويوضح التحليل الاتجاهي تراجع معدل النمو الاقتصادي عبر الزمن كما هو مبين من معادلة خط الاتجاه العام ذات الميل السالب، التي توضح انخفاض معدل النمو الاقتصادي بحوالي 0.01 في المتوسط سنوياً، كما توضح عدم استقراره حول خط الاتجاه العام ويتضح ذلك من انخفاض قيمة ($R^2 = 0.002$).
- أن حجم الفساد بصفة عامة كان مرتفعاً في مصر خلال فترة الدراسة، حيث كان في كافة السنوات أعلى من 50% من القيمة الكلية للمؤشر، غير أنه ارتفع بدرجة كبيرة خلال فترة الدراسة من حوالي 62 نقطة في المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات إلى حوالي 69 نقطة في المتوسط خلال العقد الثاني من الألفية الثالثة، مما يدل على زيادة مستوى الفساد بدرجة كبيرة في مصر خلال تلك الفترة المحدودة. وهو ما يوضحه التحليل الاتجاهي عبر الزمن، حيث تبين زيادة حجم الفساد بحوالي 0.37 نقطة في المتوسط سنوياً خلال فترة الدراسة، كما توضحه معادلة خط الاتجاه العام موجبة الميل، هذا فضلاً عن الاستقرار النسبي في هذه الزيادة ويتضح ذلك من قيمة ($R^2 = 0.40$).
- أنه توجد علاقة عكسية بين حجم الفساد ومعدل النمو الاقتصادي، حيث أنه في الوقت الذي كان يزداد فيه حجم الفساد كما هو موضح من معادلة خط الاتجاه العام موجبة الميل، كان معدل النمو الاقتصادي في تراجع كما تبينه معادلة خط الاتجاه العام سالبة الميل.

3-2 تطور عدم الاستقرار السياسي وعلاقته بالنمو الاقتصادي

تعرض هذه النقطة تطور كل من عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي ذلك خلال فترة الدراسة، كما بالجدول رقم (1)، والشكل رقم (2) الذي يوضح كل منهما تطور عدم الاستقرار السياسي وعلاقته بمعدل النمو الاقتصادي.

شكل رقم (2) : تطور عدم الاستقرار السياسي ومعدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990 - 2018)



المصدر: إعداد الباحث، باستخدام بيانات الجدول رقم (1)م.

يلاحظ من الجدول السابق والشكل السابق ما يلي:

- أن عدم الاستقرار السياسي بصفة عامة كان مرتفعاً في مصر، حيث أنه في كافة السنوات كان أعلى من 50% من القيمة الكلية للمؤشر، مسجلاً حوالي 73.2 نقطة في المتوسط سنوياً خلال فترة الدراسة ككل. هذا فضلاً عن زيادة عدم الاستقرار السياسي من حوالي 61 نقطة في المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات إلى 90 نقطة في المتوسط سنوياً خلال العقد الثاني من الألفية الثالثة، وذلك نتيجة لأحداث ثورة 25 يناير عام 2011، وما تبعها من تطورات وأحداث، مما يدل على عدم الاستقرار السياسي بمصر خلال فترة الدراسة ككل وتدهوره خلال أحداث الثورة.
- يوضح التحليل الاتجاهي لتطور عدم الاستقرار السياسي أن هناك ارتفاعاً مستمراً به عبر الزمن، كما هو مبين من معادلة خط الاتجاه العام ذات الميل الموجب، التي تبين زيادة عدم الاستقرار السياسي بحوالي 1.4 نقطة في المتوسط سنوياً، هذا فضلاً عن استقرار هذه الزيادة حول خط الاتجاه العام ويتضح ذلك من ارتفاع قيمة ($R^2 = 0.75$). فقد ارتفع مستوى عدم الاستقرار السياسي من حوالي 68 نقطة في عام 1990 إلى 88 نقطة في عام 2018، أي أنه ارتفع بحوالي 29% في نهاية فترة الدراسة مقارنة بما كان عليه في بدايتها.

العلاقة بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990- 2018)

توجد علاقة عكسية بين عدم الاستقرار السياسي ومعدل النمو الاقتصادي، حيث أنه في الوقت الذي كان يزداد فيه عدم الاستقرار السياسي كما هو موضح من معادلة خط الاتجاه العام موجبة الميل، كان معدل النمو في تراجع كما تبينه معادلة خط الاتجاه العام سالبة الميل، الأمر الذي يوضح الأثر السلبي لعدم الاستقرار السياسي على معدل النمو الاقتصادي بمصر خلال فترة الدراسة.

يتضح مما سبق، أن الاقتصاد المصري يعاني من ارتفاع في حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي، هذا فضلاً عن زيادتهما بمعدلات كبيرة خلال فترة الدراسة وهو ما أثر سلباً على مناخ وبيئة الاستثمار وحد من تدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، بل وأسهم في هروب رؤوس الأموال والكفاءات الوطنية للخارج، وعمل على أن تكون البيئة المحلية طاردة للاستثمارات والكفاءات، فضلاً عن سوء تخصيص الموارد وزيادة الاختلالات بالاقتصاد المصري والاعتماد المتزايد على الأنشطة الربعية والأقل إنتاجية. وكل هذا يحد من تراكم رؤوس الأموال المادية والبشرية، وبالتالي يعد أحد الأسباب الرئيسة لانخفاض معدل النمو خلال تلك الفترة، فضلاً عن عدم استقراره. الأمر الذي يتطلب وقفه من المسؤولين والعمل على إصلاح المؤسسات السياسية والاقتصادية، كما حدث في التجارب الناجحة بدول جنوب شرق آسيا والصين والهند.

رابعاً: قياس العلاقة بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في مصر

يهدف هذا القسم إلى قياس العلاقات الكمية بين كل من الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في مصر خلال العقود الثلاثة الماضية تقريباً، فضلاً عن تحديد العلاقات السببية بينهم، ومن ثم تحديد أي منهم يسبب الآخر، الأمر الذي يساعد في توجيه السياسات الاقتصادية والمؤسسية التي يمكن أن تسهم في الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية بالمجتمع المصري، وبالتالي، فإن هذا القسم يهدف إلى:

أولاً: تحديد المؤشرات التي تعبر عن كل من الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي.
ثانياً: اختيار النموذج القياسي الملائم وفقاً للمعايير القياسية تماشياً مع طبيعة المتغيرات وهدف البحث.

ثالثاً: تقدير العلاقات بين المتغيرات الثلاثة المدرجة بالنموذج خلال فترة الدراسة.

رابعاً: تحديد اتجاه العلاقات السببية بين المتغيرات الثلاثة المدرجة بالنموذج.

تماشياً مع ذلك، سوف يتم تناول هذا القسم من خلال ستة بنود هي: توصيف النموذج وتحديد المتغيرات ومؤشراتها ومصادر البيانات، والمنهج القياسي المستخدم، واختبارات جذر الوحدة، واختبارات التكامل المشترك، وتقدير العلاقات الكمية بين المتغيرات، وأخيراً تحديد علاقات السببية بين المتغيرات.

1.4 توصيف النموذج وتحديد المتغيرات ومؤشراتها ومصادر البيانات

ينطوي هذا النموذج على ثلاثة متغيرات أساسية وهي: حجم الفساد، وعدم الاستقرار السياسي، والنمو الاقتصادي، هذا فضلاً عن إضافة متغيرين من المتغيرات التحكمية وهما: حجم الاستثمار، والإنفاق الحكومي. وقد تعددت المؤشرات المستخدمة في التعبير عن هذه المتغيرات في الدراسات التطبيقية، غير أنه بعد إجراء عديد من محاولات القياس التجريبية تم التوصل إلى أفضل النتائج في ظل المؤشرات التي تم الاستقرار عليها، وكانت المتغيرات والمؤشرات المعبرة عنها ورموزها بالنموذج القياسي وكذلك التوقعات القبلية لها كما يلي:

- **النمو الاقتصادي (GDPpc):** يقاس من خلال متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقدراً بالجنيه وبالأسعار الثابتة كمؤشر للنمو الاقتصادي، وزيادته تعني ارتفاع معدل النمو عبر الزمن بالمجتمع، ويتوقع أن يكون تأثيره سلبياً على كل من الفساد وعدم الاستقرار السياسي بالمجتمع.
- **حجم الاستثمار (GFC):** يقاس من خلال حجم تكوين رأس المال الثابت مقدراً بالمليار جنيه وبالأسعار الثابتة كمؤشر لحجم الاستثمار، وزيادة قيمته تعني زيادة حجم الاستثمار، ويتوقع أن يكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي وتحسين مستويات الدخل لأفراد المجتمع، الأمر الذي يسهم في الحد من الفساد وعدم الاستقرار السياسي بالمجتمع.
- **الإنفاق الحكومي (GE):** يقاس من خلال حجم الإنفاق الحكومي الاستهلاكي مقدراً بالمليار جنيه وبالأسعار الثابتة كمؤشر لحجم الحكومة في النشاط الاقتصادي، ويتوقع أن تؤثر زيادة الإنفاق الحكومي سلبياً على النمو الاقتصادي، ومن ثم تسهم في زيادة حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي بالمجتمع.
- **حجم الفساد (CO):** يقاس من خلال أحد مؤشرات الحكم الدولية (WGI) كمكمل لمؤشر التحكم في الفساد الذي تتراوح قيمته بين (0 - 100)، وزيادة القيمة تعني زيادة حجم الفساد بالمجتمع، ويتوقع أن يؤثر سلبياً على النمو الاقتصادي، بينما يكون له تأثير إيجابي على عدم الاستقرار السياسي بالمجتمع.
- **عدم الاستقرار السياسي (PIS):** يقاس من خلال أحد مؤشرات الحكم الدولية (WGI) كمكمل لمؤشر الاستقرار السياسي الذي تتراوح قيمته بين (0 - 100)، وزيادة القيمة تعني ارتفاع مستوى عدم الاستقرار السياسي بالمجتمع، ويتوقع أن يؤثر سلبياً على النمو الاقتصادي، بينما يكون له تأثير إيجابي على حجم الفساد بالمجتمع.

وفقاً لذلك، فإن الدالة التي تعبر عن النموذج المقترح الذي يهدف إلى تقدير العلاقات بين متغيرات النموذج تكون على الصورة التالية:

$$GDPpc_t = f (GFC_t, GE_t, CO_t, PIS_t) \dots \dots \dots (1)$$

يتم تحويل كل متغير مستقل إلى متغير تابع بنفس الصيغة في الدالة السابقة لتقدير العلاقات بين المتغيرات الخمسة، وتحديد اتجاهات العلاقات السببية بينهم كما سوف يوضح في البنود التالية.

لقد تم اختيار الشكل اللوغاريتمي الخطي المزدوج (Double Log Linear Function Form)، في تقدير معاملات المتغيرات التي يتضمنها النموذج ويعزى ذلك إلى:

- يساعد التحويل اللوغاريتمي المزدوج على موافاة افتراض خطية الدالة لاستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في التحليل القياسي.
- أن هذا الشكل تتسم نتائجه بجودة توفيق عالية (Superior Fit)، نظراً لتحقيقه أقل خطأ معياري للبواقي مقارنة بالأشكال الأخرى للدوال.
- أن المعلمات المقدرة في هذا الشكل تمثل المرونات، الأمر الذي يسهل تحديد التأثير النسبي لكل متغير مستقل على المتغير التابع دون التأثير بوحدات القياس الخاصة بكل متغير.

توضح بيانات الجدول رقم (2) الإحصاءات الوصفية ومصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات النموذج. ويتضح منه أن كلا من المتوسطات والحدود الدنيا والقصوى كانت قيمها موجبة. واستناداً إلى اختبار (Jarque-Bera) تؤكد أن سلاسل البيانات لمتغيرات النموذج تأخذ شكل التوزيع المعتدل الطبيعي في ظل وجود تباين ثابت وتغاير يساوي الصفر، فيما عدا المتغير المعبر عن الإنفاق الحكومي.

جدول رقم (2): الإحصاءات الوصفية ومصنوفة معاملات الارتباط لمتغيرات النموذج

Ln PIS	Ln CO	Ln GE	Ln GFC	Ln GDPpc	البيان
4.28	4.19	2.42	5.55	10.21	Mean
4.28	4.19	2.43	5.44	10.19	Median
4.54	4.33	2.55	6.39	10.52	Maximum
3.96	4.05	2.12	4.71	9.89	Minimum
0.19	0.07	0.09	0.47	0.21	Std. Dev.
-0.06	0.35	-1.18	-0.11	-0.13	Skewness
1.74	2.22	6.06	1.87	1.59	Kurtosis
1.95	1.32	18.11	1.59	2.50	Jarque-Bera
0.38	0.52	0.00	0.45	0.29	Probability
124.01	121.51	70.11	160.88	296.12	Sum
1.01	0.16	0.21	6.30	1.26	Sum Sq. Dev.
29	29	29	29	29	Observation
				1.000	Ln GDPpc
			1.000	0.976	Ln GFC
		1.000	-0.075	-0.002	Ln GE
	1.000	0.115	0.669	0.679	Ln CO
1.000	0.587	0.051	0.809	0.833	Ln PIS

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews)، اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1) م.

كذلك توضح معاملات الارتباط أن النمو الاقتصادي يرتبط طردياً وبالعلاقة قوية مع حجم الاستثمار الثابت، وكذلك بعلاقة طردية قوية مع عدم الاستقرار السياسي، وبالعلاقة طردية قوية إلى حد ما مع حجم الفساد، بينما يرتبط بعلاقة عكسية ضعيفة جداً مع الإنفاق الحكومي. كما يوجد ارتباط طردي قوي إلى حد ما بين حجم الاستثمار وكل من حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي، كما يرتبط عدم الاستقرار السياسي طردياً بعلاقة متوسطة مع حجم الفساد.

يستخدم البحث السلاسل الزمنية السنوية للبيانات التي تغطي الفترة (1990-2018)، وقد تم تجميع هذه البيانات من المصادر الدولية، من خلال مؤشرات التنمية الدولية {World Development Indicators (WDI)} للبنك الدولي لعام 2019، أما بيانات مؤشر الفساد وعدم الاستقرار السياسي فقد تم الحصول عليها من خلال مؤشرات الحكم الدولية المقدمة من البنك الدولي (WGI) لعام 2019.

2.4 المنهج القياسي

سوف يتم استخدام أسلوب التكامل المشترك في دراسة العلاقات الكمية والسببية بين حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في مصر خلال العقود الثلاثة الماضية لتجنب ما يسمى بالانحدار الزائف (Spurious Regression) (Ahmed & Pulok, 2013, P. 66). وذلك من خلال استخدام نموذج تصحيح الخطأ متعدد المعادلات {Vector Error Correction Model}، لتقدير العلاقات بين المتغيرات في كل من الأجل الطويل والأجل القصير (Vazakidis & Adamopoulos, 2010, P. 581)، كما يتميز نموذج (VECM) في أنه يساعد في تحديد علاقات السببية بين المتغيرات، حيث من خلال اختبار (Wald Test) يتم تحديد علاقات السببية في الأجل القصير، ومن خلال معنوية معامل تصحيح الخطأ (ECT) يتم تحديد علاقات السببية في الأجل الطويل (Zaman & et al., 2011, P. 249)، باستخدام أسلوب جرانجر للسببية (Multivariate Granger Causality)، ويتم ذلك من خلال اتباع الخطوات الأربعة التالية:

أولاً: اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test)، لتحديد مدى استقرار أو عدم استقرار المتغيرات الداخلة في النموذج، وبالتالي، يتم تحديد درجة أو رتبة التكامل (Integration Order) لكل متغير على حدة. هذا فضلاً عن تحديد فترات التباطؤ الزمني المثلى (Optimal Lag Length) لمتغيرات النموذج من خلال متجهة الانحدار الذاتي (VAR).

ثانياً: اختبار مدى توافر خاصية التكامل المشترك (Co-integration) بين متغيرات النموذج، حيث يتطلب تطبيق نموذج (VECM) أن تكون المتغيرات الداخلة في النموذج بينها علاقات التكامل المشترك (Co-integration Relationship) التي تضمن تحقق التوازن في الأجل الطويل، وذلك من خلال تحليل جوهانسون (Johansen maximum likelihood procedure).

ثالثاً: تقدير العلاقات الكمية بين المتغيرات في الأجلين الطويل والقصير من خلال نموذج تصحيح الخطأ متعدد المعادلات (VECM) وهو نموذج تحليل ديناميكي آني، حيث يتضمن عدداً من المعادلات مساوياً لعدد المتغيرات الداخلة بالنموذج.

رابعاً: تحديد علاقات السببية بين متغيرات النموذج وذلك من خلال تحليل جرانجر للسببية (Multivariate Granger Causality)، استناداً لنتائج نموذج (VECM) متعدد المعادلات.

سوف يتم التعرض لدراسة هذه الخطوات الأربع بنفس الترتيب، حيث يتم الجمع بين التأصيل النظري لكل منها بإيجاز، ثم يتم تقديم النتيجة التطبيقية للقياس.

3.4 اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests)

يُستخدم اختبار جذر الوحدة (UR) لتحديد مدى استقرار بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات المدرجة بالنموذج وعند أي مستوى من الفروق يتحقق لها هذا الاستقرار، ومن خلال ذلك يتم تحديد رتبة التكامل لمتغيرات النموذج، ويوضح الجدول رقم (3) النتائج الموجزة لاختبار جذر الوحدة (UR) سواء للمتغيرات في صورتها الأصلية أو بعد إجراء الفرق الأول لها، وذلك من خلال اختبائي: ديكي - فولار الموسع {Augmented Dickey-Fuller (ADF)}، وفيليبس بيرون {Phillips-Perron}، و{PP}.

جدول رقم (3): نتائج اختبار استقرار متغيرات النموذج (UR) باستخدام اختبائي: ديكي- فولار (ADF)، فليبس بيرون (PP)

رتبة المتغير I ()	المتغير في الفرق الأول				المتغير في وضعه الأصلي				المتغير / البيان
	فليبس بيرون		ديكي- فولار		فليبس بيرون		ديكي- فولار		
	None	Constant	None	Constant	Constant &Trend	Constant	Constant &Trend	Constant	
1	1.21-(0.20)	3.13-(0.04)	1.11-(0.23)	3.41-(0.02)	2.03-(0.56)	0.32-(0.91)	2.76-(0.22)	0.87-(0.78)	Ln GDPpc
1	4.02-(0.00)	4.77-(0.00)	3.03-(0.00)	4.78-(0.00)	2.77-(0.22)	0.09-(0.94)	2.62-(0.27)	0.11-(0.94)	Ln GFC
1	1.99-(0.05)	2.06-(0.26)	2.06-(0.04)	2.11-(0.24)	0.43(1.00)	0.67-(0.84)	0.43(1.00)	1.11-(0.70)	Ln GE
1	8.48-(0.00)	12.01-(0.00)	6.02-(0.00)	5.98-(0.00)	3.19-(0.11)	2.31-(0.18)	3.19-(0.11)	2.33-(0.17)	Ln CO
1	3.99-(0.00)	4.01-(0.00)	3.99-(0.00)	4.86-(0.00)	2.91-(0.17)	1.03-(0.73)	3.43-(0.07)	0.85-(0.79)	Ln PIS

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews)، اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1)م.

- القيم الحرجة في (Level) في حالة وجود الحد الثابت عند مستوى معنوية 1% = - 3.89، وعند مستوى معنوية 5% = - 2.97، وفي حالة وجود الحد الثابت والاتجاه معاً عند مستوى معنوية 1% = - 4.32، وعند مستوى معنوية 5% = - 3.58.

- القيم الحرجة في الفرق الأول في حالة وجود الحد الثابت عند مستوى معنوية 1% = - 3.70، وعند مستوى معنوية 5% = - 2.98، وفي حالة (None) عند مستوى معنوية 1% = - 2.65، وعند 5% = - 1.95.

يلاحظ من بيانات هذا الجدول ما يلي:

- أن نتائج اختبارات جذر الوحدة (UR) توضح عدم استقرار متغيرات النموذج في صورتها الأصلية سواء عند مستوى معنوية 1% أو 5%، في ظل وجود الحد الثابت فقط بالدالة أو وجود كل من الحد الثابت والاتجاه (Trend) معاً بالدالة، بينما تكون كافة المتغيرات مستقرة بعد إجراء الفروق الأولى لها، وذلك حتى مستوى معنوية 5%، وهذا يعني أن السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج يكون تكاملها من الرتبة الأولى $\{I(1)\}$ ، وفقاً لاختباري (ADF)، (PP).
- وفقاً لذلك سوف يتم إجراء اختبارات التكامل المشترك بين متغيرات النموذج في ظل إدراج الحد الثابت بالدالة، حيث تشترك كل متغيرات النموذج في نفس درجة التكامل $I(1)$ ، وذلك باستخدام أسلوب جوهانسون للتكامل المشترك (JML)، الذي يشترط لاستخدامه أن تكون كافة المتغيرات لها نفس رتبة التكامل (Muhammed & et al., 2011, P. 59).

يتطلب إجراء اختبارات التكامل المشترك وتقدير المعلمات في الأجلين الطويل والقصير وفقاً لنموذج (VECM) تحديد فترات التباطؤ الزمني المثلى (Optimal Lag Length) لمتغيرات النموذج، وسيتم إجراء ذلك من خلال نموذج متجهة الانحدار الذاتي (VAR)، باستخدام اختبار كل من: (LR, FPE, AIC, SC, HQ) كما هو موضح بالجدول رقم (4)، الذي يتضح منه أنها تكون ثلاث فترات تباطؤ وفقاً للاختبارات الخمسة السابقة، غير أنه سيتم استخدام فترتي تباطؤ زمني فقط نظراً لقصر السلسلة الزمنية، كما أن النتائج كانت أفضل مقارنة بفترة واحدة وهو ما يتماشى مع الفترات المحددة من خلال هذا التحليل.

جدول رقم (4): تحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني وفقاً لتحليل (VAR)

HQ	SC	AIC	FPE	LR	Test/ Lag
-8.57	-8.40	-8.64		NA	0
-15.94	-14.91	-16.36	0.00	192.76	1
-16.17	-14.27	-16.93	0.00	37.49	2
-19.57*	-16.81*	-20.68*	0.00*	56.71*	3

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error , AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion , HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج (EViews)، استناداً إلى البيانات المستخدمة في الجدول رقم (1) م.

4.4 اختبارات التكامل المشترك (Co-integration Tests)

سيتم الكشف عن التكامل المشترك من خلال تحليل جوهانسون (Johansen maximum likelihood Procedure)، وذلك من خلال اختبارين هما (Trace Test)، (Max-Eigen Test). ويتم إجراء هذين الاختبارين لاختبار فرض العدم بأنه يوجد بعد أقصى عدد (r) من علاقات التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، حيث تعبر (r) عن عدد علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات، وتساوي الصفر في حالة عدم وجود أي علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أو تساوي 1، 2، 3 بعد أقصى ($k-1$)، حيث أن (k) هي عدد المتغيرات بالنموذج، وهي خمسة متغيرات في هذا النموذج، ويخلص الجدول رقم (5) نتائج هذين الاختبارين.

جدول رقم (5): نتائج اختبارات التكامل المشترك لجوهانسون (Trace and Max-Eigen tests)

Max-Eigen Test			Trace Test			عدد علاقات التكامل بين المتغيرات
Prob.	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Prob.	0.05 Critical Value	Trace Statistic	
0.02	33.88	36.80	0.01	69.82	78.71	لا يوجد*
0.32	27.58	20.27	0.16	47.86	41.91	بعد أقصى (1)
0.17	21.13	17.00	0.32	29.80	21.65	بعد أقصى (2)
0.86	14.26	4.04	0.85	15.49	4.65	بعد أقصى (3)
0.43	3.84	0.61	0.43	3.84	0.61	بعد أقصى (4)

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews)، اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1)م.
* تشير إلى رفض فرض العدم عند مستوى معنوية 5%.

يتضح من هذا الجدول، أنه توجد ظاهرة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج وفقاً لكلا الاختبارين، حيث توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل، ومن ثم يتم رفض فرض العدم (H_0) بعدم وجود أي علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في مواجهة الفرض البديل (H_1) بوجود علاقة تكامل مشترك واحدة عند مستوى معنوية 1% وفقاً لاختبار (Trace Test)، 5% وفقاً لاختبار (Max-Eigen Test).

5.4 تقدير العلاقات بين المتغيرات

يتم قياس العلاقات طويلة الأجل من خلال نموذج (VECM)، وتكون الصيغة العامة لمعادلات الأجل الطويل وفقاً لهذا النموذج على الصورة التالية:

$$\ln GDPpc_t = \alpha_0 + \alpha_1 \ln GFC_t + \alpha_2 \ln GE_t + \alpha_3 \ln CO_t + \alpha_4 \ln PIS_t + u_{1t} \quad (2)$$

$$\ln GFC_t = \beta_0 + \beta_1 \ln GDPpc_t + \beta_2 \ln GE_t + \beta_3 \ln CO_t + \beta_4 \ln PIS_t + u_{2t} \quad (3)$$

$$\ln GE_t = \lambda_0 + \lambda_1 \ln GDPpc_t + \lambda_2 \ln GFC_t + \lambda_3 \ln CO_t + \lambda_4 \ln PIS_t + u_{3t} \dots \quad (4)$$

$$\ln CO_t = \theta_0 + \theta_1 \ln GDPpc_t + \theta_2 \ln GFC_t + \theta_3 \ln GE_t + \theta_4 \ln PIS_t + u_{3t} \dots \quad (5)$$

$$\ln PIS_t = \delta_0 + \delta_1 \ln GDPpc_t + \delta_2 \ln GFC_t + \delta_3 \ln GE_t + \delta_4 \ln CO_t + u_{5t} \dots \quad (6)$$

يمكن إضافة حد تصحيح الخطأ (ECT_t) الذي يقيس سرعة التعديل أو التكيف (Speed of Adjustment) لاختلال التوازن في الأجل القصير لكي يتم تحقيق التوازن في الأجل الطويل، ومن ثم فإن المعادلات التي تمثل نموذج (VECM) وذلك لتقدير معلمات الأجل القصير كما يلي:

$$\begin{aligned} \Delta \ln GDPpc_t = & \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \alpha_{1i} \Delta \ln GDPpc_{t-i} + \sum_{i=0}^p \alpha_{2i} \Delta \ln GFC_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^p \alpha_{3i} \Delta \ln GE_{t-i} + \sum_{i=0}^p \alpha_{4i} \Delta \ln CO_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^p \alpha_{5i} \Delta \ln PIS_{t-i} + \varphi ECT_{t-1} \\ & + u_{1t} \dots \dots \dots \quad (7) \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} \Delta \ln GFC_t = & \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_{1i} \Delta \ln GFC_{t-i} + \sum_{i=0}^p \beta_{2i} \Delta \ln GDPpc_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^p \beta_{3i} \Delta \ln GE_{t-i} + \sum_{i=0}^p \beta_{4i} \Delta \ln CO_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^p \beta_{5i} \Delta \ln PIS_{t-i} + \varphi ECT_{t-1} + u_{2t} \dots \dots \dots \quad (8) \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} \Delta \ln GE_t = & \lambda_0 + \sum_{i=1}^p \lambda_{1i} \Delta \ln GE_{t-i} + \sum_{i=0}^p \lambda_{2i} \Delta \ln GDPpc_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^p \lambda_{3i} \Delta \ln GFC_{t-i} + \sum_{i=0}^p \lambda_{4i} \Delta \ln CO_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^p \lambda_{5i} \Delta \ln PIS_{t-i} + \varphi ECT_{t-1} + u_{3t} \dots \dots \dots (9) \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} \Delta \ln CO_t = & \theta_0 + \sum_{i=1}^p \theta_{1i} \Delta \ln CO_{t-i} + \sum_{i=0}^p \theta_{2i} \Delta \ln GDPpc_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^p \theta_{3i} \Delta \ln GFC_{t-i} + \sum_{i=0}^p \theta_{4i} \Delta \ln GE_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^p \theta_{5i} \Delta \ln PIS_{t-i} + \varphi ECT_{t-1} + u_{4t} \dots \dots \dots (10) \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} \Delta \ln PIS_t = & \delta_0 + \sum_{i=1}^p \delta_{1i} \Delta \ln PIS_{t-i} + \sum_{i=0}^p \delta_{2i} \Delta \ln GDPpc_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^p \delta_{3i} \Delta \ln GFC_{t-i} + \sum_{i=0}^p \delta_{4i} \Delta \ln GE_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^p \delta_{5i} \Delta \ln CO_{t-i} + \varphi ECT_{t-1} \\ & + \tilde{u}_{5t} \dots \dots \dots (11) \end{aligned}$$

حيث تعبر كل من: $\Delta \ln PIS_t$ ، $\Delta \ln CO_t$ ، $\Delta \ln GE_t$ ، $\Delta \ln GFC_t$ ، $\Delta \ln GDPpc_t$ عن الفرق الأول لمتغيرات النموذج الخمسة والفجوات الزمنية المختلفة لها، (P) هي العدد الأمثل للفجوات الزمنية بالنموذج، التي تم تحديدها بثلاث فجوات كما هو مبين في الجدول رقم (4)، ECT_{t-1} تمثل حد تصحيح الخطأ، u_t تمثل حد الخطأ العشوائي الذي يكون وسطه الحسابي صفراً وتباينه ثابتاً. ويلاحظ من هذه المعادلات أنها تتضمن العلاقات بين المتغيرات في كل من الأجل القصير والأجل الطويل، الذي يتضح من خلال حد تصحيح الخطأ الخاص بكل معادلة (ECT_{t-1})، وتوضح بيانات الجدول رقم (6) النتائج الموجزة التي تم تقديرها من خلال البرنامج الإحصائي (EViews)، للعلاقات بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل المناظرة للمعادلات (2 - 6) السابقة في ظل وجود ثابت الدالة مع وجود علاقة تكامل مشترك واحدة، وكذلك تقدير علاقات الأجل القصير المناظرة للمعادلات (7 - 11)، وقد تم الاقتصار على عرض المتغيرات المعنوية فقط في الأجل القصير.

جدول رقم (6) : نتائج التحليل الديناميكي متعدد المتغيرات وفقاً لنموذج (VECM)

المتغير التابع					البيان	الفترة الزمنية
$Ln PIS$	$Ln CO$	$Ln GE$	$Ln GFC$	$Ln GDPpc$	المتغير المستقل	
2.57- *(6.39)	2.79 *(7.72-)	19.56 *(6.89-)	1.73 *(16.67-)	1	$Ln GDPpc$	الأجل الطويل
1.48 *(9.37-)	1.61- *(9.78)	11.30- *(9.21)	1	0.58 *(23.42-)	$Ln GFC$	
0.13 (0.70-)	0.14- (0.72)	1	0.09 - (0.72)	0.05 (0.75-)	$Ln GE$	
0.92 **(2.52-)	1	7.02- **(2.45)	0.62- **(2.59)	0.36 *(2.87-)	$Ln CO$	
1	1.09 *(7.41-)	7.63 *(6.98-)	0.68 *(7.28-)	0.39- *(6.98)	$LN PIS$	
18.08-	19.63	137.86	12.20	7.05-	Constant	

المتغير التابع					البيان	الفترة الزمنية
<i>Ln PIS</i>	<i>Ln CO</i>	<i>Ln GE</i>	<i>Ln GFC</i>	<i>Ln GDPpc</i>	المتغير المستقل	
-	-	-	-	0.82 **(2.00)	ΔLn <i>GDPpc(-1)</i>	الأجل القصير
-	-	-	8.50 *(5.08)	-	ΔLn <i>GDPpc(-2)</i>	
-	-	-	0.92 *(4.63)	-	ΔLn <i>GFC(-1)</i>	
-	-	-	0.26 **(2.08)	-	ΔLn <i>GFC(-2)</i>	
-	-	-	0.54- ***(-1.91-)	-	ΔLn <i>GE(-1)</i>	
-	-	-	1.08 **(2.93)	-	ΔLn <i>GE(-2)</i>	
-	0.46- *(2.87-)	-	-	-	ΔLn <i>CO(-1)</i>	
-	0.54- *(2.90-)	-	-	-	ΔLn <i>CO(-2)</i>	
-	-	-	-	0.10- **(2.07-)	ΔLn <i>PIS(-1)</i>	
-	0.45 **(2.46)	-	0.52- **(2.25-)	-	ΔLn <i>PIS(-2)</i>	
0.04-	0.08-	0.01-	0.22-	0.01-	<i>Constant</i>	
0.32 (0.48)	0.79 **(2.41)	0.29- (0.61-)	3.17 *(7.69)	0.22 **(2.63)	ECT_{t-1}	
%23	%73	%31	%88	%71	R^2	

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews) اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1) م.

* تشير إلى أن المتغير معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 1%.

** تشير إلى أن المتغير معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 5%.

*** تشير إلى أن المتغير معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 10%.

- القيم بين الأقواس تشير إلى قيمة (t-statistics).

العلاقة بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990- 2018)

يتضح من هذا الجدول ما يلي:

أولاً: بالنسبة للأجل الطويل

- أن النمو الاقتصادي يؤثر إيجابياً على حجم الاستثمار، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة أن زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 1% يترتب عليه زيادة حجم الاستثمار الثابت بنسبة 1.7%، نتيجة لزيادة الدخل، ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات وبفعل المعجل يزداد الاستثمار بنسبة أكبر. كما يؤثر النمو الاقتصادي إيجابياً وبدرجة كبيرة جداً على الإنفاق الحكومي، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة أن زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 1% يترتب عليها زيادة الإنفاق الحكومي بحوالي 20% وذلك لمواجهة الزيادة في الطلب الناتج عن الزيادة في متوسط دخل الأفراد. كما يؤثر النمو الاقتصادي إيجابياً على حجم الفساد، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة أن زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 1% يترتب عليها زيادة حجم الفساد بحوالي 2.8%، وذلك نتيجة للزيادة في الاستثمارات والإنفاق الحكومي المرتبطة بتحسين مستويات الدخل. بينما يؤثر النمو الاقتصادي سلباً على عدم الاستقرار السياسي، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة أن زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 1% يترتب عليها التقليل من عدم الاستقرار السياسي، ومن ثم زيادة مستوى الاستقرار السياسي بنسبة 2.6%، وذلك لأن تحسن مستويات الدخل المرتبط بارتفاع معدل النمو يسهم في توفير مزيد من فرص العمل ويقلل من الاحتجاجات لدى الأفراد. يتضح مما سبق أن النمو الاقتصادي في مصر خلال تلك الفترة أسهم في زيادة الفساد ولكنه أسهم في تحقيق مستوى أعلى من الاستقرار السياسي. وأن المتغيرات الأربعة كانت مرونتها مرتفعة بالنسبة للنمو الاقتصادي، وتحقق تلك النتائج عند مستوى معنوية 1%.
- أن الاستثمار يؤثر إيجابياً على كل من النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي، حيث تشير قيم المعلمات المقدرة إلى أن زيادة الاستثمار بنسبة 1% يترتب عليها زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.6%، وزيادة في عدم الاستقرار السياسي بنسبة 1.5%. بينما يؤثر الاستثمار سلباً على كل من الإنفاق الحكومي وحجم الفساد، حيث تشير قيم المعلمات المقدرة إلى أن زيادة الاستثمار بنسبة 1% يترتب عليها تراجع كل من الإنفاق الحكومي وحجم الفساد بنسبة 11.3%، 1.6% لكل منهما على التوالي، وتحقق النتائج السابقة عند مستوى معنوية 1%.
- أن الإنفاق الحكومي يؤثر إيجابياً على كل من معدل النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي، بينما يؤثر سلباً على كل من الاستثمار وحجم الفساد، وإن كانت هذه النتائج غير معنوية احصائياً.
- أن الفساد يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي، وإن كان هذا التأثير غير مرن بالنسبة للنمو الاقتصادي، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة إلى أن زيادة حجم الفساد بنسبة 1% يترتب عليها

ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.36%، وهذا يتفق مع فرضية الشحم في العجلات (Greasing the wheels) نتيجة لسرعة إنجاز الأعمال مع زيادة حجم الفساد لتلاشي الروتين والبيروقراطية الحكومية، وتتحقق هذه النتيجة عند مستوى معنوية 1%. كما يزيد الفساد من عدم الاستقرار السياسي بالمجتمع، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة إلى أن زيادة حجم الفساد بنسبة 1% يترتب عليه زيادة في عدم الاستقرار السياسي بنسبة 0.9%، وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي في أن زيادة حجم الفساد تسهم في تراجع مستوى الاستقرار السياسي بالمجتمع، وتتحقق هذه النتيجة عند مستوى معنوية 5%. بينما يؤثر الفساد سلباً على كل من حجم الاستثمار والإنفاق الحكومي، حيث تشير قيم المعلمات المقدرة إلى أن زيادة حجم الفساد بنسبة 1% يترتب عليها تراجع في حجم الاستثمار والإنفاق الحكومي بنسبة 0.6%، 7% لكل منهما على التوالي وتتحقق هذه النتائج عند مستوى معنوية 5%.

■ أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة إلى أن زيادة عدم الاستقرار السياسي بنسبة 1% يترتب عليها تراجع في معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.4%، لأنه يؤثر سلباً على مناخ وبيئة النشاط الاقتصادي وتتحقق هذه النتيجة عند مستوى معنوية 1%. بينما يؤثر عدم الاستقرار السياسي إيجابياً على حجم الفساد وتشير قيمة المعلمة المقدرة إلى أن زيادة في عدم الاستقرار السياسي بنسبة 1% يترتب عليها زيادة في حجم الفساد بنسبة 1.1%، وذلك عند مستوى معنوية 1% وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ومعظم الدراسات التطبيقية في أن زيادة الفساد ترتبط بالتراجع في مستوى الاستقرار السياسي بالمجتمع. بينما يكون لعدم الاستقرار السياسي تأثير إيجابي على كل من الاستثمار والإنفاق الحكومي، حيث تشير قيم المعلمات المقدرة إلى أن زيادة في عدم الاستقرار السياسي بنسبة 1% يترتب عليها زيادة كل من الاستثمار والإنفاق الحكومي بنسبة 0.7%، 7.6% لكل منهما على التوالي وذلك عند مستوى معنوية 1%.

يتضح مما سبق، أن العلاقة بين النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي سلبية، حيث أن كلا منهما يؤثر سلباً على الآخر. بينما العلاقة بين النمو الاقتصادي وحجم الفساد تكون إيجابية، حيث يؤثر كل منهما إيجابياً على الآخر. كما أن العلاقة بين حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي كانت إيجابية وكلا منهما يدعم الآخر وأن زيادة في عدم الاستقرار تزيد من حجم الفساد، وكذلك زيادة حجم الفساد تزيد من عدم الاستقرار السياسي بالمجتمع المصري. وتوضح هذه النتائج التداخل والترابط بين هذه المتغيرات الثلاثة بالاقتصاد المصري وتتفق هذه النتائج بدرجة كبيرة مع عديد من الدراسات التطبيقية التي تم استعراضها في الأدبيات الاقتصادية، باستثناء التأثير الإيجابي لحجم الفساد على النمو الاقتصادي.

ثانياً: بالنسبة للأجل القصير

■ أن النمو الاقتصادي يتأثر إيجابياً بمعدل النمو الاقتصادي المحقق في الفترة السابقة، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة إلى أن ارتفاعاً في معدل النمو الاقتصادي في الفترة السابقة بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو في الفترة الحالية بنسبة 0.8%، مما يؤكد على الطبيعة التراكمية للنمو الاقتصادي بالمجتمع المصري، وتتحقق هذه النتيجة عند مستوى معنوية 5%. كما يتأثر النمو الاقتصادي في الفترة الحالية سلبياً بعدم الاستقرار السياسي في الفترة السابقة، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة أن زيادة في عدم الاستقرار السياسي بنسبة 1% مع وجود فترة تباطؤ زمني واحدة تؤدي إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي في الفترة الحالية بنسبة 0.1%، وذلك عند مستوى معنوية 5%، الأمر الذي يؤكد على استمرار الأثر السلبي لعدم الاستقرار السياسي على معدل النمو الاقتصادي على المدى المتوسط، وتتوافق هذه النتيجة مع الأجل الطويل.

■ أن حجم الفساد يتأثر سلبياً بحجم الفساد المحقق في الفترات السابقة، حيث تشير قيم المعلمات المقدرة أن زيادة الفساد بنسبة 1% مع وجود فترة تباطؤ زمني واحدة وفترتي تباطؤ تؤدي إلى تراجع حجم الفساد بالفترة الحالية بنسبة 0.46%، 0.54% لكل منهما على التوالي. وربما هذه النتيجة تتعارض مع الطبيعة التراكمية للفساد بالمجتمع المصري. بينما يتأثر الفساد في الفترة الحالية إيجابياً بعدم الاستقرار السياسي في الفترات السابقة، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة أن زيادة في عدم الاستقرار السياسي بنسبة 1% مع وجود فترتي تباطؤ زمني تؤدي إلى زيادة حجم الفساد بالفترة الحالية بنسبة 0.45%، وذلك عند مستوى معنوية 5%، الأمر الذي يؤكد على الأثر الممتد لعدم الاستقرار السياسي على حجم الفساد ليس بالفترة الحالية فقط ولكن لفترات أطول بالمستقبل القريب.

■ أن حجم الاستثمار يتأثر إيجابياً بالنمو الاقتصادي المحقق في الفترات السابقة، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة إلى أن زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 1% مع وجود فترتي تباطؤ زمني تؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار بالفترة الحالية بنسبة 8.5%، الأمر الذي يؤكد على الأثر التراكمي للنمو الاقتصادي على حجم الاستثمار بالمجتمع المصري. كما يتأثر حجم الاستثمار المحقق بالفترة الحالية إيجابياً بحجم الاستثمار المحقق في الفترات السابقة، حيث تشير قيم المعلمات المقدر إلى أن زيادة في حجم الاستثمار بنسبة 1% مع وجود فترة تباطؤ وفترتي تباطؤ زمني يترتب عليها زيادة الاستثمار بنسبة 0.92%، 0.26% لكل منهما على التوالي، الأمر الذي يؤكد على الطبيعة التراكمية للاستثمار بالمجتمع المصري. بينما يتأثر حجم الاستثمار بالإفراق الحكومي المحقق في الفترة السابقة لفترة تباطؤ زمني واحدة سلبياً وفترتي تباطؤ زمني إيجابياً وبنسبة أكبر. بينما يتأثر حجم الاستثمار سلبياً بعدم الاستقرار السياسي في الفترات السابقة، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة إلى أن زيادة في عدم الاستقرار السياسي بنسبة 1% مع وجود فترتي تباطؤ زمني تؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار بالفترة الحالية بنسبة 0.52% وذلك عند

مستوى معنوية 5%، الأمر الذي يؤكد على الأثر السلبي الممتد لعدم الاستقرار السياسي على حجم الاستثمار بالمجتمع المصري.

توضح نتائج التقدير أن المقدر التفسيرية للنموذج كانت جيدة إلى حد كبير، حيث تفسير حوالي 71% من التغيرات في النمو الاقتصادي من خلال التغيرات في المتغيرات الأربعة المدرجة بالنموذج، كما يمكن تفسير حوالي 73% من التغيرات في حجم الفساد بالتغيرات في المتغيرات الأربعة المدرجة بالنموذج، بينما 23% فقط من التغيرات في عدم الاستقرار السياسي بمصر تفسر من خلال التغيرات في المتغيرات الأربعة المدرجة بالنموذج. وأن 88%، 31% من التغيرات في كل من حجم الاستثمار والإنفاق الحكومي تعزى إلى التغيرات في المتغيرات الأربعة الأخرى المدرجة بالنموذج.

6.4 تحليل السببية لجرانجر (Multivariate Granger Causality)

وفقاً لنظرية جرانجر (Granger Representation Theorem)، أن اكتشاف وجود علاقات تكامل مشترك بين مجموعة من المتغيرات، يعني وجود علاقات سببية بين هذه المتغيرات إما أن تكون في اتجاه واحد (Uni-directional) أو في الاتجاهين أي ثنائية الاتجاه (Bi-directional). فإذا كانت قيم أحد المتغيرين في الماضي تؤثر في قيمة المتغير الآخر في الفترة الحالية، فإنه يقال إن المتغير الأول هو الذي يسبب المتغير الثاني، والعكس صحيح (Bhaskara & et al., 2008, P. 9). وسوف يتم توضيح علاقات السببية بين متغيرات النموذج في كل من الأجل الطويل والأجل القصير، وذلك من خلال نموذج (VECM)، حيث يتم اختبار فرض العدم بعدم وجود علاقة سببية بين كل متغيرين بالنموذج في مقابل الفرض البديل بوجود علاقة سببية تتجه من المتغير الأول إلى المتغير الثاني.

أولاً: تحليل السببية في الأجل الطويل: يتم استنباط علاقات السببية في الأجل الطويل من خلال معاملات تصحيح الخطأ $\{Error\ Correction\ term\ (ECT_{-1})\}$ التي تربط علاقات الأجل الطويل والأجل القصير معاً، وذلك من تقديرات التحليل الديناميكي متعدد المعادلات وفقاً لنموذج (VECM) وتوضح بيانات الجدول رقم (7) النتائج الموجزة لعلاقات السببية بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل.

العلاقة بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي
في مصر خلال الفترة (1990- 2018)

جدول رقم (7) :نتائج علاقات السببية في الأجل الطويل من خلال تحليل (VECM)

اتجاه العلاقة السببية	المتغير التابع					المتغير المستقل
	Ln PIS	Ln CO	Ln GE	Ln GFC	Ln GDPpc	
Ln GDPpc ← Ln GDPpc Ln GFC ← Ln GDPpc Ln CO ← Ln GDPpc	0.32 (0.48-)	0.79 **(2.41)	0.29- (0.61-)	3.17 *(7.69)	0.22 **(2.63)	Ln GDPpc
Ln GFC ← Ln GFC Ln GDPpc ← Ln GFC Ln CO ← Ln GFC	0.19- (0.48-)	0.46- **(2.41-)	0.17 (0.61)	1.83- *(7.69-)	0.13- **(2.63-)	Ln GFC
Ln GDPpc ← Ln GE Ln GFC ← Ln GE Ln CO ← Ln GE	0.02- (0.48-)	0.4- **(2.41-)	0.02 (0.61)	0.16- *(7.69-)	0.01- **(2.63-)	Ln GE
Ln CO ← Ln CO Ln GDPpc ← Ln CO Ln GFC ← Ln CO	0.12- (0.48-)	0.29- **(2.41-)	0.11 (0.61)	1.14- *(7.69-)	0.08- **(2.63-)	Ln CO
Ln GDPpc ← Ln PIS Ln GFC ← Ln PIS Ln CO ← Ln PIS	0.13 (0.48)	0.31 **(2.41)	0.11- (0.61-)	1.23 *(7.69)	0.09 **(2.63)	Ln PIS

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews) اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1م).

* تشير إلى أن المتغير معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 1%.

** تشير إلى أن المتغير معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 5%.

- القيم بين الأقواس تشير إلى قيمة (t-statistics).

يتضح من بيانات هذا الجدول أن:

- يتأثر النمو الاقتصادي، وحجم الاستثمار، وحجم الفساد بالقيم المحققة لكل منها في الفترات السابقة، ولذا، فإن كلاً منها يسبب القيمة المحققة لها في الفترة الحالية، ويتحقق ذلك عند مستوى معنوية حتى 5%، مما يدل على الطبيعة التراكمية لهذه المتغيرات الثلاثة بالمجتمع المصري.
- توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين كل من: النمو الاقتصادي وحجم الاستثمار، والنمو الاقتصادي وحجم الفساد، وحجم الاستثمار وحجم الفساد. وبالتالي، تكون العلاقة بين كل منهما تكاملية ويسبب كل منهما الآخر، وتتحقق هذه النتائج عند مستوى معنوية حتى 5%. مما يدل على التداخل والاعتماد المتبادل بين هذه المتغيرات الكلية بالاقتصاد المصري.

توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه بين حجم الإنفاق الحكومي وكل من النمو الاقتصادي، وحجم الاستثمار، وحجم الفساد، تتمثل في أن حجم الإنفاق الحكومي يسبب كلاً من هذه المتغيرات الثلاثة ويكون سابقاً عليها وليس العكس، وتتحقق هذه النتائج عند مستوى معنوية حتى 5%. وهذا يدل على أهمية تأثير حجم الحكومة وتدخلها في النشاط الاقتصادي في تأثيره على عديد من المتغيرات الاقتصادية وحجم الفساد بالمجتمع المصري.

توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه بين عدم الاستقرار السياسي وكل من النمو الاقتصادي، وحجم الاستثمار، وحجم الفساد، تتمثل في أن عدم الاستقرار السياسي يسبب كلاً من هذه المتغيرات الثلاثة ويكون سابقاً عليها وليس العكس، وتتحقق هذه النتائج عند مستوى معنوية حتى 5%. وهذا يدل على أهمية تأثير الاستقرار السياسي على عديد من المتغيرات الاقتصادية وحجم الفساد بالمجتمع المصري.

ثانياً: تحليل السببية في الأجل القصير: يتم ذلك من خلال تقدير العلاقات الخاصة بالمعادلات (11 - 11)، وتوضح بيانات الجدول رقم (8) النتائج الموجزة لعلاقات السببية بين المتغيرات في الأجل القصير وذلك من خلال اختبار (Wald test)، وتم الاختصار على النتائج المعنوية إحصائياً فقط.

يلاحظ من بيانات هذا الجدول أن:

توجد علاقة أحادية الاتجاه بين حجم الاستثمار وكل من: النمو الاقتصادي، والإنفاق الحكومي، وعدم الاستقرار السياسي، وتتمثل في أن النمو الاقتصادي، والإنفاق الحكومي، وعدم الاستقرار السياسي كل على حدة يسبب حجم الاستثمار وسابق عليه، وليس العكس، وأن هذه النتائج معنوية إحصائياً حتى 5%. كما أن هذه المتغيرات الثلاثة مجتمعة بالإضافة إلى حجم الفساد تسبب حجم الاستثمار وذلك عند مستوى معنوية 1%.

توجد علاقة أحادية الاتجاه بين حجم الفساد وكل من: النمو الاقتصادي، وحجم الاستثمار، وعدم الاستقرار السياسي، وتتمثل في أن النمو الاقتصادي، وحجم الاستثمار، وعدم الاستقرار السياسي كل على حدة تسبب الفساد، وليس العكس، وأن هذه النتائج معنوية إحصائياً حتى 5%. كما أن هذه المتغيرات الثلاثة مجتمعة بالإضافة إلى الإنفاق الحكومي تسبب الفساد وذلك عند مستوى معنوية 1%. كل هذا يدل على أهمية النمو الاقتصادي وحجم الاستثمار والاستقرار السياسي في التأثير على حجم الفساد بالمجتمع المصري.

العلاقة بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي
في مصر خلال الفترة (1990- 2018)

جدول رقم (8): نتائج اختبارات جرانجر للسببية في الأجل القصير
*{Multivariate Causality Tests (Wald Tests)}

المتغيرات	كاس ² (χ^2)	مستوى المعنوية (P- value)	اتجاه العلاقة السببية
$\Delta \ln \text{GFC} \leftarrow \Delta \ln \text{GDPpc}$	38.71	0.000	أحادية الاتجاه
$\Delta \ln \text{GFC} \leftarrow \Delta \ln \text{GE}$	11.14	0.004	أحادية الاتجاه
$\Delta \ln \text{GFC} \leftarrow \Delta \ln \text{PIS}$	7.58	0.023	أحادية الاتجاه
$\Delta \ln \text{GE} + \Delta \ln \text{CO} \Delta \ln \text{PIS} + \Delta \ln \text{GFC} \leftarrow \Delta \ln \text{GDPpc}$	87.93	0.000	أحادية الاتجاه
$\Delta \ln \text{CO} \leftarrow \Delta \ln \text{GDPpc}$	7.51	0.023	أحادية الاتجاه
$\Delta \ln \text{CO} \leftarrow \Delta \ln \text{GFC}$	5.90	0.023	أحادية الاتجاه
$\Delta \ln \text{CO} \leftarrow \Delta \ln \text{PIS}$	9.00	0.011	أحادية الاتجاه
$\Delta \ln \text{GE} + \Delta \ln \text{GFC} + \Delta \ln \text{PIS} + \Delta \ln \text{CO} \leftarrow \Delta \ln \text{GDPpc}$	21.81	0.005	أحادية الاتجاه

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews) اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1) م.
*تم اقتصار النتائج بالجدول على العلاقات المعنوية فقط.

يتضح من نتائج علاقات السببية، وجود توافق إلى حد كبير بين علاقات السببية في الأجلين القصير والطويل، وإن كانت هذه العلاقات أكثر تداخلاً ووضوحاً في الأجل الطويل مقارنة بالأجل القصير، نظراً لأن هذه المتغيرات بطبيعتها يرتبط التغير فيها بدرجة أكثر وضوحاً في الأجل الطويل. كما تتفق النتائج بدرجة كبيرة مع الفرض المبدئي للدراسة، فضلاً عن توافقها مع نتائج عديد من الدراسات التطبيقية التي تمت دراستها في الأدبيات الخاصة بالعلاقة بين هذه المتغيرات في القسم الثاني، الأمر الذي يدل على وجود تداخل كبير في العلاقة بين المتغيرات الثلاثة في المجتمع المصري.

خامساً: النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية

1.5 النتائج تتمثل أهم النتائج التي توصل إليها البحث بإيجاز فيما يلي:

- وفقاً للأدبيات النظرية والتطبيقية أن العلاقة بين حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي عادة تكون إيجابية. بينما العلاقة بين حجم الفساد والنمو الاقتصادي غير محددة، وإن كانت معظم الدراسات تؤكد على الآثار السلبية للفساد على النمو. أما فيما يتعلق بالعلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو، فإن أغلب الدراسات تؤيد التأثير السلبي له على النمو، نتيجة لما يترتب عليه من آثار سلبية على عديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- عانى الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة من ارتفاع حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي، فضلاً عن زيادتهما خلال فترة الدراسة وبخاصة خلال أحداث ثورة 25 يناير 2011، مما أثر سلباً على مناخ وبيئة الاستثمار وحد من تدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، وأسهم في هروب رؤوس الأموال والكفاءات الوطنية للخارج،.. إلخ. الأمر الذي أسهم في انخفاض معدل النمو الاقتصادي، فضلاً عن عدم استقراره.
- توضح نتائج القياس في الأجل الطويل وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وأن العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي تكون إيجابية، وإن كان تأثير النمو الاقتصادي على حجم الفساد أكبر من تأثير الفساد على النمو الاقتصادي. أما فيما يتعلق بالعلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي كانت سلبية، وأن تأثير النمو على عدم الاستقرار السياسي أكبر من تأثير عدم الاستقرار السياسي على النمو. كما أن العلاقة بين حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي كانت إيجابية وكل منهما يدعم الآخر وبمعدلات تأثير متقاربة.
- توضح نتائج القياس في الأجل القصير أن النمو الاقتصادي يتميز بطبيعة تراكمية ويتأثر أيجاباً بمعدلات النمو المحققة في الفترات السابقة، كما يؤثر عدم الاستقرار السياسي في الفترات السابقة، سلباً على النمو الاقتصادي وإيجابياً على حجم الفساد في الفترة الحالية، الأمر الذي يؤكد على الأثر الممتد لعدم الاستقرار السياسي عليهما في المستقبل بالمجتمع المصري.
- توضح نتائج علاقات السببية في الأجل الطويل وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين كل من: النمو الاقتصادي وحجم الاستثمار، والنمو الاقتصادي وحجم الفساد، وحجم الاستثمار وحجم الفساد، وبالتالي تكون العلاقة بين كل منهما تكاملية. كما توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه بين حجم الإنفاق الحكومي وكل من: النمو الاقتصادي، وحجم الاستثمار، وحجم الفساد، تتمثل في أن حجم الإنفاق الحكومي يسبب هذه المتغيرات الثلاثة ويكون سابقاً عليها وليس العكس، كما توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه بين عدم الاستقرار السياسي وكل من: النمو الاقتصادي، وحجم الاستثمار، وحجم الفساد، تتمثل في أن عدم الاستقرار السياسي يسبب هذه المتغيرات الثلاثة ويكون سابقاً عليها وليس العكس. وتتفق نتائج علاقات السببية في الأجل القصير إلى حد ما

مع تلك النتائج الخاصة بالأجل الطويل وإن كانت النتائج أكثر تداخلاً ووضوحاً في الأجل الطويل.

2.5 التوصيات في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج تتمثل أهم التوصيات التي تسهم في الحد من الفساد وعدم الاستقرار السياسي والارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي في مصر بالمستقبل فيما يلي:

- ضرورة تبني الدولة خطة متكاملة لمكافحة الفساد، وأن تكون هذه الخطة ضمن استراتيجية متكاملة وشاملة للإصلاح المؤسسي والتنظيمي لتقليل الروتين والبيروقراطية الحكومية التي كانت وراء التأثير الإيجابي للفساد على النمو، هذا فضلاً عن التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني في مكافحة الفساد، وعلى رأس ذلك أن تلقى هذه الخطة الدعم الكافي من قبل الإدارة السياسية بالدولة.
- الاهتمام بالإصلاح السياسي والمؤسسي وتفعيل القانون على كافة المستويات، بما يرفع من مستوى الاستقرار السياسي، حيث يعد ذلك من المقومات الأساسية لتوفير المناخ الملائم للنشاط الإنتاجي، كما أنه يمثل مطلباً أساسياً للحد من الفساد والارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي.
- نظراً لتداخل علاقات السببية بين حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، فإنه يجب الاهتمام بالجانب الاقتصادي في تحقيق أهداف التنمية من خلال توفير البيئة الملائمة للاستثمار وتنمية القدرات البشرية وتبني الدولة للمشروعات القومية، لأنه يسهم في توفير مزيد من فرص العمل وارتفاع معدل النمو الاقتصادي، الذي يساعد بدوره في الحد من الفساد وتحقيق الاستقرار السياسي.

3.5 البحوث المستقبلية: من البحوث التي يمكن تناولها مستقبلاً في هذا المجال هو تناول أثر الفساد وعدم الاستقرار السياسي على بعض من المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل: الاستثمار، والادخار، وتوزيع الدخل، والفقر، وعدم الاستقرار الاقتصادي،..إلخ. وتناول أثر الفساد وعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في الدول العربية. كما يتم تناول هذا الموضوع في صورة دراسة مقارنة في أكثر من دولة وليكن ببعض الدول العربية مثلاً. وكذلك تناول أبحاث تتعلق بدراسة العلاقات الكمية والسببية بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي وعديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل: توزيع الدخل، والفقر، ومعدل الاستثمار، ومعدل الادخار، والبطالة،..إلخ، سواء على مستوى دولة واحدة أو مجموعة من الدول.

المراجع العربية

العربي، نبيل صلاح، نجا، علي عبد الوهاب (2005)، "الفساد في المنطقة العربية"، المؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة - جامعة الإسكندرية، تحت عنوان: **حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية**، في الفترة 8 - 10 سبتمبر 2005.

نجا، علي عبد الوهاب، (2016)، "أثر عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990-2012): دراسة تحليلية قياسية"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العددان 72، 73.

نجا، علي عبد الوهاب، (2017)، " أثر الفساد وعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990 - 2015) دراسة تحليلية قياسية"، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية - جامعة الإسكندرية، تحت عنوان: **دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التحديات السياسية والاقتصادية الراهنة**، بمكتبة الإسكندرية، الثلاثاء 9 مايو 2017.

المراجع الانجليزية

Abdelkader H. E. M., (2015), "Political Instability, Uncertainty and Democracy and Economic Growth in Egypt", **Working Paper 953**, The Economic Research Forum (ERF), Egypt, www.erf.org.eg.

Abdel-Latif H., Elgohari H. & Mohamed A., (2018), **Corruption, political instability and growth: Evidence from the Arab Spring**, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3240211>.

Adela s., Bernard D. & Perseta G., (2014), "Corruption impact on Economic Growth: An empirical analysis", **Journal of Economic Development**, Vol. 6, No. 2, PP. 57-77, <https://www.google.com.eg/>.

Adenike E. T., (2013), "An econometric analysis of the impact of Corruption on economic growth in Nigeria", **Journal of Business Management and Economics**, Vol. 4, No. 3, PP. 54-65, <http://www.e3journals.org>.

Ahmed M. U. & Pulok M. H., (2013), "The Role of Political Stability on Economic Performance: The Case of Bangladesh", **Journal of Economic Cooperation and Development**, Vol. 34, No. 3, PP. 61-100, <http://www.sesric.org/>.

Aisen A. & Veiga F. J., (2010), "How Does Political Instability Affect Economic Growth?" **IMF Working Paper**, Middle East and Central Asia Department, <https://www.imf.org/>.

- Bhaskara R. B., Artur T., Chaitanya V. K., (2008), *Growth Effects of a Comprehensive measure of Globalization with Country Specific Time Series Data*, Munich Personal RePEc Archive (MPRA), Online at: <http://mpra.ub.uni-muenchen>.
- Daniela V., Danut J. & Carmen P., (2011), "Determinants of Corruption in Romania and its Impact on Economic Growth", *Analele Stiintifice ale Universitatii "Alexandru Ioan Cuza" din Iasi - Stiinte Economice*, vol. 2011SE, PP. 225-233, <http://econpapers.repec.org/>.
- Deyshappriya N. P. R., (2016), "Do corruption and peace affect economic growth? Evidences from the cross-country analysis", *Journal of Social and Economic Development*, Vol. 17, Iss. 2, PP. 135-147, <http://link.springer.com/>.
- Dimitraki O., (2010), "Political Instability and Economic Growth in Western Europe: A Causality Analysis for 55 Years", *Conference Name: 3rd PHD Conference in Economics 2010*, Brunel University, West London UK, www.qass.org.uk.
- Elbargathi K. & Al-Assaf G., (2019), "The Impact of Political Instability on the Economic Growth: An Empirical Analysis for the Case of Selected Arab Countries", *International Journal of Business and Economics Research*, Vol. 8, No. 1, pp. 14-22, <http://www.sciencepublishinggroup.com/j/ijber>.
- Ghalwash T., (2014), "Corruption and Economic Growth: Evidence from Egypt", *Modern Economy*, Vol. 5, PP. 1001-1009, <http://www.scirp.org/journal/me> <http://dx.doi.org>.
- Ghoneim A. F. & Ezzat A. M., (2016), "Growth and corruption in Arab countries: What type of relationship connects them?", *Journal of Economics and International Finance*, Vol. 8, No. 5, PP. 44-55, <http://www.academicjournals.org/JEIF>.
- Hammed A., (2018), "Corruption, Political Instability and Development Nexus in Africa: A call for Sequential Policies Reforms", *MPRA Paper No. 85277*, <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/85277/>.
- Huynh K. P. & Jacho-Chavez D. T., (2009), "Growth and governance: A nonparametric analysis", *Journal of Comparative Economics*, No. 37, PP 121-143, www.elsevier.com/locate/jce.
- Jalal K. & Mustapha M., (2016), "Corruption Impacts on Growth and Development of the Moroccan Society", *Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF)*, Volu. 7, Iss. 1., PP. 20-31, www.iosrjournals.org.
- Kaufmann D. & Kraay A., (2010), "The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues", *World Bank Policy Research*, Working Paper, No. 5430, WB- Development Research Group (DECRG), <http://papers.ssrn.com/>.

- Khan I., Ullah S. & Zeeshan M., (2015), *Impact of Political instability on Economic Growth*, Available online: www.academia.edu/download/.
- Kumar s., (2014), *Stability and Growth in South Asia*, Institute for Defence Studies and Analyses, New Delhi, Published by: PENTAGON PRESS, <http://www.google.co.uk>.
- Mashal A. M., (2011), "Corruption and Resource Allocation Distortion for "ESCWA" Countries", *International Journal of Economics and Management Sciences*, Vol. 1, No. 4, PP. 71-83, <https://www.google.co.uk/>.
- Mohammadi R., Bidabad B. & Sherafati M., (2014), "Good Governance, Economic Growth and Resource Development in Iran", *Indian J.Sci.Res.*, Vol. 5, No. 1, PP. 321-326, <http://www.ijsr.in/upload/>.
- Muhammed O. Z., Fatima P. I. & Omade S. I., (2011), "Co-integration Analysis of Foreign Direct Investment Inflow and Development in Nigeria", *Developing Country Studies*, Vol. 1, No. 1, PP. 56-66, www.iiste.org.
- Nurudeen A., Karim M. Z A. & Aziz M. A., (2015), "Corruption, Political Instability and Economic Development in the Economic Community of West African States (ECOWAS): Is There a Causal Relationship?", *Contemporary Economics*, Vol. 9, No. 1, PP. 45-60, <https://papers.ssrn.com/sol3/papers>.
- Oni T. O. & Awe O. O., (2012), "Empirical Nexus between Corruption and Economic Growth (GDP): A Cross Country Econometric Analysis", *International Journal of Scientific and Research Publications*, Vol. 2, Iss. 8, <http://www.ijsrp.org/>.
- Tabassam A. H., Hashmi S. H. & Rehman F. U., (2016), "Nexus between Political Instability and Economic Growth in Pakistan", *Social and Behavioral Sciences*, No. 230, PP. 325 – 334, online at www.sciencedirect.com.
- Tachiwou A. M., (2014), "Corruption and Economic Development in West African Economic and Monetary Union (UEMOA)", *Journal of US-China Public Administration*, Vol. 11, No. 6, PP.522-531, <https://www.google.com/eg/url>.
- Taha S. M., (2012), "Political Instability Explains Political Economy of Pakistan: A Retrospective Analysis", *International Journal of Economics Business and Management Studies - IJEBMS*, Vol. 1, No. 2, PP. 50-59, <http://papers.ssrn.com/>.
- Thompson T. & Shah A., (2005), *Transparency International's Corruption Perceptions Index: Whose Perceptions Are They Anyway?*, Available online: <https://www.google.com/eg/>.
- UNDP, (2002), *Egypt Human Development Report 2001/2002*, executed by: United Nations Development Programme (UNDP), and The Institute of National Planning (INP), <http://www.undp.org.eg>.

Vazakidis A. & Adamopoulos A., (2010), "A Causal Relationship Between Financial Market Development and Economic Growth", *American Journal of Applied Sciences*, Vol. 7, PP. 575-583, <http://scipub.org>.

World Bank, (2019), *World Development Indicators (WDI)*, online at: <http://data.worldbank.org/>.

World Bank, (2011), *The Worldwide Governance Indicators (WGI)*, <http://info.worldbank.org/governance/wgi/resources.htm>.

World Bank, (2019), *The Worldwide Governance Indicators*, Aggregate Indicators of Governance 1996-2018, www.govindicators.org.

Zaman K., Khan M. M., Ahmad M. & Ikram W., (2011), "Inflation, Unemployment and the NAIRU in Pakistan (1975-2009)", *International Journal of Economics and Finance*, Vol. 3, No. 1, PP. 245-254, <http://www.ccsenet.org/journal/index>.

Zouhaier H, (2011), *Corruption Investment and economic growth*, IJER , Vol. 2, No. 5, PP. 185-194, Available online@www.ijeronline.com.

الملحق الإحصائي

جدول رقم (1) م: متغيرات النموذج وبعض المتغيرات التحليلية المستخدمة في التحليل في مصر خلال الفترة (1990-2018)

البيان / السنة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي		إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة		الإنفاق الاستهلاكي الحكومي بالأسعار الثابتة		حجم الفساد وفقاً لمقياس الرتب (100-0)	عدم الاستقرار السياسي وفقاً لمقياس الرتب (1-100)
	القيمة بالجنيه	معدل النمو %	القيمة (مليار جنيه)	نسبة من الناتج المحلي %	القيمة (مليار جنيه)	نسبة من الناتج المحلي %		
1990	19883	3.13	135.8	27.3	117.8	11.4	62.5	68.4
1991	19655	-1.15	130.7	27.1	124.5	11.1	61.1	61.4
1992	20099	2.26	131.8	23.3	132.0	10.4	60.7	56.5
1993	20263	0.81	111.1	21.1	138.4	10.3	61.2	56.0
1994	20649	1.91	127.9	22.9	144.7	10.3	62.2	58.0
1995	21178	2.56	144.8	22.6	152.0	10.5	63.6	61.4
1996	21792	2.90	185.6	23.9	159.8	10.4	61.3	72.3
1997	22531	3.39	228.0	25.8	168.4	11.3	61.3	64.1
1998	23318	3.49	178.1	21.3	175.2	11.3	61.3	55.9
1999	24247	3.99	201.4	20.8	183.4	11.6	63.7	54.1
2000	25299	4.34	219.6	18.9	191.5	11.2	66.0	52.4
2001	25700	1.59	215.2	17.7	200.9	11.3	61.8	60.6
2002	25824	0.48	231.6	17.8	206.4	12.6	57.6	68.8
2003	26158	1.29	211.7	16.3	212.1	12.7	64.6	72.4
2004	26734	2.20	224.9	16.4	216.4	12.8	70.7	78.6
2005	27430	2.60	255.2	17.9	222.5	12.7	68.8	73.3
2006	28792	4.97	292.0	18.7	229.4	12.3	74.6	77.8
2007	30298	5.23	362.5	20.9	229.8	11.3	75.7	72.9
2008	31893	5.27	416.8	22.3	234.7	10.9	76.2	71.2
2009	32767	2.74	373.8	18.9	247.8	11.4	63.6	74.4

العلاقة بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي
في مصر خلال الفترة (1990- 2018)

البيان / السنة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي		إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة		الإنتفاق الاستهلاكي الحكومي بالأسعار الثابتة		حجم الفساد وفقاً لمقياس الرتب (100-0)	عدم الاستقرار السياسي وفقاً لمقياس الرتب (1-100)
	القيمة بالجنيه	معدل النمو %	القيمة (مليار جنيه)	نسبة من الناتج المحلي %	القيمة (مليار جنيه)	نسبة من الناتج المحلي %		
2010	33777	3.08	403.6	19.2	259.0	11.2	69.0	80.6
2011	33654	-0.36	391.5	16.7	268.8	11.5	74.4	93.4
2012	33650	-0.01	390.3	14.7	277.2	11.2	66.8	92.4
2013	33614	-0.11	356.0	13.0	283.3	11.4	68.2	92.9
2014	33821	0.62	361.0	12.4	307.1	11.8	69.2	92.4
2015	34529	2.09	410.5	13.7	328.7	11.8	69.2	91.4
2016	35266	2.13	459.4	14.5	341.6	11.4	68.8	91.0
2017	35980	2.03	514.3	14.8	350.2	10.1	65.9	91.0
8201	37129	3.19	598.5	16.3	356.0	8.4	69.2	88.1

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات: - (W B, World Development Indicator, 2019)، (W B,) (WWGI, 2019).

- القيم النقدية للمتغيرات بالأسعار الثابتة لعام 2010.

- البيانات الخاصة بحجم الفساد هي مكمل لبيانات التحكم في الفساد خلال الفترة (1996- 2018)، وقد تم توليد البيانات الخاصة بالسنوات (1990- 1995)، من خلال معادلة انحدار من الدرجة الرابعة التي كانت قدرتها التفسيرية مقبولة وكانت على الصورة التالية:

$$Y = 0.0011X^4 - 0.0548X^3 + 0.84X^2 - 3.5886X + 65.329 , R^2 = 0.544 .$$

- البيانات الخاصة بعدم الاستقرار السياسي هي مكمل لبيانات الاستقرار السياسي خلال الفترة (1996- 2018)، وقد تم توليد البيانات الخاصة بالسنوات (1990- 1995)، من خلال معادلة انحدار من الدرجة الخامسة التي كانت قدرتها التفسيرية مرتفعة وكانت على الصورة التالية:

$$Y = - 0.0004X^5 + 0.0252X^4 - 0.5817X^3 + 6.1024X^2 - 25.854X + 92.921 , R^2 = 0.896$$

الخصائص الاقتصادية للبيتكوين

"دراسة تحليلية"

عبدالحليم شاهين*

ملخص

يشهد العالم الآن ثورة رقمية وتطورات تكنولوجية متسارعة بشكل كبير، فضلاً عن التحول من الاقتصاد في شكله التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي، مما ترتب عليه ظهور أدوات جديدة تتناسب مع تلك التطورات، ومن منطلق ذلك تحاول هذه الورقة استكشاف الخصائص الاقتصادية لعملة البيتكوين التي انتشرت التعامل بها في الآونة الأخيرة، بسبب عديد من المزايا التي تميزها عن النقود في أشكالها التقليدية، التي ترتب عليها مجموعة من الآثار الاقتصادية. وقد توصلت الدراسة إلى أن عملة البيتكوين تعد من ضمن الابتكارات التكنولوجية، التي تحتوي على مجموعة من الخصائص التي تستحق الدراسة، تلك التي تجعلها في بؤرة الاهتمام، كالعملة الرقمية، وخاصة الند للند، وانخفاض تكلفة وسرعة المعاملات، والشفافية، والتحكم اللامركزي، والخصوصية، وحل مشكلة الإنفاق المزدوج، بالإضافة إلى الأمان والتشفير، وأخيراً التعدين.

The Economic Features of Bitcoin "An Analytical Study"

Abdel Halem Shahen

Abstract

The world is now experiencing a digital revolution and greatly accelerated technological developments, in addition to the transition from the economy in its traditional form to the digital economy, which has resulted in the emergence of new tools that are appropriate to those developments, and from this, this paper attempts to explore the economic characteristics of the bitcoin currency that circulated recently. Due to the many advantages that distinguish it from money in its traditional forms, which have a range of economic effects. The study found that bitcoin is among the technological innovations, which contain a set of characteristics that are worth studying, those that make it the focus of attention, such as the digital currency, the peer-to-peer property, lower and faster transaction costs, transparency, decentralized control, privacy, and double-spending, as well as security and cryptographic, and finally mining.

* مدرس الاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال، والمدير التنفيذي لوحدة ضمان الجودة، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم

السياسية – جامعة الإسكندرية، ايميل: Halem@alexu.edu.eg

1. مقدمة

نشبت الأزمة المالية العالمية عام 2008، تبعها آثار اقتصادية سلبية، تمثلت أهمها في خلق ديون ضخمة طالت كلاً من الأفراد وحكومات الدول، لعل السبب الرئيس فيها هو الانقسام بين الاقتصاد الحقيقي Real Economy والاقتصاد الورقي (Kostakis, et Paper Economy) (29 p. 2015, al.,)، الأمر الذي دفع حكومات الدول المتأثرة بتلك الأزمة إلى محاولة إيجاد حلول، للخروج من عنق الزجاجة، وتحفيز النمو الاقتصادي المتأثر سلباً بتلك الأزمة، تمثلت بعضها في عمليات الاستحواذ على البنوك المتعثرة Bad Banks، خلال فترة الركود الطويلة من عام 2008 إلى عام 2014 (Guadamuz, et al., 2015 p. 1). فقد شكلت تلك الأزمات الاقتصادية المتتالية، التي كان السبب الرئيس فيها هو النظام المالي العالمي، بيئة خصبة لظهور نوع جديد من العملات، اتسمت بمجموعة من الخصائص في محاولة لتفادي مشكلات العملات التقليدية السائدة.

طُرحت فكرة البيتكوين من قبل مطور مجهول - أو ربما مجموعة استخدم - استخدموا - اسمًا مستعارًا يدعى "ساتوشي ناكاموتو" (Satoshi Nakamoto) (Wallace, 2011)، وقد نُشر ورقة على شبكة الإنترنت في عام 2008 مكونة من تسع صفحات بعنوان "نظام النقد الإلكتروني من نظير إلى نظير" A Peer-to-Peer Electronic Cash System. وعُرف البيتكوين Bitcoin على أنها شبكة لا مركزية وعملة رقمية تستخدم نظام "نظير إلى نظير" ودليل التشفير Cryptographic Proof، للتحقق من المعاملات ومعالجتها، بدلاً من الاعتماد على طرف ثالث موثوق به (TTP) Trusted Third Party - مثل المؤسسات المالية (Nakamoto, 2008 p. 1).

1-1 مشكلة الدراسة

على خلفية الأزمة الاقتصادية الأخيرة، وفي ظل تقادم تلك المشكلات السابق ذكرها، وانحيار ثقة الأفراد في هيكل النظام المالي، تُصبح المفاهيم البديلة أكثر أهمية لأنظمة العملات المستقبلية (Glaser, et al., 2014 p. 1). ففي ظل تقادم المشكلات المترتبة على النقود التقليدية، حتى بأشكالها الإلكترونية، كالبطاقات الائتمانية والشيكات الإلكترونية، وغيرها من الأنظمة المالية التي تحتاج إلى وجود وسيط بين أطراف المعاملات، تدور مشكلة البحث حول ما هي الخصائص التي جعلت من عملة البيتكوين أداة جذب في المعاملات المالية؟ وللإجابة على ذلك السؤال يجب أولاً التعرض لمفهوم عملة البيتكوين، وكيف نشأت؟ وما هي خصائصها؟ وهو ما تسعى الدراسة للإجابة عليه.

1-2 أهمية الدراسة وأهدافها

انتشرت العملات الرقمية Digital Currencies في الآونة الأخيرة بشكل كبير، حيث تُعد واحدةً من أنظمة الدفع الإلكترونية E-payment Systems. وتعتبر عملة البيتكوين - حديثة الظهور- بالتأكيد واحدةً من أكثر التطورات الحديثة إثارةً للاهتمام في الاقتصاديات النقدية الحديثة، ولا شك أن حداثة الموضوع، وأهميته على الساحة العالمية استدعى كثيرًا من الباحثين إلى القيام بدراسة معمقة ومنهجية لخصائص تلك العملات، واستكشاف أسباب انتشار تلك العملة. ففي ظل تنامي الاقتصاد الرقمي في الفترة الأخيرة بشكل كبير، تشغل التجارة الإلكترونية حيزًا ضخمًا من حجم التجارة العالمية، حيث تشير البيانات إلى تصاعد كبير في حجم التجارة الإلكترونية. فقد وصل حجم مبيعات - التجارة الإلكترونية إلى 29 تريليون دولار عام 2019 مقارنة بـ 4 تريليون دولار فقط عام 2000، وبلغ عدد المتسوقين إلكترونيًا Online Shoppers حوالي 1.3 مليار شخص، بما يشكل عددًا كبيرًا من سكان العالم (UNCTAD, 2020)⁽¹⁾.

مما يسترعى الانتباه أيضًا أن التطور التكنولوجي السريع فيما يتعلق بشبكة الاتصالات وتكنولوجيا الحاسب الآلي، فتح المجال أمام استخدام الوسائل والتقنيات الرقمية، ووفر البيئة المناسبة لذيوع وسائل الدفع الإلكترونية. ولم يتوقف الأمر عند ذلك الحد، بل أيضًا شجع استخدام أنظمة دفع أسرع وأكثر مرونةً من أنظمة الدفع الإلكترونية التقليدية بهدف إنجاز عمليات الشراء والبيع عبر الإنترنت بشكل أفضل، كل تلك العناصر السابقة شكلت عوامل جذب لعدد من الأفراد والمجتمعات عبر الإنترنت لتجربة العملات الرقمية.

مما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أن هناك عددًا كبيرًا جدًا من العملات الرقمية، بلغ عددها حوالي 5017 عملة رقمية، أبرزها بخلاف البيتكوين، على سبيل المثال وليس الحصر Ethereum، Bitcoin Cash، Ripple، Litecoin، NEM، Dash، Ethereum Classic. وتبلغ القيمة السوقية Market Capitalization لإجمالي العملات الرقمية حوالي 206 مليار دولار في عام 2020⁽²⁾. وبديهي من الوصف المتقدم أن يكون السؤال، هو لماذا تم اختيار عملة البيتكوين، رغم وجود عملات رقمية أخرى؟ الحقيقة أن القيمة السوقية للبيتكوين قد تخطت 140 مليار دولار، أي أنها تستحوذ على أكثر من 68% من إجمالي القيمة السوقية للعملات الافتراضية، الأمر الذي جعلها تترقب على قمة تلك العملات (Coinmarketcap, 2020).

(1) وفقًا للأرقام الصادرة عن الأونكتاد - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - (UNCTAD, 2020).

(2) في تاريخ 2020/1/6، وفقًا لموقع (Coinmarketcap, 2020).

منذ أواخر عام 2013 أضحى البيتكوين من أهم أخبار العالم المالي، حيث استفادت من الاستخدام الواسع لها عبر موقع طريق الحرير Silk Road⁽³⁾، والتغطية الصحفية المواتية (Yermack, 2015 p. 31). ومنذ ذلك الحين أصبحت البيتكوين مجالاً ذا أهمية كبيرة لعدد من الفئات كالباحثين والمستثمرين والتجار ويصيب عناوين الرئيسة بانتظام، وقد تم نشر عديد من الكتب والمقالات حول البيتكوين، بدءاً من عام 2010 وحتى الآن. لذا فإنه يتبدى في هذا السياق أهمية التعرض بشيء من التفصيل إلى تعريف تلك العملة، ثم دراسة الخصائص التي تميزها عن العملات التقليدية.

1-3 الدراسات السابقة

إن الدراسات التي تناولت خصائص البيتكوين بشكل عام باللغة العربية، تكاد تكون معدودة وقليلة جداً، وعلى حد علم الباحث، تمثلت أبرز تلك الدراسات في دراسة (الباحوث، 2017)، بعنوان "النقود الافتراضية: مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية" الذي تناول في جزء منها بعض خصائص البيتكوين في إطار النقود الافتراضية. بيد أن معظم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع لم تتناوله بشكل مباشر، وإنما في إطار النقود الافتراضية.

وعلى صعيد آخر، فإن الدراسات الأجنبية التي تعرضت لخصائص البيتكوين يمكن أن تكون عديدة، بعضها أيضاً تناول الخصائص الاقتصادية كجزء من الدراسة، يذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر، دراسة (Böhme, et al., 2015) بعنوان "*Bitcoin Economics, Technology, and Governance*"، التي توصلت إلى أن هناك بعض الخصائص المميزة للبيتكوين كالندرة التي تحدد مسار نمو القاعدة النقدية لعملة البيتكوين، ولا يوجد سلطة مركزية للتحكم في عرض السلعة، وأن جميع المعاملات قابلة للقراءة، والخصوصية وعدم الكشف عن هوية المتعاملين. وهناك دراسة (Brito, et al., 2013) بعنوان "*Bitcoin: A Primer for Policymakers*"، التي حاولت التطرق إلى تعريف البيتكوين والمزايا المرتبة على استخدام تلك العملة كإخفاء تكلفه المعاملات، والتحقق من المعاملات ومنع الإنفاق المزوج من خلال استخدام خاصية التشفير، وخاصية الاسم المستعار، كما أنها بمثابة منصة للابتكار والتطوير المالي. كما تناولت دراسة (Aljohani, 2017) بعنوان "*Bitcoin: Technology, Economics and Business Ethics*"، تلك التي توصلت إلى أن العملات الرقمية - أبرزها البيتكوين - قدمت تحولاً

(3) تم إنشاء سوق على الإنترنت يسمى طريق الحرير Silk Road من قبل رجل أعمال (منظم) يدعى روس ويليام أولبريتش Ross William Ulbricht، في يناير 2011، وهو سوق عبر الإنترنت، استخدم لتداول البضائع غير المشروعة مثل المخدرات والأسلحة، وقد استخدمت فيها البيتكوين بشكل كبير (Hendrickson, et al., 2015 p. 928).

أساسياً في مجال المعاملات المالية، ترتب عليها عديد من المزايا، كانخفاض تكلفة التحويل بين طرفي المعاملات، وعدم وجود طرف ثالث وسيط - مثل المؤسسات المالية - بين المتعاملين. وأخيراً وليس آخراً تناولت دراسة (Nian, et al., 2015) بعنوان *Introduction to Bitcoin*، بعض الخصائص العامة للبيتكوين، التي يأتي في مقدمتها أنها عملة رقمية واللامركزية، والأمان والتشفير، وعملية التعدين لإنشاء عملات بيتكوين جديدة ومعالجة المعاملات، وخاصة الاسم المستعار التي يترتب عليها مزيد من الخصوصية للمتعاملين، والتحكم الكامل للمستخدم في العملة.

بعد استعراض الدراسات السابقة، يمكن القول إن كثير من تلك الدراسات لم يتناول البيتكوين من منظور اقتصادي صريح، كما أن الدراسات التي تناولت خصائص البيتكوين لم تتناولها بشكل منفرد أو حتى كعناصير أساسية يتركز عليها البحث، وإنما تناولتها ضمن سياق الدراسة فقط - كجانب ثانوي للدراسة - بينما تسعى تلك الدراسة إلى تناول الخصائص الاقتصادية للبيتكوين، مع محاولة إجراء تقييم اقتصادي ومحاولة تبيان الفروق الجوهرية بينها وبين النقود في أشكالها التقليدية، التي جعلت من تلك العملة أداة جذب لكثير من المتعاملين.

1-4 منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بهدف تبيان الخصائص الرئيسية لعملة البيتكوين، التي تميزها عن العملات التقليدية، من الناحية الاقتصادية.

1-5 خطة الدراسة

تنقسم الدراسة إلى عشرة أقسام بخلاف المقدمة والخاتمة، حيث يتناول فيها تحليل الخصائص الاقتصادية لعملة البيتكوين، التي تتمثل في عملة رقمية *Digital Currency*، الند للند *Peer-to-Peer*، سرعة إنجاز المعاملات وانخفاض تكلفتها *Lower and Faster Transaction Costs*، الشفافية *Transparency*، برنامج مفتوح المصدر *Open-Source Software*، التحكم اللامركزي *Decentralized Control*، خوارزميات التشفير *Cryptographic Algorithms*، حل مشكلة الإنفاق المزدوج *Double-spending*، الاسم المستعار *Pseudonymity*، وأخيراً التعدين *Mining*.

2. الخصائص الاقتصادية للبيتكوين

قبيل الحديث عن خصائص البيتكوين، يجب التعرض لمفهوم العملات الرقمية بشكل عام، ومفهوم البيتكوين بشكل خاص. والحقيقة أن هناك تعريفات عديدة للنقود الرقمية، يُذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر، بأن النقود الرقمية بشكل عام عبارة عن ملفات إلكترونية صغيرة - ليس لها كيان مادي ملموس - مُنتجة بواسطة برامج حاسوبية ولا تخضع للسيطرة من جانب أي إدارة

رسمية (بنك مركزي)، يتم استخدامها عن طريق الإنترنت في عمليات الشراء والبيع أو تحويلها إلى عملات أخرى، وتلقى قبولاً اختيارياً لدى المتعاملين فيها (الباحوث، 2017 ص ص 21-22). أما مفهوم البيتكوين، فهي نظام تجريبي Experimental System، يجمع بين بعض خصائص كلٍ من: العملات التقليدية - مثل الدولار - مع نظام الدفع الإلكتروني - مثل PayPal - والسلعة - مثل الذهب - ويتم ذلك دون أي تدخل من سلطة مركزية مثل شركة أو بنك أو حكومة مسؤولة، وإنما يعمل النظام عبر خاصية الند للند (Peer-to-Peer (p2p) (Bitcoin.me, 2020).

تتسم العملات الرقمية بشكلٍ عام، وعملة البيتكوين بشكلٍ خاص بمجموعةٍ من الخصائص التي تعارض هياكل النظم النقدية التقليدية المحكومة مركزياً والأقل شفافية، حيث تتسم تلك العملات بمجموعة من الخصائص، التي تقترح التحول عن التصميم التقليدي للنظام المالي (Glaser, et al., 2014 p. 1)، وهو ما سيتم استعراضه تفصيلاً، في السطور التالية.

2-1 عملة رقمية Digital Currency

هي الصفة الأبرز للبيتكوين، فهي موجودة "رقمياً" Digitally، بمعنى أنه ليس لها أي وجود مادي - غير ملموس Not Tangible (Hileman, 2014 p. 163). كما يطلق عليها مصطلح "افتراضية" Virtual، حيث تتواجد في الفضاء الإلكتروني Cyberspace، فهي مخزنة في محافظ افتراضية - رقمية - Digital Wallets على الإنترنت⁽⁴⁾، تلك المحافظ تُخزن عليها المعلومات المتعلقة بحساب المستخدم، ويتم الوصول إليها من خلال تطبيق جوال Mobile App أو برنامج حاسوب أو مُزود خدمة Service Provider (Dodge, et al., 2016 p. 5)⁽⁵⁾. وبناءً عليه، يترتب على تلك الخاصية، اختلاف البيتكوين عن النقود الإلزامية، في أن الأولى ليس لها كيان مادي ملموس، كما لا يمكن إيداعها في أحد البنوك، فهي يتم حفظها على المحافظ الافتراضية، وأخيراً يسهل حملها ونقلها عبر الإنترنت.

2-2 الند للند Peer-to-Peer

هو مصطلح تقني، يُستخدم في شبكات الحاسوب، حيث يعني التعامل المباشر بين مستخدم على الشبكة - يُسمى نظير أو قرين - وبين آخرين - أقران - دون وجود أي وسيط بينهما - بينهم - وكل الأقران متساوون، فلا يوجد قرين أساسي أو حتى مسيطر في مركز الشبكة (Digital Citizen, 2019)⁽⁶⁾. وفي هذا السياق فإن التعامل في البيتكوين يكون من خلال نظام شبكة الند

(4) ولا يعنى كلمة "افتراضية" أنها نقود خيالية أو ليست لها قيمة حقيقية، فهي نقود لها قيمة حقيقية.

(5) يقوم بعض المستخدمين بتثبيت برامج المحفظة المتخصصة، مثل Armory أو Electrum أو Hive على أجهزتهم الشخصية للتحكم في عملات البيتكوين الخاصة بهم (Böhme, et al., 2015 p. 220).

(6) مثل BitTorrent، فهو بروتوكول نظير إلى نظير، ولا مركزي، يسمح للمستخدمين بتبادل الملفات عبر الإنترنت، دون وجود وسيط (Bittorrent, 2019).

لند Peer-to-peer أو نظير لنظير، بمعنى أن جميع المعاملات في شبكة البيتكوين تحدث دون المرور عبر طرف ثالث موثوق (TTP)، أو مؤسسة مالية، مثل بنك أو حتى سلطة مثل الحكومة (Aljohani, 2017 p. 9).

مما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام، أن نظم الدفع الإلكترونية عبر الإنترنت - خلاف البيتكوين - كالبطاقات الإلكترونية والبطاقات الائتمانية، ونظم تحويل الأرصدة إلكترونياً (EFT) Electronic Funds Transfer، يكون هناك طرف وسيط محل ثقة (TTP) بين الطرفين المتبادلين لوحدة النقود، ذلك لضمان إتمام عملية إرسال وحدات النقود، حيث يقوم البائع والمشتري بفتح حساب لدى هذا الوسيط، وعند إتمام عملية الشراء، يحصل الطرف الوسيط على عمولة أو مقابل لتلك الخدمة (العربي، 2017 ص ص 119-120). بينما تتميز البيتكوين هنا كنقود رقمية عن نظم الدفع المذكورة، في أن التعامل بين المستخدمين يكون مباشراً وبدون وسيط، ما يترتب عليه عديد من الخصائص، كسرعة إنجاز المعاملات، وانخفاض تكلفتها، وهو ما سيتم توضيحه في النقطة التالية.

2-3 سرعة إنجاز المعاملات وانخفاض تكلفتها Lower & Faster Transaction Costs

توفر البيتكوين بنية تحتية أكثر فاعلية لتحويل الأموال، مما يتيح معاملات أسرع، فكونها مجرد ملفات الكترونية تُنقل عبر الإنترنت - رقمية - يجعلها سريعة الانتقال عبر الحدود. فبينما تستغرق أنظمة الدفع التقليدية لنقل الأموال بين الحسابات بواسطة البنوك أو شركات الخدمات المالية، عدة ساعات، وأحياناً أيام، يُلاحظ أن انتقال وحدات البيتكوين بين المحافظ الرقمية يستغرق بضعة دقائق فقط (Aljohani, 2017 p. 10). وعلى جانب آخر، كنتيجة لخاصية الند للند (P2P)، التي ترتب عليها عدم وجود طرف ثالث كوسيط تقليدي بين المتعاملين، يحصل على عمولة - كالبنوك - فإن تكاليف المعاملات تكون منخفضة جداً - أحياناً غير موجودة - مقارنة بالتكاليف التي يدفعها المتعاملون ببطاقات الائتمان.

فمثلاً، إذا أراد شخص (A) إرسال بعض النقود للشخص (B)، فإذا كان التعامل عبر وسيط مثل PayPal، Western Union⁽⁷⁾، فإن ذلك الطرف الوسيط - الطرف الثالث - يضمن إرسال النقود من حساب (A)، وإيداعه في حساب (B)، ويحصل - أي الطرف الثالث - مقابل ذلك على عمولة. بينما تتم معالجة مدفوعات البيتكوين بدون رسوم أو رسوم بسيطة للغاية. فمثلاً تتقاضى

(7) فمثلاً، بلغت تكلفة إرسال \$1000 من الولايات المتحدة الأمريكية إلى مصر حوالي \$63 (Union, 2019). بينما تقدر التكاليف التي يدفعها المتعاملون ببطاقات الائتمان عادة حوالي 3%.

بورصة Coinbase (شركة معالجة دفع للبيتكوين)⁽⁸⁾، نسبة صفر % على المدفوعات الواردة التي تصل إلى مليون دولار لكل تاجر سنويًا، 1% بعد ذلك، وهي نسبة أقل بكثير من الرسوم التي يتحملها التجار عند استخدام بطاقة ائتمان للدفع مقابل شراء. وإذا كان الدافع يمتلك بالفعل عملات بيتكوين، وكان المستفيد راضٍ عن الاحتفاظ بعملات بيتكوين بدلاً من تحويلها إلى عملة تقليدية، فستكون الرسوم منخفضة أكثر (Böhme, et al., 2015 pp. 224-225)⁽⁹⁾. ومما يسرعى الانتباه أن رسوم المعاملات Transaction Fees غالبًا ما تكون اختيارية Optional وتذهب إلى ما يعرف بالمعدنين Miners⁽¹⁰⁾، وهي بمثابة حافز لهم للتأكد من صحة المعاملات، ولكن حتى مع هذه الرسوم، فلا يزال لدى البيتكوين تكاليف معاملات أقل كثيرًا مقارنةً بطرق الدفع الأخرى.

2-4 الشفافية Transparency

المقصود بالشفافية هنا، هو أن جميع المعاملات التي تتم من خلال عملة البيتكوين قابلة للقراءة Readable ومتاحة للجميع، وبالتالي من حق أي شخص الاطلاع على أي معاملة تتم بالبيتكوين، وتتبع أي تنقلات لها بين المحافظ الرقمية المختلفة. ويتم ذلك من خلال تحديد الأطراف المشاركة في المعاملة بوضوح وإضافة وتسجيل كل معاملة بيتكوين فيما يعرف بتقنية سلسلة الكتل Blockchain، وهي عبارة عن مجموعة من كتل البيانات التي توفر إمكانات هائلة لطرق أكثر شفافية وأكثر فعالية لتخزين البيانات وإدارة المعاملات. حيث يتم تسجيل وتخزين جميع المعاملات للبيتكوين عليها، فإن سلسلة الكتل هي السجل العام لجميع المعاملات، لذلك يطلق عليه أيضًا دفتر الأستاذ العام الرسمي Official Public Ledger (Kossow, et al., 2018 p. 2).

إن وجود بنية البيانات Data structure هذه، تُمكن أي مستخدم في شبكة البيتكوين التحقق من حدوث معاملة سابقة بالفعل، فمثلًا إذا كان هناك معاملات بين شخصين (A)، (B)، فإذا أراد (A)، التحقق من قدرة (B) على السداد، فيمكن اطلّاعه على كل المعاملات السابقة التي قام بها (B)، ولتكن مثلًا مع شخص آخر (C)، التي أوضحت أن (B) قد تسلم بعض وحدات البيتكوين من (C)، ولم ينفقها مثلًا. في الواقع، يمكن تتبع كل عملة بيتكوين فردية بسهولة من خلال جميع المعاملات التي تم استخدامها، حتى من بداية تداولها (Böhme, et al., 2015 p. 215). وعلى الرغم من أن هناك شفافية كبيرة في معرفة المعلومات المتعلقة بعملية التبادل، إلا أنه لن يستطيع

(8) Coinbase Exchange: هي أول بورصة رقمية للبيتكوين، مثل بورصة نيويورك للأوراق المالية، وهي منصة موثوقة وأمنة لتداول بيتكوين (Aljohani, 2017 p. 2)، (Coinbase, 2019). وهناك بورصات عديدة أخرى تعمل كمنصات لتداول البيتكوين، مثل: MtGox، Bitstamp، Bitfloor، Cryptsy، Bter، Vircorex، وغيرها.
(9) قد تبدو رسوم الخدمات مثل Western Union مرتفعة للوهلة الأولى، بيد أن تلك الشركات تقدم أيضًا مجموعة من الخدمات بما في ذلك قبول النقد الأجنبي وسهولة تبديله بالعملة المحلية، وهو أمر هام خاصة في الدول منخفضة الدخل والمتأخرة في المجال التكنولوجي، فمن المحتمل أن يكون التحويل من البيتكوين إلى العملة المحلية أمرًا صعبًا وحيث لا يُقبل التجار الدفع بواسطة البيتكوين (Böhme, et al., 2015 p. 225).
(10) سيتم التعرض بالتفصيل إلى مفهوم المعدنين لاحقًا، في الجزء الخاص بالتعدين.

أحد معرفة هوية مالكيها، حيث يحمل من قام بعميلة التداول اسمًا مستعارًا، وهو ما سيتم تفصيله لاحقًا.

2-5 برنامج مفتوح المصدر Open-Source Software

يتم تشغيل البيتكوين باستخدام برنامج مفتوح المصدر، فهو متاح بسهولة عبر "موقع البيتكوين الرسمي" ويمكن تثبيته على أي جهاز حاسوب أو جهاز محمول (Bitcoin, 2019)⁽¹¹⁾، وكلمة مفتوح المصدر تعني أن أي شخص لديه حق الوصول إلى جميع التعليمات البرمجية وتعديلها في أي وقت، بما يضيف إمكانية التحسين المستمر من قبل أي مطور برامج، ولكن وفقًا لتوافق الآراء بين جميع مستخدمي الشبكة. إن تحقيق ذلك الأمر، قد وفر الأرضية المناسبة لظهور مجموعة قوية من المطورين والمُعدنين والمستخدمين والداعمين بشكل تلقائي لمواصلة المشروع، وذلك بعد اختيار ساتوشي مغادرة المشروع (Mayer, 2019 pp. 30-32).

لقد جعل الكود المفتوح Open Code تطوير الخدمات والتطبيقات سهلًا ومرنًا، كما يفتح الباب أمام التوسع في الابتكارات بشكل كبير، الأمر الذي دفع البعض إلى وصف البيتكوين بأنه محرك الابتكار Engine for Innovation، وهو ما سينعكس بالتأكيد على جودة الخدمات المالية المقدمة من البيتكوين (Kostakis, et al., 2015 pp. 34-35).

2-6 التحكم اللامركزي Decentralized Control

تخلى النظام العالمي عن "قاعدة الذهب" في بداية سبعينيات القرن الماضي، واعتمد نظام النقود الإلزامية Fiat Money، الأمر الذي يعطي السلطات النقدية - البنوك المركزية - الحق في طباعة النقود في أي وقت ودون غطاء ذهبي، مع السماح بمكونات أخرى لغطاء الإصدار غير الذهب مثل العملات الكبرى، ومن ثم فهي - أي السلطة النقدية - تتحكم في عرض العملات التقليدية Traditional Currencies، وبمعنى آخر تمتلك تلك السلطة القدرة على ضبط كمية النقد المتداول (Nian, et al., 2015 p. 10).

على عكس العملات التقليدية، لا تحتاج البيتكوين إلى سلطة مركزية لتوزيع العملات. أي أن التحكم في عملة البيتكوين يكون لا مركزيًا Decentralized Control، أي أنه لا يوجد أي كيان قانوني مسؤول عن البيتكوين كعملة، ومن ثم فهي تقع خارج التنظيم التقليدي. وبناءً عليه لا يمكن لأي حكومة أو سلطة مركزية التحكم في الكمية المعروضة منها أو حتى سعرها، ولا يمكن أن يتأثر تداولها بالسياسة النقدية لأي دولة (Yermack, 2015 pp. 33-34).

(11) يمكن تنزيل برنامج "Bitcoin core" مجانًا وبسهولة من خلال موقع الانترنت الخاص بالبيتكوين (Bitcoin, 2019).

إذا كانت البيتكوين لا تعتمد على الجهات المصدرة - المركزية - فإن ثمة حاجة ملحة إلى أن نتعرف إلى كيفية إدارة شبكة البيتكوين. البيتكوين تتداول عبر شبكة لامركزية، هذه الشبكة مكونة من مجموعة كبيرة من العقد Nodes، وتمثل هذه العقد مجموعة المستخدمين المشتركين في الشبكة⁽¹²⁾. ومن ثم فإن نظام البيتكوين لا يمنح أي شخص أو جهة ما السيطرة الكاملة على شبكة البيتكوين⁽¹³⁾، ذلك لأن أي تطوير لنظام البيتكوين لا يتم إلا وفقاً لتوافق الآراء بين مستخدمي الشبكة، وتستمد البيتكوين قوتها من ثقة مستخدميها في الآليات غير المركزية.

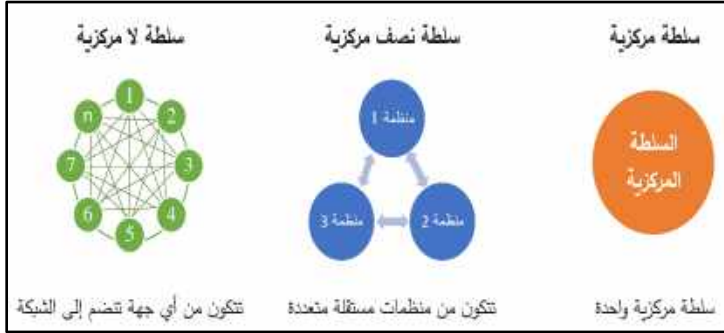
تجدر الإشارة إلى أن هناك فرقاً بين العملات الرقمية المرتبطة بالمؤسسات المركزية لعرض النقود، والبيتكوين كعملة رقمية لا يتم التحكم فيها مركزياً ويتم نقلها بتقنية نظير إلى نظير دون الحاجة إلى وسيط (Aljohani, 2017 p. 1). فالأولى تقتصر على مجتمعات معينة - كمجال الألعاب عبر الإنترنت - مثل الذهب الافتراضي Virtual Gold المستخدم في لعبة "World of Warcraft"⁽¹⁴⁾، ومن ثم نظراً للتصميم المغلق لهذه الأنظمة، فقد كانت ناجحة داخل بيئتها فقط، ولم تحقق انتشاراً كبيراً في العالم الحقيقي مثل البيتكوين (Glaser, et al., 2014 p. 3;12)، أما البيتكوين فلا يوجد هيئة تنظيمية مركزية تقف خلفها. كما وجب التنويه أن هناك بعض العملات الافتراضية - بخلاف البيتكوين - كعملة الريبيل Ripple¹⁵، لديها هيكلية سطوية تتراوح بين مركزية تامة ولا مركزية تامة، كما يتضح من الشكل التالي:

(12) يُطلق على أي حاسوب يتصل بشبكة البيتكوين "عقدة Node". فهي اذن مجرد جهاز حاسوب يقوم بتشغيل برنامج البيتكوين، كل عقدة متصلة بأجهزة حاسوب أخرى - عقد - تشغل نفس البرنامج (Walker, 2015).
(13) ظاهرياً على الأقل.

(14) وفقاً لموقع (Coinmarketcap, 2019)، هناك المئات من أنواع العملات الرقمية، مثل World of Warcraft والمدفوعات عبر الإنترنت مثل PayPal. تلك الأنظمة ليست جديدة، وقد وجدت منذ عقود. يمكن الرجوع إلى (World of Warcraft, 2020).

(15) Ripple (XRP): هي عملة رقمية، ثم إصدارها عام 2013، بواسطة شركة Ripple Labs Inc، وهي شركة تقنية مقرها الولايات المتحدة (Ripple, 2019). وتمثل ثالث أكبر عملة رقمية من حيث القيمة السوقية، بعد كل من البيتكوين وEthereum (Coinmarketcap, 2020).

شكل رقم (1): الأشكال المختلفة للمركزية



المصدر: (بارون، وآخرون، 2015 ص 9).

يوضح الشكل السابق الأشكال المختلفة للمركزية، التي تتراوح ما بين المركزية التامة، مثل العملات التقليدية كالدولار، والنصف مركزية مثل الريبيل، وأخيراً اللامركزية مثل البيتكوين واللايتكوين .Litecoin.

7-2 خوارزميات التشفير Cryptographic Algorithms

من خلال تتبع الخصائص السابقة للبيتكوين، اتضح أن تلك التقنية تعتمد على خاصية الند للند، ومن ثم لا تعتمد على طرف ثالث موثوق به، كما أن برنامج البيتكوين مفتوح المصدر، فضلاً عن أنه لا توجد سلطة مركزية مكلفة بإنشاء وحدات عملة أو حتى التحقق من المعاملات. وبديهي من الوصف المتقدم للخصائص السابقة ابداء السؤال الأساسي، وهو كيف يتم دعم أمان التقنية المستخدمة في البيتكوين؟ وكيف يتم التحقق من صحة المعاملات التي تتم بين المتعاملين على شبكة البيتكوين، هذا على الرغم من عدم وجود طرف ثالث؟

قُبيل البيتكوين، كانت المعاملات التي تتم عبر الإنترنت تتطلب وجود طرف ثالث كوسيط موثوق للتحقق من المعاملات، حال PayPal، ويمثل وجود هذا الطرف أهمية كبيرة من حيث التأكد من هوية أطراف المعاملات لضمان اكتمالها. لكن هنا لا يوجد طرف ثالث وسيط، بدلاً من ذلك، هناك عدد كبير من العُقد أو الأقران Nodes or Peers يعملون على التحقق من هذه المعاملة للتأكد من دقتها واكمالها (Stephanie, et al., 2014 p. 7)، حيث تعتمد شبكة البيتكوين على ما يعرف بـ "المُعدنين"، اللذين يستخدمون قدراتهم الحاسوبية لإجراء تسجيل المعاملات وتسويتها، والتأكد من صحتها. ويتم التحقق من صحة المعاملات باستخدام إجماع بسيط بأغلبية الأصوات، مع

غالبية المستخدمين المتصلين القادرين على تأكيد حدوث معاملة معينة. وبناءً عليه، يمكن القول إن تقنية البيتكوين تستبدل الثقة التقليدية في الطرف الثالث بإثبات التشفير لكل معاملة متاحة للجمهور، لجميع المستخدمين (Nakamoto, 2008 p. 1). وكون سلسلة الكتل دفتر حسابات عام، حيث يسمح لأي شخص الاطلاع على جميع المعاملات التي تمت معالجتها، فإن أي محاولة للغش أو التلاعب في بيانات المعاملات عن عمد، أو حتى عن غير عمد كخطأ، سيتم اكتشافها، وتصحيحها فوراً، فمثلاً يستحيل على التجار فرض رسوم غير مرغوب فيها أو دون أن يلاحظها أحد، كالتالي يمكن أن يفرضوها في حال بطاقات الائتمان (Mayer, 2019 pp. 26-27).

عملة البيتكوين، هي عملة مشفرة Cryptocurrency، أي أنها تعتمد بشكل أساسي على مبادئ التشفير⁽¹⁶⁾. والتشفير له غرضان: الأول هو التأكد من سرية التواصل بين أطراف المعاملات، والثاني هو توفير الهويات الرقمية لتجنب عملية التزوير (Lessig, 2006 p. 53). ويتم دعم أمان التقنية المستخدمة باستخدام خوارزميات التجزئة الآمنة Secure Hash Algorithms⁽¹⁷⁾، حيث يتم استخدام وظيفة تجزئة Hash Function (SHA-256)⁽¹⁸⁾، لإنشاء عناوين البيتكوين وتوقيع المعاملات والتحقق من الدفعات، وذلك باستخدام خوارزمية غير متماثلة Asymmetric Algorithm، تقوم بإنشاء مفتاحين منفصلين ولكن غير متماثلين: مفتاح عام ومفتاح خاص (Cryptography, 2019). مفتاح عام واحد One Public Key: يمكن مشاركته على نطاق واسع، فهو متاح للجميع، يتم استخدامه كعنوان للبيتكوين، ومفتاح خاص واحد One Private Key: يتم الاحتفاظ به سراً مثل "كلمة المرور" للشخص المالك للبيتكوين (Hendrickson, et al., 2015 p. 927)، ولا يمكن فك تشفير الرسائل المشفرة بمفتاح عمومي، إلا بواسطة شخص يمتلك المفتاح الخاص المقابل، حيث يتم تشفير تعليماته، مما يمكنه من التحكم الكامل في عملاته من البيتكوين.

عملية التحقق Verification Process هي عملية مكثفة حسابياً تضمن التحقق من المعاملات المشروعة Legitimate Transactions وتسجيلها في سلسلة الكتل، وتستغرق عملية تأكيد المعاملة الواحدة حوالي 10 دقائق⁽¹⁹⁾. وللتأكد من عدم إدراج أي معاملات غير مُصرح بها، تتم مقارنة الكتلة نفسها بالكتلة التي تم نشرها مؤخراً، مما يؤدي إلى تسلسل مرتبط من الكتل Blocks،

⁽¹⁶⁾ التشفير Cryptography، في اللغة، هو فن حل الرموز Codes. وهو أحد فروع الرياضيات، الذي يتيح إنشاء براهين رياضية ذات مستوى عالٍ من الأمان، ولذا يستخدم في تقنية البيتكوين (يحيى، 2019 ص 5).

⁽¹⁷⁾ الخوارزميات هي: مجموعة من الخطوات الرياضية والمنطقية والمتسلسلة، اللازمة لحل مشكلة ما (الحلول الحسابية).

⁽¹⁸⁾ Secure Hash Algorithms (SHA): هو بروتوكول تشفير صممه وكالة الأمن القومي الأمريكية The U.S. National Security Agency.

⁽¹⁹⁾ عادةً ما ينتظر معظم المستخدمين ست تأكيدات، أي ساعة واحدة قبل النظر في "تأكيد المعاملة"، لكن لكل مستخدم حرية تقرير المدة التي يرغبون في الانتظار قبل أن يتم تأكيد المعاملة الخاصة بهم (Nian, et al., 2015 p. 19).

وتتم إضافة كتلة جديدة New block من المعاملات إلى السلسلة⁽²⁰⁾، وبعد أن يتم تسجيل المعاملة - بالتالي نقل ملكية عملة البيتكوين - يتم عرضها في "كتلة Block" واحدة من سلسلة الكتل (Böhme, et al., 2015 pp. 216-217).

2-8 حل مشكلة الإنفاق المزدوج Double-spending

تشير مشكلة الإنفاق المزدوج إلى إمكانية استخدام نفس العملة الرقمية أكثر من مرة، فالعملات الرقمية - كما سبق الإشارة إليه - ما هي إلا ملفات على الحاسوب، تمامًا مثل المستند الرقمي، ومن ثم يمكن لشخص يمتلك عملة رقمية إرسال نفس الوحدات منها لأكثر من شخص من خلال عملية نسخ الملفات - لا يحذف الملف الأصلي - ما يُشكل خللاً جسيماً للعملات الرقمية (Mycryptopedia, 2020).

فمثلاً، يمكن للشخص (A) إرسال بعض العملات الرقمية للشخص (B)، ولكن كون تلك العملات عبارة عن ملفات رقمية، فيمكن أن يحتال الشخص (A)، فيرسل نسخة من الملف إلى (B) ولا يحذف الملف الأصلي من الحاسوب، ثم يعيد إرسال نفس الملف لشخص آخر (C). لضمان عدم حدوث ذلك، فإن الأمر يتطلب ضرورة توافر طرف ثالث موثوق به (TTP)، حال التحويل للأموال التقليدية بين الأطراف المستفيدة. بيد أن تقنية البيتكوين تعالج مشكلة الإنفاق المزدوج دون الحاجة إلى طرف ثالث، فهي تعمل على تحويل هذه المسؤولية إلى الشبكة بالكامل، حيث تقوم شبكة البيتكوين من خلال المعدنين Miners - بتتبع أرصدة البيتكوين على سلسلة الكتل باستمرار، وفحص المعاملات الجديدة، للتأكد من أن عملة البيتكوين لم يتم إنفاقها بالفعل مرتان (Brito, et al., 2013 pp. 3-5). وبالطبع يتقاضى هؤلاء - المعدنين - بعض الحوافز الاقتصادية التي تدفعهم لنذل هذا الجهد. ولا شك أن خاصية الأمان والتشفير التي تتمتع بها البيتكوين، تضمن أن جميع أجهزة الحاسوب في الشبكة لديها سجل يتم تحديثه والتحقق منه باستمرار لجميع المعاملات داخل شبكة البيتكوين، الأمر الذي يجعل حدوث الإنفاق المزدوج أمراً في غاية الصعوبة (Nian, et al., 2015 p. 25).

2-9 الاسم المستعار Pseudonymity

الهوية السرية أو ما يعرف لغة "الاسم المستعار" هي كلمة مشتقة من اسم مستعار Pseudonym، بمعنى أسم مزيف False Name (Wikipedia, 2019). هذا الاسم هو عبارة عن عنوان للبيتكوين فقط، حيث تنشئ المحفظة الرقمية عنواناً مشابهاً لرقم الحساب المصرفي، يسمى "عنوان البيتكوين" وهو مجرد تسلسل أبجدي رقمي فريد (لا يتكرر) من الأحرف Unique

(20) كل 10 دقائق تقريباً، وبغض النظر عن عدد المعاملات التي تحتويها تلك الكتلة (6 p. Merwe, 2019).

Virtual Address (Nooruddin, 2019) Alphanumeric Sequence⁽²¹⁾، كما أنه عنوان افتراضي يمكن أن تحدد الهوية الشخصية للمرسل والمستلم للبيتكوين - كالأسم والعنوان - فالهوية هنا مخفية Identity، ولا يمكن تتبعها، لذلك تتمتع البيتكوين بالخصوصية الآمنة Secured Privacy (Jankov, 2017 pp. 8-9).

علي سعيد آخر، يتعين على الأفراد المتعاملين في نظم الدفع الإلكترونية في أشكالها التقليدية، الذهاب إلى طرف ثالث موثوق به يسمى "متعهد خدمة الدفع الإلكتروني E-payment Service Provider"، حيث يقوم كلا الطرفين بفتح حساب لدي ذلك الوسيط (العربي، 2017 ص ص 118-119)، والإدلاء بعدد من المعلومات التفصيلية المتعلقة بهوياتهم الشخصية، لدي ذلك الطرف، لأغراض تقييم المخاطر والامتثال للقوانين واللوائح، الأمر الذي يعتبره البعض انتهاكاً للخصوصية، فضلاً عن إمكانية تعرض المستهلك لسرقة الهوية - بياناته - من قبل التجار المنحرفين أخلاقياً أو أي طرف آخر، يمكن أن يستخدم تلك البيانات في مجالات غير مشروعة (Nian, et al., 2015 p. 23). لتوضيح ذلك الأمر دعنا نأخذ ذلك المثال، بفرض أن الشخص (A) يقوم بتحويل بعض الدولارات للشخص (B) باستخدام نظم الدفع الإلكترونية التقليدية مثل PayPal كوسيط، وغالباً ما تكون تلك الأنظمة مرتبطة بالحسابات المصرفية لكلا الشخصين، ومن ثم يمتلك الطرف الوسيط معلومات عن هوياتهم الشخصية، بينما لا يوجد هذا الطرف الوسيط بين (A) و(B)، حال استخدام البيتكوين.

لكن هناك فرق آخر أيضاً يجب الإشارة إليه في هذا السياق، فإذا كان الشخص (A) قد قام بدفع دولارات - عملة تقليدية - باليد للشخص (B)، فهنا لا يوجد وسيط ولا سجل للمعاملة، فإذا لم يعرف الاثنان بعضهما البعض، فيمكن القول إن المعاملة مجهولة تماماً Anonymus. بيد أن البيتكوين تقع في مكان ما بين هاتين الحالتين المتناقضتين - حالة PayPal نظم الدفع الإلكترونية التقليدية وحالة الدفع النقدي بعملة رسمية (نقود إلزامية) - فأطراف المعاملات (A)، (B) لا يفصح عن هوياتهم الشخصية بشكل كامل كالحالة الأولى، وفي نفس الوقت ليست مجهولة تماماً، كالحالة الثانية، حيث يتم تسجيل المعاملة بالبيتكوين على سلسلة الكتل، تلك التي تتضمن بعض المعلومات كعنوان المرسل والمستلم⁽²²⁾ والمبلغ والوقت، ومن ثم يمكن لأي شخص الاطلاع على المعلومات المتوافرة عليه، وتتبع المعاملات من وإلى أي عنوان من عملات البيتكوين (Brito, et al., 2013 pp. 7-9). وتأسيساً لما سبق، يمكن القول إنه لمن المفاهيم الخاطئة الشائعة القول بأن التعاملات بالبيتكوين مجهولة، فغالباً ما ينشأ هذا الاعتقاد الخاطئ عن عدم فهم التقنية. والأصح هو القول إنها

(21) على سبيل المثال يكون عنوان البيتكوين لشخص ما هو: HB5XMLmzFVj8Lj6mfBsbifRoD4miY36v1

(22) وجب التذكير، أن العنوان البيتكوين هو مجرد حروف وأرقام ولا يعبر عن الهوية الشخصية للمتعاملين.

شبه مجهولة أو شبه عُفْليه Pseudo-anonymous، وليست مجهولة Not Anonymous (Mayer, 2019 p. 33).

مما يسترعى الانتباه، أن هناك بعض الحالات التي يضطر فيها المتعاملون بالبيتكوين الإفصاح عن بعض المعلومات المتعلقة بهوياتهم الشخصية الحقيقية - ليس عنوان البيتكوين فقط - خاصة إذا كان التعامل على موقع ويب، أو يتبادل العملات الرسمية - كالدولار - مقابل عملات البيتكوين في بورصة بيتكوين أو حتى عبر البنوك التقليدية، مما يُمكن أي شخص أو جهة من معرفة اسم المتعامل، أو البريد الإلكتروني أو ربما حتى الحساب المصرفي المستخدم في شراء عملات البيتكوين - ثم تتبع المعاملات الأخرى لذلك المستخدم التي تتم بنفس الاسم المستعار، وكلها أمور تتعلق بإمكانية ربط المعاملات بالأشخاص الذين قاموا بها، الأمر الذي يعد انتهاكًا للخصوصية. بيد أن المطورين قد اقترحوا استخدام هؤلاء المتعاملين لبرامج إخفاء هوية مثل برنامج Tor، كما يتيح البيتكوين لمستخدميها تفعيل خاصية الخلطات Mixers، تلك التي تمكن المستخدمين من تجميع مجموعات من المعاملات في مجموعات لا يمكن التنبؤ بها، وبالتالي منع التتبع عبر المعاملات، فضلًا عن أنه يبقى على فرص المستخدمين في بقاء اسمائهم مستعارة (Böhme, et al., 2015 pp. 221-222;229).

2-10 التعدين Mining

تعدين البيتكوين Bitcoin Mining، هو العملية التي يتم من خلالها إطلاق أو سك عملات البيتكوين - العملات المعدنية Mined - لدخولها في التداول (Guegan, 2018 p. 2). وهو عملية رياضية Mathematical Process، تتضمن حل لغزًا رياضيًا Mathematical Puzzle، بعدها يتم نشر "كتلة" Block تحتوي على إثبات بأن الحل قد تم تنفيذه، ولا تعد تلك المعاملة نهائية - أي لا يتم إضافة وحدات البيتكوين الجديدة - إلا إذا تم إضافتها إلى سلسلة الكتل، ذلك بعد التحقق من صحة المعاملات⁽²³⁾، بعدها يتلقى من قام بعملية التعدين مكافأة (Böhme, et al., 2015 p. 217). وقد أطلقت على تلك العملية مصطلح "تعدين" وذلك على غرار استخراج المعادن النفيسة من باطن الأرض - كالذهب والفضة - لكن الفرق أن البيتكوين يُستخرج عبر الوسائل الرقمية Digital Means، للحصول على شيء غير ملموس (Jankov, 2017 p. 13)⁽²⁴⁾. ويمكن لأي شخص القيام بعملية التعدين - بحسب إمكانياتهم الفنية والتقنية - ويطلق عليه "معدن" Miner، ذلك من خلال تشغيل برامج معينة تحتاج إلى بعض الأجهزة المتخصصة، ويتلقى مقابل ذلك مكافأة في شكل عدد من عملات البيتكوين الجديدة، وبالتالي فتلك العملية ليست مقصورة على جهة ما، وهي

⁽²³⁾ كما تم إيضاحه سابقًا، في الجزء الخاص بالأمان والتشفير.

⁽²⁴⁾ يمكن الرجوع أيضًا إلى (Investopedia, 2019).

بذلك تختلف عن العملات التقليدية، التي تتحكم السلطة النقدية - الحكومة - في طباعتها والكمية المعروضة منها.

تشير الندرة Scarcity في الأساس إلى المشكلة الاقتصادية، وهي أن الموارد محدودة، بينما الاحتياجات غير محدودة، الأمر الذي يجعل من السلع التي ينطبق عليها تلك الشروط، أن تكون لها تكلفة فرصة بديلة أكبر من الصفر، ومن ثم يكون سعرها دائماً موجب (Lipsey, et al., 1999 pp. 4-5)، ويزداد سعرها كلما ارتفع الطلب عليها في ظل الكمية المحدودة من العرض منها. من منطلق ذلك، تم تصميم نظام البيتكوين بحيث تنطبق عليها خاصية الندرة حال السلع الأخرى مثل النفط الخام، الفضة أو الذهب، فالحد الأقصى لعدد وحدات البيتكوين هو 21 مليون وحدة (Investopedia, 2019)، ومن ثم يمكن القول إن عرض البيتكوين محدود Limited Supply، وهو ما يميزها عن النقود الإلزامية التي تتمتع بعرض غير محدود، تتحكم فيه السلطة النقدية المختصة.

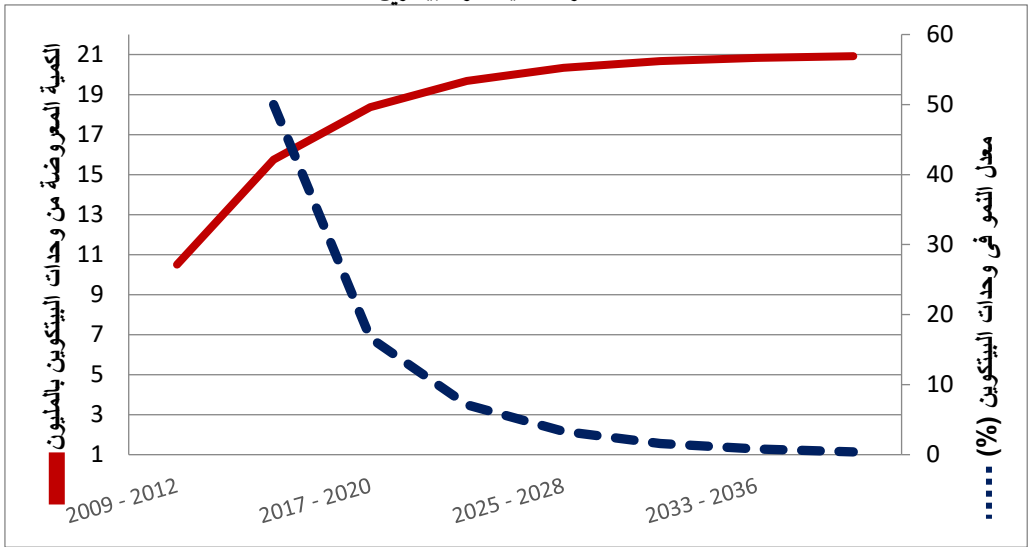
تم تعدين (إنشاء) أول عملة بيتكوين، في يناير من عام 2009، حيث قام ساتوشي بتعدين 50 وحدة بيتكوين (Wallace, 2011). وقد كان التعدين في بداية الأمر من العمليات السهلة إلى حد ما، لكنه اليوم صعب جداً، بسبب تعقد العمليات الحسابية اللازمة لإجراء تلك العمليات، فعلي الرغم أنه يتاح تعدين العملة للجميع، إلا أن ذلك من الناحية النظرية فقط، لكن في الواقع لا يقوم بتلك العملية المستخدم العادي (الباحوث، 2017 ص 34). ولا يتوقف الأمر عند ذلك الحد، فوفقاً للخوارزميات، التي اقترحتها ساتوشي، تم تصميم المهام الرياضية المستخدمة فيها لإنشاء عملات البيتكوين - ومن ثم عملية التعدين - لتصبح أكثر صعوبة بمرور الوقت (Yermack, 2015 p. 34).

يمكن القول إن الكمية المعروضة من البيتكوين، تم تحديدها من خلال قواعد تعتمد بشكل أساسي على معادلات رياضية، ولا يمكن تغيير تلك القواعد، بحيث لا يمكن إنشاء البيتكوين على نحو تحكيمي - بطريقة تحكومية - Arbitrary، ومن ثم يمكن القول إن السياسة النقدية Monetary Policy للبيتكوين تكون في قالب رياضي Mathematical Stone، أي ثابتة. فالكمية المعروضة ومعدل النمو فيها محددة بشكل صارم، ولا تتدخل فيها أي جهات أو سلطة نقدية، كما لا تتأثر بارتفاع أو انخفاض الطلب على العملة (Cryptowords, 2019).

حيث يتم تعدين نصف كمية عملات البيتكوين التي تم إنشاؤها في الأعوام الأربعة السابقة تقريباً كل أربعة أعوام من تشغيل شبكة البيتكوين، ففي الأربع أعوام الأولى - يناير 2009 إلى نوفمبر 2012 - تم تعدين 10500000، تقريباً، وفي الأربع أعوام التالية لها، انخفضت تلك الكمية إلى النصف لتصل إلى حوالي 5250000 خلال الفترة (2013-2016) تقريباً، لتصبح إجمالي الكمية المعروضة من البيتكوين 15750000. ثم أصبحت حوالي 2625000 خلال الفترة (2017-

2020)، لتصبح إجمالي الكمية المعروضة من البيتكوين خلال تلك الفترة حوالي 18375000 تقريبًا. وبالفعل بلغ عدد وحدات البيتكوين المُعدنة 18173838 وحدة، تحديدًا في تاريخ 2020/01/21، مما يتماشى مع آلية نمو وحدات البيتكوين (Blockchain, 2020). وإذا ما استمر ذلك النهج، بتلك الآلية، سنصل إلى الحد الأقصى للبيتكوين - 21 مليون وحدة - بحلول عام 2140، بعدها لا يمكن الحصول على العملة من خلال عملية التعدين، وإنما ستكون فقط من خلال عملية الشراء ممن يمتلكها في محفظته الرقمية.

شكل رقم (2): تطور عرض البيتكوين ومعدل النمو المتوقع فيه خلال الفترة (2009-2040) وفقًا لآلية نمو البيتكوين



المصدر: أعدّه الباحث من واقع آلية التعدين الخاصة بالبيتكوين (Blockchain, 2020)، والتي بدأت من تعدين 10.5 وحدة بيتكوين في أول أربع سنوات، ثم سيتم إنتاج نصف تلك الكمية في الأربع سنوات التالية لها، وهكذا، حتى يتم الوصول إلى الحد الأقصى (21 مليون وحدة) بحلول عام 2140 تقريبًا.

يتضح من الشكل البياني السابق، أن الكميات المعروضة من وحدات البيتكوين تزداد، ولكن بمعدل متناقص، حتى تصل إلى أقصاها عند 21 مليون وحدة، بعدها لن يحدث أي تعدين للبيتكوين. وبحلول عام 2040 سيتم تعدين أكثر من 99% من الحد الأقصى للبيتكوين، والمتبقي سيتم تعدينه خلال المئة عام القادمة - حتى عام 2140 - وهو منطقي وفقًا لآلية نمو البيتكوين. ومن ثم يمكن القول إن آلية النمو في عرض البيتكوين قابلة للتنبؤ Predictable وشفافة Transparent، فضلاً عن كونها غير قابلة للتغيير Immutable، وهي جميعًا خصائص غير موجودة في النقود الإلزامية أو حتى الذهب (Cryptowords, 2019).

بلغ ما تم تعدينه من وحدات البيتكوين حتى بداية عام 2020 حوالي 18 مليون وحدة، ما يمثل حوالي 87% من الحد الأقصى (21 مليون) لعدد وحدات البيتكوين، أي أن المتبقي هو حوالي 13% فقط من إجمالي العرض المحدد، لذلك من المنطقي أن عملية الحصول على وحدات جديدة من البيتكوين ستتباطأ بشكل أكبر في الفترة القادمة، ويعتقد أن ذلك سيكون بسبب تصاعد صعوبة التعدين من ناحية، وتقلص مكافأة التعدين من ناحية أخرى (Coindesk, 2020).

مما يسترعي الانتباه أن عملية التعدين التي يقوم بها المعدنين لحل الألغاز، تتطلب أساليب حاسوبية مكثفة *Computationally Intensive Methods*، من حيث متطلبات الحوسبة واستهلاك الطاقة الكهربائية (Jogenfors, 2019)⁽²⁵⁾، فضلاً عما تم توضيحه من زيادة صعوبة حل الألغاز مع مرور الوقت حتى تتوقف نهائياً عند تعدين 21 مليون وحدة. ومن ثم فعلمية تعدين - انشاء - البيتكوين ليست بالعملية السهلة⁽²⁶⁾، ونتيجة لذلك، يتكثف عدد من المعدنين معاً، فيما يسمى "مُجمَع التعدين Mining Pool"، حيث يجمعون قدراتهم الحاسوبية معاً لحل الكتل بشكل أسرع. وبمجرد حل الكتلة، يتم تقسيم المكافأة بين أعضاء المجموعة بناءً على مقدار قوة المعالجة التي ساهموا في استخراج عملات البيتكوين (Dodge, et al., 2016 p. 12). ومن البديهي، باستخراج آخر وحدة بيتكوين، سيتم التوقف عن إعطاء مكافأة التعدين، وسيصبح المصدر الوحيد للمكافأة هو التحقق من رسوم المعاملات - ليس من التعدين - لأن عملية التعدين حينها ستتوقف تماماً. وبمعنى آخر، ستكون المكافأة حينها للمعدنين الذين يساهمون في قوة المعالجة، هذا يضمن أن المعدنين لا يزال لديهم حافز اقتصادي للحفاظ على الشبكة قيد التشغيل بعد أن يتم استخراج آخر وحدة بيتكوين (Brito, et al., 2013 pp. 5-7).

3. خاتمة

أدت المناقشات حول أوجه القصور في أدوات وآليات النظام المالي بشكله التقليدي من ناحية، بجانب مجموعة من العوامل الأخرى كالنمو الهائل في حجم التجارة الإلكترونية والتوسع في استخدام التقنية، فضلاً عن التحول التدريجي من النظام الاقتصادي التقليدي إلي النظام الاقتصادي الرقمي من ناحية أخرى، إلى ظهور عديد من الممارسات البديلة للنقود بأشكالها التقليدية، تجلي أبرزها في ظهور العملات الرقمية، التي حظيت بتأييد كبير من قبل عديد من المستخدمين، ولاقى اهتماماً وحفاوةً من قبل الأكاديميين بشكل عام والاقتصاديين بشكل خاص. ومن خلال التتبع والتفحص

(25) لن يقبل المعدنين على عملية التعدين إلا إذا كانت مكافأة التعدين أكبر من تكلفة التعدين والمتمثلة في الأجهزة والكهرباء، حتى تكون عملية التعدين ذات جدوى، ومربحة.

(26) يحتاج التعدين إلى أجهزة حاسوب ذات مواصفات عالية، تتخطى تكلفتها 3000 دولار أمريكي. وقد وجد كل من Malone و O'Dwyer أن شبكة البيتكوين بأكملها تستخدم طاقة كهرباء مساوية لتلك المستهلكة في جميع أنحاء أيرلندا، مثل هذا الإنفاق الهائل للطاقة قد يثير أسئلة حول المشكلات البيئية (Malone, et al., 2014 p. 280;285).

للخصائص الاقتصادية للبيتكوين، يُلاحظ أن هناك عديدًا من الخصائص الاقتصادية التي تميز عملة البيتكوين عن غيرها من وسائل الدفع سواء النقود الإلزامية أو حتى النقود الإلكترونية التقليدية، ولا يقف الأمر عند ذلك، حيث هناك أيضًا هناك بعض المزايا التي تجعل تلك النقود في شكلها الرقمي مختلفة عن المعادن النفيسة كالذهب والفضة.

تتمثل أبرز خاصية للبيتكوين في أنها عملة رقمية، بما يُمكن مستخدميها من ارسال واستقبال تلك العملات في أي وقت وفي أي مكان. ولعل خاصية الند للند (P2P) هي ثاني أبرز صفة للبيتكوين تلك التي تلغى وجود وسيط بين طرفي المعاملات كالمؤسسات المالية مثل البنوك وشركات الخدمات المالية، وقد انعكست تلك الخاصيتين السابقتين في إضافة ميزة أخرى هي سرعة إنجاز المعاملات وانخفاض تكلفتها. كما تستخدم البيتكوين تقنية سلسلة الكتل بما يتيح تسجيل وتخزين كافة البيانات المتعلقة بالمعاملات بين مستخدمي تلك العملة، الأمر الذي يوفر شفافية كبيرة لأي شخص يهتم بمتابعة ذلك. وعلى صعيد آخر، فإن برنامج البيتكوين هو برنامج مفتوح المصدر بشكل كامل، بما يتيح للأشخاص والمؤسسات إمكانية تطوير ذلك النظام المالي، ومن ثم فهو يشجع على الابتكار. وتعد خاصية التحكم اللامركزي من أبرز خصائص البيتكوين، فلا توجد سلطة مركزية لها القدرة على التحكم في عرض وحدات البيتكوين أو حتى سعرها، الأمر الذي يعد ثورة على النظام المالي التقليدي. وتُعد خاصية خوارزميات التشفير حائط الصد القوي ضد تعرض تلك العملة للتزوير والاحتيال، حيث تعتمد البيتكوين على تقنيتين أساسيتين من التشفير: تشفير المفتاح العام والخاص. وعلى جانب آخر، تعد البيتكوين فكرة رائجة لكل المدافعين عن الخصوصية فالأفراد المتعاملين على شبكة البيتكوين، يتعاملون من خلال مفاتيحهم العامة - كعناوين فقط - التي تعمل كأرقام حسابات فقط وليسوا كأشخاص لهم هوية، بما يعرف بالاسم المستعار. وأخيرًا، يتم إنشاء وحدات جديدة من البيتكوين من خلال ما يسمى بعملية التعدين، وهناك آلية محددة رياضياً لنمو تلك العملة، ومن ثم يمكن التنبؤ بنمو وحدات البيتكوين في المستقبل.

خلاصة القول، تعد فكرة البيتكوين مبتكرة وثرورية لنظام العملات، بما يتوافق مع الثورة التقنية المتسارعة. إن تلك الخصائص لا يشترط أن تكون جميعًا نقاط قوة، فمن المؤكد أن بعض تلك الخصائص التي تم استعراضها في ذلك البحث قد يترتب عليها عديد من المخاطر الاقتصادية، فعلى سبيل المثال - وليس الحصر - فإن عدم وجود طرف ثالث وأن التعامل يكون "الند للند"، فضلاً عن خاصية "الاسم المستعار"، كل ذلك يحد من وجود سلطة رقابية على تلك العملة، ما قد يفتح المجال لاستخدامها في أنشطة غير قانونية كغسيل الأموال وتجارة المخدرات وغيرها، الأمر الذي يحتاج إلى دراسة أخرى متعمقة في ذلك الموضوع، وحتى إذا ما تم تدارك تلك المخاطر، فهل ستكون للبيتكوين القدرة على الوفاء بالوظائف الرئيسية للنقود وهي كوسيط للتبادل وكوحدة للحساب ومخزن للقيمة، وهي أيضًا نقطة تحتاج إلى مزيد من التوضيح والدراسة المتأنية. ومهما يكن من أمر، فإن الحقيقة المؤكدة في هذا الصدد هي أن التوسع في استخدام ذلك النوع من العملات الرقمية سيشكل خطرًا على كل

من المؤسسات المالية التقليدية والحكومات، وسيكون مزاحماً على الأقل - ليس بالضرورة أن يكون بديلاً - لأنظمة الدفع التقليدية، نتيجة التنافس بين تلك الأنظمة المالية لتقديم خدمات أفضل للمتعاملين، الأمر الذي ربما سيزيد من كفاءة النظام المالي العالمي، وربما سينعكس إيجاباً على الرفاهية الاقتصادية للمتعاملين.

المراجع العربية

إبراهيم بن أحمد بن محمد يحيى. (2019). النقد الافتراضي - بتكوين أنموذجًا. ورقة مقدمة لمركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1-22. تم الاسترداد من <https://www.imamu.edu.sa>

جوشوا بارون، أنجيلا أوماهوني، دايفيد مانهايم، ووسينثيا ديون-شفارتس. (2015). تداعيات العملة الافتراضية على الأمن القومي - البحث في إمكانية النشر من جهة فاعلة غير حكومية. سانتا مونيكا، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية: Rand. تم الاسترداد من https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR1231.html

عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز البحوث. (يناير، 2017). النقود الافتراضية-مفهومها- وأنواعها وآثارها الاقتصادي. المجلة العلمية الاقتصاد والتجارة جامعة عين شمس، 1، 1-61.

نبيل صلاح العربي. (2017). الاقتصاد الرقمي - التحولات الاقتصادية في عصر الإنترنت. الاسكندرية. تم الاسترداد من drNabil.org

المراجع الإنجليزية

Aljohani, A. (2017). Bitcoin: Technology, Economics and Business Ethics. Ottawa, Ontario, Canada: Master thesis, University of Ottawa.

Bitcoin. (2019). Retrieved Jan 2020, from <https://bitcoin.org/en/>

Bitcoin.me. (2020, Jan). Retrieved from <http://bitcoin.me/>

Bittorrent. (2019). Retrieved Jan 16, 2020, from <https://www.bittorrent.com/>

Blockchain. (2020, Jan 22). Bitcoins in circulation. Retrieved from <https://www.blockchain.com/en/charts/total-bitcoins>

Böhme, R., Christin, N., Edelman, B., & Moore, T. (2015, May). Bitcoin Economics, Technology, and Governance. Journal of Economic Perspectives, 29(2), 213-38. doi:10.1257/jep.29.2.213

Brito, J., & Castillo, A. (2013). Bitcoin: A Primer for Policymakers. Mercatus Center: George Mason University, 1-42. Retrieved from mercatus.org

Coinbase. (2019). Retrieved from <https://www.coinbase.com/>

Coindesk. (2020, Jan 19). With 18 Million Bitcoins Mined, How Hard Is That 21 Million Limit? Retrieved from <https://www.coindesk.com/with-18-million-bitcoins-mined-how-hard-is-that-21-million-limit>

- Coinmarketcap. (2019). Retrieved Dec 12, 2019, from <https://coinmarketcap.com/>
- Coinmarketcap. (2020). Retrieved from Top 100 Cryptocurrencies by Market Capitalization: <https://coinmarketcap.com/>
- Cryptography. (2019, Nov 11). Cryptography. Retrieved from <https://cryptography.io/en/latest/hazmat/primitives/asymmetric/>
- Cryptowords. (2019, Jan 26). Money, Bitcoin and Time. Retrieved from <https://cryptowords.github.io/money-bitcoin-and-time-2-of-3>
- Digital Citizen. (2019, Nov 26). Retrieved Jan 15, 2020, from <https://www.digitalcitizen.life/what-is-p2p-peer-to-peer>
- Dodge, D., & Dixon, B. (2016). <https://www.coursehero.com/>. Retrieved from Bitcoin Basics: <https://www.coursehero.com/file/35902748/Bitcoin-Basics-101-eBookpdf/>
- Glaser, F., Zimmermann, K., Haferkorn, M., Weber, M. C., & Siering, M. (2014, Apr 15). Bitcoin - Asset or Currency? Revealing Users' Hidden Intentions. ECIS, 1-14. Retrieved from https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2425247
- Guadamuz, A., & Marsden, C. (2015, Dec). Blockchains and Bitcoin: Regulatory responses to cryptocurrencies. *Sussex Research Online*, 20(12 - 7), 1-47. Retrieved from <http://sro.sussex.ac.uk/>
- Guegan, D. (2018, Mar). The Digital World: I - Bitcoin: from history to real live. *Humanities and Social Sciences/Economics and Finance*, 1-12. Retrieved from <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-01822962>
- Hendrickson, J. R., Hogan, T. L., & Luther, W. J. (2015, Apr). The Political economy of the Bitcoin. *Economic Inquiry*, 54(2), 925-939. doi: <https://doi.org/10.1111/ecin.12291>
- Hileman, G. (2014). From bitcoin to the Brixton pound: history and prospects for alternative currencies (Poster Abstract). In R. Böhme, M. Brenner, & T. Moore, *Financial Cryptography and Data Security* (pp. 163-165). London: Springer.
- Investopedia. (2019, 11 17). Retrieved from What Happens to Bitcoin After All 21 Million Are Mined? <https://www.investopedia.com/tech/what-happens-bitcoin-after-21-million-mined/>
- Jankov, A. (2017). The prospects of Bitcoin as a driver of economic changes. ERASMUS MUNDUS FOR THE COMMUNITY. University of Warsaw, Poland. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/311923200_The_prospects_of_Bitcoin_as_a_driver_of_economic_changes
- Jogenfors, J. (2019). Quantum Bitcoin: An Anonymous, Distributed, and Secure Currency Secured by the No-Cloning Theorem of Quantum Mechanics. *IEEE, International Conference on Blockchain and Cryptocurrency (ICBC)*, 245-252.
- Kossow, N., & Dykes, V. (2018). Blockchain, bitcoin and corruption. *Transparency International Anti-Corruption Helpdesk Answer*, 1-18.

- Kostakis, V., & Giotitsas, C. (2015, Mar). The (a) Political economy of the Bitcoin. *tripleC: Communication, Capitalism & Critique*, 12(2), 29-44. doi:<https://doi.org/10.31269/triplec.v12i2.606>
- Lessig, L. (2006). *Code*. New York: Basic Books.
- Lipsey, R., Courant, P., & Ragan, C. (1999). *Economics* (Vol. 12). New York: Addison-Wesley.
- Malone, D., & O'Dwyer, K. (2014). Bitcoin Mining and its Energy Footprint. 25th IET Irish Signals & Systems Conference 2014 and 2014 China-Ireland International Conference on Information and Communities Technologies (pp. 280-285). Limerick: Hamilton Institute. doi:10.1049/cp.2014.0699
- Mayer, T. (2019, Jul 30). Bitcoin Beginner Guide. 1-35. Retrieved from https://books.google.com.eg/books/about/Bitcoin_Beginner_Guide.html?id=ePqI DwAAQBAJ&redir_esc=y
- Mycryptopedia. (2020). <https://www.mycryptopedia.com/>. Retrieved Jan 22, 2020, from <https://www.mycryptopedia.com/double-spending-explained/>
- Nakamoto, S. (2008). A Peer-to-Peer Electronic Cash System. 1-9. Retrieved from <https://bitcoin.org/en/>
- Nian, L. P., & Chuen, D. L. (2015). Chapter1: Introduction to Bitcoin. In D. L. Chuen (Ed.), *Handbook of Digital Currency: Bitcoin, Innovation, Financial Instruments, and Big Data* (pp. 5-30). London: Elsevier.
- Nooruddin, S. (2019). All about Blockchain. Retrieved from https://books.google.com.eg/books?id=wUmvDwAAQBAJ&dq=inauthor:%22Shaikh+Nooruddin%22&source=gbs_navlinks_s
- Ripple. (2019, Dec 15). (Ripple Labs Inc.) Retrieved from <https://ripple.com/>
- Stephanie, L., & Wang, J. (2014). Bitcoin as Money? Current policy perspectives, 14(4), 1-28. Retrieved from <https://www.bostonfed.org/~/media/Documents/Workingpapers/PDF/cpp1404>
- UNCTAD. (2020, Jan 11). United Nations Conference on Trade and Development. Retrieved from Global E-Commerce sales: <http://unctadstat.unctad.org>
- Walker, G. (2015, Feb 28). Learn me a bitcoin. Retrieved from <https://learnmeabitcoin.com/beginners/nodes>
- Wallace, B. (2011, Nov 23). wired. Retrieved from The Rise and Fall of Bitcoin: <https://www.wired.com/2011/11/mf-bitcoin/>
- Westernunion. (2019, Dec). Retrieved from <https://www.westernunion.com/us/en/send-money/app/price-estimator>
- Wikipedia. (2019, Nov 13). Pseudonymity. Retrieved from Wikipedia, The Free Encyclopedia: <https://en.wikipedia.org/wiki/Pseudonymity>
- World of Warcraft. (2020). Retrieved Jan 1, 2020, from <https://worldofwarcraft.com/en-us/>

Yermack, D. (2015). Chapter2: Is Bitcoin a Real Currency? An Economic Appraisal. In D. L. Chuen (Ed.), Handbook of Digital Currency: Bitcoin, Innovation, Financial Instruments, and Big Data (pp. 31-45). London: Elsevier.

أبعاد الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر: حالة المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن"

إيهاب مقابله*

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وتحليل أبعاد الدور التنموي (الاقتصادي والاجتماعي) لمؤسسات التمويل الأصغر وذلك من خلال دراسة حالة المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن" باعتبارها أهم وأقدم مؤسسات التمويل الأصغر في دولة فلسطين. تستخدم الدراسة منهجية تجمع بين التحليل الوصفي والكمي، حيث تم استقراء آراء المستفيدين من الخدمات التمويلية وغير التمويلية التي تقدمها المؤسسة حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الخدمات على مستوى المستفيدين أنفسهم وأسراهم وعلى مستوى الاقتصاد الوطني والمجتمع المحلي وذلك من خلال استبانة خاصة أعدت لهذا الغرض. ومن جانب آخر اعتمدت المنهجية على تحليل وتقييم أداء المؤسسة منذ تأسيسها. أبرزت نتائج التحليل الدور الاقتصادي الكبير الذي تلعبه المؤسسة على مستوى المستفيدين وأسراهم وعلى مستوى المجتمع المحلي، كما أبرزت وبشكل واضح أبعاد الدور الاجتماعي للقروض الإنتاجية وغير الإنتاجية التي تقدمها المؤسسة. وأبرزت النتائج أيضاً دور المؤسسة في دعم الجهود الحكومية في مواجهة الفقر وتدني مستويات المعيشة والبطالة وجهودها في تعزيز التنمية المستدامة.

Dimensions of the economic and social role of microfinance institutions: the case of the Palestine for Credit and Development "FATEN"

Ihab Magableh

Abstract

This study aims to identify and analyze the dimensions of the economic and social role of microfinance institutions by studying the case of the Palestine for Credit and Development "FATEN" as the most important and oldest microfinance institution in Palestine. The study uses a methodology combining descriptive and quantitative analysis, where the views of the beneficiaries of the financial and nonfinancial services were extrapolated to estimate the economic and social impact of these services at the beneficiaries themselves, their families, local community and the national economy. On the other hand, the methodology has relied on evaluating the performance of "FATEN" since its inception. The results highlighted the significant economic role of "FATEN" at the beneficiaries' level and at families and local community levels. Moreover, the results clearly confirmed the social impact of the productive and non-productive loans provided by "FATEN". It was also found that "FATEN" strongly supports the government's efforts in the fight against poverty, low standards of living and unemployment. It also supports its efforts to promote sustainable development.

* عضو الجهاز الفني في المعهد العربي للتخطيط، البريد الإلكتروني: ihab@api.org.kw

المقدمة

تعاني الكثير من الدول النامية من العديد من التحديات المزمنة كالاختلالات الهيكلية في سوق العمل ومشكلتي البطالة والفقر. ويمكن تفسير تواضع نتائج السياسات الاقتصادية في التعامل مع هذه التحديات بحقيقة مفادها أن نجاح هذه السياسات وفعاليتها مرهون بتوفر عدد من المقومات أهمها الاستقرار الاقتصادي بمفهومه العام وأبعاده المختلفة (الاستقرار في سعر الفائدة ومعدل الأسعار وسعر الصرف)، مرونة النشاط الاقتصادي، سلامة هيكل الإنتاج والإنفاق، استقرار قطاع المالية العامة والقطاع المصرفي، والانسجام بين سياسات التعليم والتشغيل من جهة وسياسات وجهود مكافحة الفقر والبطالة من جهة أخرى. ونتيجة لما سبق، بدأ الاهتمام بسياسة التوظيف الذاتي وقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، العمل المنزلي، النشاطات المدرة للدخل، ومفاهيم العمل الحر والعمل لحساب النفس والتمويل الأصغر يأخذ نمطاً متزايداً ومتسارعاً لا سيما في الدول النامية. ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح في الرؤى والخطط الاقتصادية التي باتت تُعول على هذه المشروعات والنشاطات في تحقيق الأهداف التنموية بشكل عام، وفي مواجهة الكثير من التحديات وعلى رأسها اختلالات سوق العمل وارتفاع معدلات الفقر وتراجع مستوى المعيشة، وضيق القاعدة الإنتاجية وضعف القدرات التصديرية وتباطؤ معدلات نمو الاستثمار المحلي وضعف مستويات التنوع الاقتصادي ووتدني معدلات النمو التشغيلي (Magableh, 2009b) و(أبو شنب، 2016) و (Rosintan D.M. Panjaitan–Driodisuryo, K.C. 1999).

ولقد أصبح الاهتمام بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والنشاطات والمشروعات الإنتاجية المنزلية ينعكس على السياسات والبرامج الاقتصادية، كما بدأ ينعكس على حجم وتنوع منظومة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الداعمة والراعية والممولة، حيث بدأت مجموعة من المؤسسات التمويلية وغير التمويلية المعنية بتنمية وتطوير هذه المشروعات والنشاطات بالظهور والانتشار، كما بدأت العديد من المؤسسات ذات العلاقة بتعديل أهدافها ومجالات عملها وفئاتها المستهدفة لتشمل قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والنشاطات الإنتاجية والمنزلية، كما ظهرت مجموعة من المؤسسات المعنية بتقديم منتجات تمويلية غير إنتاجية لتلبية احتياجات صحية و/أو تعليمية و/أو أسرية وغيرها. وتتضمن منظومة المؤسسات التمويلية الخاصة بقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة كل من: البنوك التجارية والإسلامية ومؤسسات التمويل التنموية ومؤسسات التمويل المتخصصة ومؤسسات التمويل الأصغر وصناديق رأس المال المغامر ومؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي وشبكة المستثمرين الملائكيين ومؤسسات ضمان القروض الخاصة بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال برامج الدعم الحكومي ومنصات الإقراض.

وتجدر الإشارة هنا إلى وجود بعض الفروقات بين المؤسسات والسياسات والتشريعات المتعلقة بمواجهة الفقر وتلك المعنية بتعزيز الإنتاج والاستثمار والتشغيل، فعلى سبيل المثال، هناك فرق بين تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وبين التمويل الأصغر، فنجد أن مؤسسات التمويل الأصغر تركز على مسائل مواجهة الفقر ورفع مستوى المعيشة وتمويل النشاطات المدرة للدخل بسقف تمويلي متواضع وشروط ميسرة وبمناطق جغرافية غالباً ما تكون من ضمن جيوب الفقر، ولكن غالباً ما تكون تكلفة التمويل مرتفعة. وتقدم هذه المؤسسات قروض إنتاجية وقروض غير إنتاجية (استهلاكية واجتماعية). أما مؤسسات تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فتركز في الغالب على مسألة التشغيل والإنتاج والتنمية المحلية والتوازن التنموي وتعزيز الصادرات. كما أن هناك فرق بين التشريعات المنظمة للنشاطات الإنتاجية المنزلية البسيطة التي تعمل في إطار القطاع غير الرسمي وتلك المنظمة لقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تعمل في إطار القطاع الرسمي (Magableh, 2009a).

وفي سياق الحديث عن الجهود الداعمة لقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على المستوى العربي، نشير إلى التجربة الفلسطينية في دعم ورعاية هذه المشروعات، حيث تسعى الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بتوفير البيئة المناسبة لنمو وتطور هذا القطاع وفقاً للقدرات المالية والبشرية لهذه الجهات، ونتيجة لذلك ظهر عدد من المؤسسات التمويلية وغير التمويلية المعنية بتنمية هذا القطاع والتي من شأنها دعم فرص تأسيس المزيد من المشروعات الجديدة وزيادة فرص توسع وتطوير المشروعات القائمة بحيث تتحول بعض النشاطات المدرة للدخل (القطاع غير الرسمي) إلى مشروعات متناهية الصغر، وتتحوّل بعض المشروعات المتناهية الصغر إلى مشروعات صغيرة، وتتطور بعض المشروعات الصغيرة لتصبح مشروعات متوسطة. وتجدر الإشارة هنا إلى أهمية تقييم جهود دعم قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في دولة فلسطين من حيث الشمولية والكفاءة والفعالية والتشبيك، إضافة إلى تقييم أداء وكفاءة المؤسسات التمويلية وأثرها التنموي ومستوى الرضا عن خدماتها للوصول إلى أفضل النتائج. ويزيد عدد مؤسسات وبرامج التمويل المتخصصة في فلسطين عن 20 برنامج ومؤسسة معظمها غير ربحية، ويمكن وصف أغلب البرامج بأنها برامج مؤقتة وغير مستدامة (تعتمد على الجهة الممولة للبرنامج وقيمة الدعم المقدم). وتعمل سلطة النقد الفلسطينية على إجراء إصلاحات مستمرة بهدف الحفاظ على سلامة وفعالية أعمال هذه المؤسسات، حيث أصدرت العديد من التعليمات الهادفة إلى تنظيم إدارتها وحوكمتها، إضافة إلى بيان آلية ترخيصها والأعمال المسموحة والمحظورة عليها (شذى أبو سليم، 2019) و (سلطة النقد الفلسطينية، 2013).

تأتي المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن" التي تأسست في عام 1999 في مقدمة المؤسسات الداعمة والراعية لقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتعتبر "فاتن"

مساهماً رئيسياً في مواجهة الفقر وتنمية ريادة الأعمال ونشر ثقافة العمل الحر في دولة فلسطين باعتبارها من أبرز المؤسسات التمويلية غير الربحية العاملة في هذا المجال. وتعمل المؤسسة من خلال 38 فرعاً منتشرة في مختلف المحافظات للوصول إلى الفئات المستهدفة في مواقعهم، وتغطي نشاطات المؤسسة أكثر من 500 موقع خاصة في المخيمات والأرياف والمناطق المهمشة من خلال كادر إداري يصل إلى حوالي 310 موظفة وموظف يعملون على خدمة أكثر من 32000 مقترض نشط (حوالي 31.34% منهم من الإناث). وتشير بيانات الأداء والمستفيدين إلى أن المؤسسة تساهم في الحد من مظاهر ونتائج الفقر وفي رفع المستوى المعيشي وزيادة معدلات التشغيل للفئات المستهدفة من خلال ما تقدمه من قروض إنتاجية وقروض غير إنتاجية وخدمات غير تمويلية، حيث تعمل منذ تأسيسها على تطوير قائمة خدماتها كماً ونوعاً لتواكب احتياجات هذه الفئات وفقاً للإمكانيات المالية والبشرية المتاحة، كما تحرص على بناء قدرات العاملين لديها من أجل تقديم خدماتها بكفاءة وفعالية.

وعلى الرغم من أهمية المؤشرات السابقة التي تعكس أداء المؤسسة منذ تأسيسها، وعلى الرغم مما تلعبه هذه المؤسسة ومثيلاتها من مؤسسات التمويل الأصغر من دور تنموي اجتماعي اقتصادي وعلى مختلف المستويات إلا أن هناك ندرة في الدراسات التحليلية التي تبين وبشكل مفصل حجم وأبعاد الدور التنموي لهذه المؤسسات، وهذا ما ستقوم به هذه الدراسة. وتتكون هذه الدراسة إضافة إلى المقدمة من خمسة أجزاء، يعرض الجزئين الأول والثاني أهمية وأهداف الدراسة ومنهجيتها. ويناقد الجزء الثالث واقع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة فلسطين وأداء المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن"، بينما يناقد الجزء الرابع أبرز مؤشرات الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر سواء كان الدور يتعلق بالقروض الإنتاجية أو غير الإنتاجية. ويناقد الجزء الخامس نتائج تقييم الدور التنموي لمؤسسة فاتن. ويقدم الجزء الأخير من الدراسة ملخص بأهم النتائج وأبرز التوصيات.

أولاً: أهمية وأهداف الدراسة

أدى التحسن المستمر لمؤشرات أداء المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن" ووجودها في مقدمة مؤسسات التمويل الأصغر في فلسطين إلى تنامي حجم الطلب على خدماتها وتنامي الدور المطلوب منها في ظل تقادم بعض التحديات الاقتصادية والاجتماعية. وقد رافق هذا الأداء المتميز قيام المؤسسة ببناء علاقات تشابكية مع العديد من المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية من أجل تقديم المزيد من الدعم والتمويل للفئات المستهدفة. ونتيجة لذلك، زادت نشاطات المؤسسة وفعاليتها التنموية وخدماتها التمويلية وغير التمويلية وأصبحت لاعباً أساسياً في سوق التمويل الأصغر في فلسطين. لذا، فقد بات من الضروري إلقاء الضوء على تجربة المؤسسة ودراسة وتقييم أداءها الإقراضي ودورها التنموي ببعديه الاقتصادي والاجتماعي وتقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للخدمات التمويلية وغير التمويلية التي تقدمها على مختلف المستويات (الفرد، الأسرة، المجتمع المحلي، والاقتصاد الوطني). وبناء عليه، تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تحليل وتقييم الدور

التموي للمؤسسة على مستوى المستفيدين من خدماتها، كما تهدف إلى عرض وتحليل تجربة المؤسسة في التمويل الاجتماعي والإنتاجي، وتقييم دورها التموي في التشغيل والإنتاج وتمكين الشباب والمرأة وتعزيز التنمية الاجتماعية. وعلى وجه التفصيل، تهدف الدراسة إلى:

- عرض واقع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في دولة فلسطين والتحديات التي تواجهها، وأهم الجهات الداعمة والممولة لهذا القطاع، وتقييم الأطر التشريعية والمؤسسية المنظمة له.
- عرض تجربة مؤسسة "فاتن" في تقديم الخدمات التمويلية وتقييم مستوى شمولية هذه الخدمات ونكاملها وكفاءة تقديمها.
- تقييم الآثار الاقتصادية للخدمات التمويلية وغير التمويلية التي تقدمها المؤسسة على مستوى المستفيدين وأسرها والمجتمع المحلي والاقتصاد الوطني.
- تقييم الآثار الاجتماعية للخدمات التمويلية وغير التمويلية التي تقدمها المؤسسة على مستوى المستفيدين وأسرها والمجتمع المحلي.
- تقييم مكانة المؤسسة في خارطة التمويل الأصغر في فلسطين.

ثانياً: منهجية الدراسة ومكوناتها والبيانات المطلوبة

بعد ظهور العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الداعمة والراعية والممولة لقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في فلسطين، وبعد تزايد الدور المطلوب من هذه المؤسسات مع مرور الزمن وتنامي الاهتمام بريادة الأعمال والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، أصبح من الضروري متابعة نشاط هذه المؤسسات وتوفير كل ما يلزم لتطوير خدماتها وآليات عملها وتعزيز دورها التموي لئيم الوصول في النهاية إلى قطاع مشروعات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة قادر على الاستمرار والنمو والمساهمة في تعزيز مكتسبات التنمية وزيادة العدالة في توزيعها. وفي سياق العمل على متابعة نشاط هذه المؤسسات، تأتي أهمية تقارير الأداء المالي والتمويلي السنوية ودراسات تقييم الأثر التموي التي يتم اللجوء إليها نظراً لأهميتها ولكنها تستند في الغالب على آراء المستفيدين من هذه المؤسسات جنباً إلى جنب مع اعتمادها على مؤشرات الأداء الكلي (Hulme, 2000) و (Magableh, 2009a).

وفي إطار البحث عن الأسلوب الأمثل لتقييم أثر الخدمات التمويلية التي تقدمها مؤسسات التمويل للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ومؤسسات التمويل الأصغر، ظهرت مدرستان مختلفتان في منهجية قياس الأثر. ويتجسد الخلاف بينهما في الإجابة على التساؤلات التالية، هل يتم التركيز في تقييم الأثر على من هم في مقدمة عملية التمويل (مؤسسات التمويل)، وهذه

المدرسة تسمى "Intermediary School"، أم على من هُم في نهاية عملية التمويل (المستفيدين "أصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة")، وهذه المدرسة تسمى "Intended Beneficiary School"، (Hulme, 2000). وتركز المدرسة الأولى على قياس أداء مؤسسات التمويل من خلال عدة مؤشرات، أهمها تلك التي تقيس قدرة هذه المؤسسات في الوصول إلى الفئات المستهدفة والقدرة المالية والقدرة على الاستمرارية في تقديم الخدمات. ويقصد بالقدرة المالية والقدرة على الاستمرارية قدرة مؤسسات التمويل على تقديم الخدمات التمويلية بكفاءة وتكلفة منخفضة وقدرتها على تحقيق أرباح تمكنها من الاعتماد على الموارد المالية الذاتية (استقلال مالي وإداري). ويرى بعض المتخصصين أن استمرارية مؤسسات التمويل تعتمد أيضاً وبشكل رئيسي على قدرتها على تقديم الخدمات بشكل يقنع الفئات المستهدفة في التعامل معها ويزيد من الطلب على خدماتها. أما فيما يتعلق بالمدرسة الثانية فتؤكد على أن تقييم الأثر على مستوى المستفيدين هو الأكثر استخداماً خصوصاً من قبل الراغبين بإثبات أن الخدمات التمويلية تترك أثراً إيجابية على المستفيدين تتعلق بمستوى الدخل والاستهلاك وحجم وتنوع الأصول ومستوى المعيشة. كما يلقي هذا الأسلوب دعماً من واضعي السياسات الاقتصادية الذين يؤكدون على دور التمويل في خلق فرص العمل لرواد الأعمال والعاطلين عن العمل وتحويلهم من باحثين عن وظائف إلى موفرين لهذه الوظائف (Copestake, Bhalotra, and Johnson, 2001) و (Siwar, and Basri, 2001).

وتشير الدراسات المتخصصة بتقييم الأثر إلى وجود منهجين لقياس أثر الخدمات التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر، وهما المنهج الكمي والمنهج الكيفي. ويُعنى المنهج الكمي بالقيم الرقمية والمؤشرات والمتغيرات والوحدات القابلة للقياس بالقيمة النقدية أو غيرها (مثل الإيراد، الإنفاق على الاستهلاك، الرواتب.. الخ). وتعد الأدوات الكمية مفيدة عندما يوجه سؤال محدد للعينة قيد الدراسة بأكملها، ثم يقاس تكرار كل إجابة، وعندها يمكن أن توضح اتجاهات وسلوك العينة. وبالإضافة إلى هذا، يمكن للأدوات الكمية أن تزود بمعلومات عامة ذات صلة بمجتمع الدراسة الذي أخذت منه العينة، طالما كانت هذه العينة ممثلة للمجتمع وفقاً للأسس الإحصائية. وتبنى الدراسات الكمية أساساً على استبانة يتم تصميمها بدقة، بحيث تسمح بتحويل النتائج إلى أرقام تسهل عمليات المقارنة. ولكن يعاني هذا المنهج من انتقادات تتعلق بالافتقار إلى القدرة على "التحقق" من أن الإجابات المقدمة دقيقة، وفيما إذا كانت تتماشى مع الحقيقة. وفي إطار المنهج الكمي، يمكن استخدام أسلوبين: أولهما أسلوب الدراسات الطولية وذلك من خلال إجراء مقارنة تجريبية بين الجماعات التي حصلت على منتجات وخدمات التمويل والجماعات التي لم تحصل عليها، ويتم اختيار المشاركين بطريقة عشوائية، غير أن واقع معظم مؤسسات التمويل الأصغر ومؤسسات تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة يحول دون استخدام هذا الأسلوب. ولكن، ونظراً للصعوبة التي تكتنف استخدام الأسلوب السابق فإن المنهجية الأكثر استخداماً في المنهج الكمي هي ما يطلق عليه الأسلوب شبه التجريبي الذي يقوم على مقارنة النتائج المتحصل عليها في حالة الأفراد والمشروعات التي حصلت على تمويل لتأسيس مشروعات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة - وفق مؤشرات مختارة

- مع النتائج المتحصلة في حالة الأفراد غير المؤهلين الذين لم يحصلوا على التمويل. أما الأسلوب الثاني للمنهج شبه التجريبي فيقارن العملاء النشطين بالعملاء الجدد الذين لم يحصلوا على قرض بعد، وهو أسلوب أسهل من زاوية جمع البيانات، حيث إنه يعمل على قاعدة بيانات مؤسسات التمويل، ومن ثم يرشد التكاليف ويقلل على الانحياز المحتمل في اختيار غير العملاء، (مؤسسة بلانت فاينانس، 2008) و (Copestake, Bhalotra, and Johnson, 2001).

أما بخصوص المنهج الكيفي لقياس الأثر فإنه يستخدم نفس التقنيات المستخدمة في العلوم الاجتماعية. حيث يتطلب هذا المنهج معرفة واسعة بواقع المجتمع المحلي تساعد في تحليل النتائج ووضع النتائج في مكانها الصحيح. وهناك ثلاث أدوات رئيسية لإنجاز الدراسات وفقاً لهذا المنهج أولهما المقابلات، ويتضمن هذا الأسلوب وضع أسئلة مفتوحة، وإجراء مناقشات شبه موجهة، ومناقشات المجموعات المركزة حيث يقود شخص نقاشاً موجهاً حول مجموعة من الموضوعات ويسجل تكرار الإجابات، وثانيها الملاحظة المباشرة، ويتضمن هذا الأسلوب ملاحظة المستهدفين في بيئتهم، وثالثها دراسات الحالة، ويمكن استخدام هذا الأسلوب من أجل الاستكشاف المفصل لقضايا أو مسائل معقدة لا يمكن التعامل معها باستخدام أسلوب المقابلة. وبينما لا تكفي دراسات الحالة وحدها لتقييم الأثر، فإنها يمكن أن تمثل أداة مساندة لأدوات منهجية أخرى أو لتقديم أمثلة منفردة. وفي الوقت الذي يستخدم المنهج الكيفي للحصول على المعلومات التي يصعب الوصول إليها، إلا أنه يؤخذ عليه أمرين. أولهما الاعتماد بشكل كبير على مهارة القائم بإجراء المقابلة وقدرته على تفسير النتائج بطريقة علمية وغير منحازة، فيدون هذه المهارات يمكن للملاحظات أن تصبح غير حقيقية وذات طبيعة استثنائية. أما القصور الثاني فيتمثل في عدم قدرة المنهج الكيفي أن يحدد ما إذا كانت نتائج الملاحظة ذات صلة مباشرة بالتمويل أم لا، ومن ثم فإنه يقيم الروابط السببية أكثر من الأثر المباشر (مؤسسة بلانت فاينانس، 2008).

واستناداً إلى ما سبق من تحليل، وبناء على أهداف هذه الدراسة، فقد تم استخدام أسلوب يجمع بين الأسلوبين السابقين، حيث تم استقراء آراء المستفيدين من خدمات المؤسسة حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الخدمات على مستوى المستفيدين أنفسهم وأسرههم وعلى مستوى الاقتصاد الوطني والمجتمع المحلي. ومن جانب آخر اعتمدت المنهجية على تحليل واقع وأداء المؤسسة منذ تأسيسها. وفي هذا الإطار، فإنه لا بد من الإشارة إلى أن الأثر التتموي للمؤسسة لا يرتبط بما تقدمه من قروض إنتاجية ينبثق عنها نشاطات ومشروعات إنتاجية، إنما يرتبط أيضاً بالقروض غير الإنتاجية وخدمات الدعم الفني والخدمات المجتمعية.

في إطار أهداف الدراسة ومكوناتها والمنهجية المتبعة للوصول إلى هذه الأهداف، وللوصول إلى فهم واضح وكامل للآثار التتموية لخدمات المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن" والعوامل

المؤثرة فيها، تم تصميم استبانة شاملة خاصة بهذه الدراسة. وتتكون هذه الاستبانة من خمسة أجزاء. حُصصَ الجزء الأول لجمع البيانات والمعلومات حول خصائص المستفيدين من خدمات المؤسسة مثل عمر المستفيد، سنوات الخبرة، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، عدد ساعات العمل الأسبوعية، والجنس، إضافة إلى طبيعة العمل في المشروع ومستوى التفرغ للعمل. أما الجزء الثاني من الاستبانة، فقد حُصصَ لاستعراض تعاملات المستفيد مع المؤسسة ونوع القروض التي حصل عليها. وتتاول الجزء الثالث بيانات المشروع الممول من المؤسسة واستهدف جمع البيانات والمعلومات التي تتعلق بعمر المشروع، عدد العمال، حجم رأس المال، أسلوب التوزيع، الموقع، مصادر المنافسة، القطاع، مصدر التمويل المستخدم، والتحديات التي تواجه هذه المشروعات. أما الجزء الرابع، فقد حُصصَ لتحليل الأثر التنموي للمشروعات الممولة من قبل المؤسسة على مستوى المستفيدين، حيث تضمن هذا الجزء استقراء آراء المستفيدين حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية للخدمات التي حصلوا عليها من المؤسسة على مستوى المستفيد، وعلى مستوى أسرته، وعلى مستوى المجتمع المحلي والاقتصاد الوطني ككل. أما الجزء الأخير من الاستبانة، فقد حُصصَ لمناقشة الآليات التي يقترحها المستفيدون لتعزيز الطلب على الخدمات التمويلية وغير التمويلية التي تقدمها المؤسسة وتعزيز دورها التنموي. وفي ضوء صعوبة توزيع الاستبانة عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو البريد الإلكتروني للمؤسسة لأسباب فنية وأخرى غير فنية، تم إتباع أسلوب المقابلة الشخصية لاستكمال عملية توزيع الاستبانة وجمع البيانات، الأمر الذي تطلب المزيد من الوقت والجهد. وبلغ عدد الاستبانات التي تم استخدامها في التحليل 2046 استبانة.

ثالثاً: واقع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وأداء المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن"

1.3 واقع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في فلسطين

يواجه الاقتصاد الفلسطيني مجموعة من التحديات الاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية. ومن أهم هذه التحديات عدم استقرار الاقتصاد الفلسطيني وضعف الهيمنة والسيطرة على المقدرات والموارد المالية والبشرية والأرض حتى في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية ووجود الحواجز بين المدن والجدار الفاصل وتقطيع الضفة الغربية وفصل قطاع غزة والحصار، ويرافق هذه التحديات مجموعة من التحولات السياسية والاقتصادية في المنطقة أثرت سلباً على حجم وهيكल النشاط الاقتصادي، حيث أضعفت محركاته الرئيسية (القطاع الخاص وقطاع التجارة الخارجية وقطاع المالية العامة)، الأمر الذي ألقى بظلاله على مؤشرات الاقتصاد الكلي وعلى عجلة النمو الاقتصادي. وعلى وجه التحديد، يعاني الاقتصاد الفلسطيني من عدد من المشاكل والاختلالات الهيكلية أهمها عجز مزمن في الميزان التجاري السلعي والخدماتي وتذبذب الإيرادات الحكومية وتراجع قدرة القطاع الخاص على خلق فرص عمل كافية لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل وتباطؤ قدرة القطاع العام

على التشغيل لأسباب تتعلق بقدراته المالية الذاتية وصغر حجم السوق ونوع البطالة وارتفاع درجة الاعتماد على الإيرادات الخارجية (المنح والمساعدات التي باتت محدودة مؤخراً) وارتفاع معدل الفقر ومعدلات البطالة وجود اختلالات هيكلية في بنية الناتج المحلي الإجمالي وبنية قطاعات المالية العامة والتجارة الخارجية، وضعف مستوى التوجه للاستثمار المحلي والمشروعات الكبيرة بسبب استشعار المزيد من مخاطر عدم الاستقرار. وفي ظل ما سبق، يقع على عاتق المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في فلسطين لعب دور تنموي كبير (اقتصادي واجتماعي) وعلى مختلف المستويات (الفرد والأسرة والمجتمع المحلي والاقتصاد الوطني). ومن أبرز أبعاد هذا الدور المساهمة في الحد من مشكلة البطالة وتقليل حدة الفقر وتقليل التباين في مستويات الدخل وتحفيز المدخرات والاستثمار المحلي والاستغلال الأمثل للموارد المحلية وتشجيع ريادة الأعمال وثقافة العمل الحر، إضافة إلى دورها في التنمية المحلية ودورها في تعزيز مؤشرات التنمية الاجتماعية (أبو مدللة، 2013).

بلغ عدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في فلسطين عام 2018 حوالي 136 ألف مشروع، أي ما يعادل حوالي 86% من إجمالي عدد المشروعات. وتعتبر المشروعات متناهية الصغر هي الأكثر انتشاراً مقارنةً بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت نسبتها عام 2018 حوالي 96.2% من إجمالي المشروعات العاملة، تلتها المشروعات الصغيرة بنسبة 3.5%، ثم المشروعات المتوسطة بنسبة 0.3%. ووصلت مساهمة قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي عام 2017 إلى حوالي 46%. ويتركز عمل المشروعات متناهية الصغر في قطاع التجارة المحلية بنسبة 57% من إجمالي المشروعات متناهية الصغر العاملة في الاقتصاد الفلسطيني، بينما يعتبر قطاع الصناعة من القطاعات الجاذبة للمشروعات الصغيرة (37% من إجمالي عدد المشروعات الصغيرة). أما المشروعات المتوسطة، فقد تركز عملها في قطاع الخدمات (44.8% من إجمالي عدد المشروعات متوسطة الحجم العاملة في الاقتصاد). وعلى الرغم مما تعكسه النسب السابقة من دور هام لهذه المشروعات بأحجامها المختلفة في التشغيل، إلا أن التحدي البارز أمام الاقتصادات التي تهيمن عليها المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يتمثل بضعف معدلات الإنتاج، مقارنةً بالاقتصاديات القائمة على المشروعات كبيرة الحجم (عبد المنعم وآخرون، 2019).

أما فيما يتعلق بأبرز الخصائص والمؤشرات الخاصة بقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في فلسطين فإنه يمكن إيجازها بما يلي (عبد المنعم وآخرون، 2019): (1) اعتماد معظم هذه المشروعات على منتج واحد فقط، مما يحد من إمكانية توزيع المخاطر، وهذا يرفع من حساسيتها للتقلبات الاقتصادية المحلية والخارجية. (2) ارتفاع نسبة العاملون من غير أجر في هذه المشروعات ليصل إلى حوالي 32% من إجمالي العاملين فيها. (3) هيمنة الملكية العائلية على هذه

المشروعات، وتصل النسبة إلى حوالي 67% في المشروعات، بينما تبلغ هذه النسبة حوالي 37% في المشروعات المتوسطة. (4) اعتماد حوالي 80% من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على المدخرات الشخصية لتمويل جزء أو كامل تكلفة المشروع الرأسمالية (صعوبة الحصول على التمويل وبالتالي صغر الطاقة الإنتاجية). (5) ضعف في مستوى الترابطات الأمامية والخلفية بين المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بمختلف قطاعاتها (غياب مفهوم العناقد والسلع الوسيطة والروابط الأمامية والخلفية)، حيث أن 70% من هذه المشروعات تبيع منتجاتها مباشرة إلى المستهلك.

لا يختلف الحال في فلسطين عن الدول العربية، حيث تعاني المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من تحديات ناجمة عن عدم وجود سيطرة للسلطة على الأرض والموارد والتجارة وحرية الانتقال والمنافسة على الأيدي العاملة والمنافسة بأنواعها المختلفة، ضعف البنية التحتية، ارتفاع تكلفة الطاقة، صعوبة الوصول إلى مصادر التمويل وصعوبة الحصول عليه، صغر حجم السوق والمنافسة وتدني القدرة التنافسية في ظل عدم القدرة على التحكم بالتكاليف وضعف منظومة الدعم الفني، إضافة إلى تحديات تتعلق بالبيئة الداخلية وحجم الإنتاج والطاقة الإنتاجية والتسويق والإنتاجية وغيرها. ومن أبرز التحديات التي ما زالت تواجه المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في فلسطين أيضاً ضعف الأطر التشريعية والمؤسسية الداعمة لطبيعة عمل هذه المشروعات في مراحل نموها المختلفة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة تأسيس المشروعات وممارسة الأعمال. وهنا لا بد من الإشارة إلى عدة أمور أهمها: عدم توفر محكمة تجارية متخصصة للنظر في مختلف الدعاوى المرتبطة بالاقتصاد والاستثمار والتجارة بل تعرض القضايا على المحاكم العامة، كما أنه لا يوجد آليات للتحكيم، عدم وجود هيئة مستقلة معنية بتنمية القطاع وعدم وجود تشريعات خاصة به لتنظيمه أو تحفيزه، وضعف بيئة الأعمال وصعوبة في ممارسة الأعمال في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث جاءت فلسطين في المرتبة 117 في تقرير البنك الدولي لعام 2020، ارتفاع عدد الإجراءات وعدد الأيام اللازمة لإتمام العمليات الأولية للمشروع وهي بدء النشاط وتسجيل الملكية وتراخيص البناء وتوصيل الكهرباء (42 إجراء تحتاج إلى 222 يوم عمل). كما بلغت تكلفة إتمام هذه الخطوات الأربعة ما يعادل 1439.9% من متوسط دخل الفرد (البنك الدولي، 2020) و (IFC، 2012).

وفي ظل واقع وخصائص قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في فلسطين، وفي ظل التحديات السابقة التي يعاني منها القطاع، وفي ظل التدخلات العديدة المطلوبة من القطاع العام والقطاع الخاص، فقد باتت من الضرورة السعي لتقييم منظومة المؤسسات الداعمة والراعية لقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في فلسطين ومدى شموليتها وتكاملها. كما إنه من الضروري العمل على توفير عدد من المقومات التي تساعد هذه المشروعات في لعب الدور المطلوب في عملية التنمية. ومن أهم هذه المقومات: سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

وتوفر البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والتشريعية المناسبة، وتحسن الوعي الاستثماري والادخاري لدى قطاع الأسر، وتطوير وتعزيز الروح الريادية وغرس حب المبادرة لدى الخريجين والعاطلين عن العمل، وتوفير البنية التحتية المناسبة، والعمل على إيجاد حاضنات الأعمال التي تساعد هذه المشروعات في مراحلها التشغيلية الأولى. وتجدر الإشارة إلى أن توفير هذه المقومات يصبح أسهل بوجود استراتيجية وطنية لتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2.3 المؤسسات المعنية بالمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

تضم قائمة المؤسسات الداعمة والراعية والممولة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في فلسطين أكثر من 20 مؤسسة تمويلية وغير تمويلية، تقدم خدماتها (التمويلية و/أو غير التمويلية المباشرة وغير المباشرة) لمختلف القطاعات وفي جميع المحافظات. ومن المفترض أن تساعد هذه المؤسسات في تقليل فجوة التمويل وتسهيل الحصول على التمويل اللازم ضمن شروط مرنة تتناسب مع طبيعة وقدرة الفئات المستهدفة. ومن المفترض أن تقوم بعض هذه المؤسسات بتلمس احتياجات المشروعات من خدمات الدعم الفني وخدمات تطوير الأعمال والعمل على حصول هذه المشروعات عليها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وللإيجاز تم تحديد أهم هذه المؤسسات وهي: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين فلسطين "الأونروا" (www.unrwa.org)، الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال "أصالة" (www.asala-pal.org)، المركز العربي للتطوير الزراعي (www.acad.ps)، وشركة "ريف" للتمويل (www.reef.ps)، شركة (www.palmfi.ps)، شركة الإبداع (www.alibdaapalestine.com)، شركة فيتاس (www.vitas.ps)، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار - صندوق المرأة (www.pecdar.ps)، المؤسسة المصرفية الفلسطينية (www.palbanking.ps)، الصندوق الأوروبي الفلسطيني لضمان القروض (www.cgf-palestine.com)، صندوق الاستثمار الفلسطيني (www.pif.ps)، جهود للتنمية المجتمعية والريفية (www.juhoud.ps)، صندوق التشغيل الفلسطيني والحماية الاجتماعية للعمال (www.pfesp.ps/lang/ar)، المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن" (www.faten.org). وبالإضافة إلى ما تمت الإشارة إليه من مؤسسات داعمة وممولة لقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يوجد العديد البرامج والمؤسسات الإقليمية والدولية الممولة والداعمة لقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في فلسطين (المعهد العربي للتخطيط، 2018). ولكن من الضروري بيان أن البرامج والمؤسسات المحلية والإقليمية والدولية الممولة والداعمة لقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تمثل رافداً إضافياً لتطوير وتنمية هذه المشروعات إلا أنها تقتصر لعنصر الاستدامة كونها تعمل، في واقع الأمر، وفقاً لأجندة وأبعاد جيوسياسية محددة تحكمها أهداف خارجة عن نطاق البعد التنموي، الأمر الذي يمثل فعلياً، تحدياً بالنسبة لمسألة

استمرارية هذه المؤسسات في تقديم دعمها وتمويلها للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (سلطة النقد الفلسطينية، 2013) و(حامد، 2009).

وخلاصة الحديث عن واقع قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في فلسطين، وعن الدور المناط بالحكومة الفلسطينية في مجال تطوير وتنمية هذا القطاع، يمكن التأكيد إلى بعض الاتجاهات الهامة لتطوير وتنمية هذا القطاع الحيوي وتعزيز دوره في مسيرة العمل التنموي بفلسطين، ومن هذه الاتجاهات: السعي المستمر لضمان استدامة الدعم والتمويل المقدم لقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وإنشاء هيئة حكومية متخصصة للتعامل مع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للحد من تبيد الجهود والإمكانات، ومراجعة وتقييم السياسات الاقتصادية للوصول إلى سياسات قادرة على حماية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز منظومة المؤسسات غير التمويلية لضمان حصول المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على الدعم الفني وخدمات تطوير الأعمال، ضرورة توفير بيئة قانونية وتشريعية ملائمة لتشجيع تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، السعي المستمر لنشر ثقافة العمل الحر والعمل لحساب النفس وثقافة ريادة الأعمال في المجتمع الفلسطيني، إعداد خارطة استثمارية شاملة تساعد في توجيه الاستثمارات والتمويل للمناطق والقطاعات الواعدة، استكمال منظومة المؤسسات التمويلية وتعزيز دور القطاع المصرفي وقطاع التامين في تنمية هذه المشروعات، والعمل على تعزيز مستوى الروابط الأمامية والخلفية والتكامل بين المشروعات بأحجامها المختلفة (المعهد العربي للتخطيط، 2018).

3.3 المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن"

1.3.3 نشأة المؤسسة وخدماتها

تأسست المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن" في العام 1999، كشركة مساهمة خاصة غير ربحية مسجلة في وزارة الاقتصاد الفلسطينية. وقد حصلت على ترخيص من سلطة النقد الفلسطينية عام 2014. وبدأت المؤسسة مسيرتها بالتركيز على تمكين المرأة وتشجيع القروض الجماعية، وتسعى للنهوض بمستوى خدمات التمويل في فلسطين. وتعد مؤسسة فاتن، في الوقت الراهن، من أكبر المؤسسات التمويلية الوطنية والأكثر انتشاراً بعدد فروع وصل إلى 38 فرعاً منتشرة في مختلف المحافظات الفلسطينية (تقارير الأداء لمؤسسة فاتن، 2019). ويبين التوزيع الجغرافي لفروع المؤسسة أن قطاع غزة استحوذ على النصيب الأكبر من الفروع (10 فروع)، وهذه نقطة تسجل للمؤسسة باعتبارها من المؤسسات القليلة التي تمارس نشاطها بقوة في غزة في ظل الظروف السياسية المحلية والإقليمية (مخاطر عالية وارتفاع نسب التعثر في السداد وصعوبة عمليات المتابعة والتحصيل). وجاءت في المرتبة الثانية محافظات الخليل وجنين ونابلس حيث استحوذت كل منها على 4 فروع. أما متوسط عدد السكان لكل فرع فقد تراوح بين 65 ألف لكل فرع في رام الله والبييرة

وبين 178 ألف لكل فرع في الخليل. ويلاحظ أن عدد السكان لكل فرع في محافظات القدس والخليل وغزة كان أعلى من المتوسط على مستوى فلسطين (129 ألف لكل فرع)، بينما كان عدد السكان لكل فرع في باقي المحافظات أقل من المتوسط العام (المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية، التقرير السنوي، 2010-2019).

تقوم السياسة الائتمانية لمؤسسة فاتن على عدة مرتكزات تجعل منها النموذج الأهم على المستوى المحلي. ومن أهم هذه المرتكزات: التزامها بمبادئ حماية المستفيدين، وضوح وشمولية القواعد العامة المنظمة لعملية الائتمان، وسلامة سياسة المنتجات والضمانات التي تتبعها، وضوح الإطار العام الذي تعمل به وقوة النموذج التشغيلي، وأسلوبها المميز في إدارة المحفظة والتعامل مع المخاطر واسترداد الائتمان. أما فيما يخص مسألة الالتزام بمبادئ حماية المستفيدين، فقد كانت مؤسسة فاتن من أول الملتزمين بمبادئ حماية المستفيد التي اعتمدها كافة المؤسسات التي تعمل على تطوير عمليات التمويل الأصغر والجهات الرقابية والتشريعية.

وتتمحور رؤية المؤسسة في وجود نظام شمول مالي متكامل لتحسين جودة حياة المستفيدين، أما رسالتها فهي تقديم خدمات مالية متنوعة تلبي احتياجات الأفراد والنشطاء اقتصادياً من ذوي الدخل المحدود والمتوسط، بالاعتماد على مجموعة قيم المؤسسة والتي يلتزم الجميع على الالتزام بها، والمتمثلة في الصدق والأمانة والعمل الجماعي والاحترام والابتكار والتميز والمسؤولية المجتمعية. وتسعى مؤسسة فاتن إلى تحقيق جملة من التوجهات الاستراتيجية والمتمثلة في المساهمة في إنشاء بنك تنموي، تطبيق نظام تيمينوس العالمي وهو نظام مالي وإداري ينقل المؤسسة إلى مراحل متقدمة من العمل ويفتح لها آفاق لتقديم خدمات جديدة للمستفيدين، تطبيق نظام الخدمات الرقمية وتوطين تكنولوجيا المعلومات الحديثة في كافة أعمال المؤسسة. إلى جانب ذلك، هناك توجهات إضافية تسعى من خلالها المؤسسة إلى الاستدامة، ومن أهمها: تبني برامج لتنمية القدرات البشرية والمؤسسية، الالتزام بمبادئ الحوكمة وإدارة المخاطر من جهة، واستهداف كافة القطاعات الإنتاجية وتلبية احتياجاتهم وتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمستفيدين والفئات المستهدفة من جهة أخرى (المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية، التقارير السنوية، 2010-2019).

وفي إطار سعي مؤسسة فاتن إلى تعزيز دورها في مجال العمل التنموي وتنمية المجتمع وتمكين المرأة والشباب والمساهمة في الحد من مشكلتي البطالة والفقر خاصة في المناطق الريفية، إلى جانب جهودها في دعم وتعزيز برامج التنمية المستدامة، عملت المؤسسة على تقديم مجموعة من الخدمات التمويلية وغير التمويلية، وتمكنت من الوصول إلى الفئات المستهدفة في مختلف المحافظات. وتشمل الخدمات التي تقدمها المؤسسة عدداً من المنتجات والبرامج التمويلية المتنوعة، أنظر الجدول رقم (1).

أبعاد الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر: حالة المؤسسة الفلسطينية

للإقراض والتنمية "فاتن"

الجدول رقم (1): منتجات مؤسسة فاتن والفئات المستهدفة وقيمة وشروط القرض حتى نهاية 2019

المنتج	الفئة المستهدفة	قيمة القرض بالدولار الأمريكي
قرض تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة "قرض العائلة"	أفراد الأسرة - متاح بطريقة المرابحة الإسلامية	25,000-100
قرض أكبر معنا - قرض تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	أصحاب وصاحبات المشروعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة	50,000 - 25,001
القرض الاجتماعي (تعليم - صحة - طاقة متجددة والحاجات الاجتماعية)	الأفراد والعائلات الفلسطينية.	3,000-100
قرض ابدأ معنا	الرياديين والمبادرين الحاصلين على المؤهل العلمي أو التدريب المهني.	25,000-100
قرض تحسين السكن	العائلات الفلسطينية التي ترغب في شراء أو استكمال بناء أو تشطيب أو تحسين مكان السكن	15,000-100
قرض ابدأ معنا شباب	الشباب والرياديين والمبادرين	5,000-100
المنتج	الفئة المستهدفة	قيمة القرض بالدولار الأمريكي
قرض تمويل المشروعات متناهية الصغر القائمة	صاحبات وأصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، الذين يرغبون بتطوير مشروعاتهم لكافة القطاعات الاقتصادية،	حتى 25000
منصة تمويلات كيفا KIVA Platform	الأفراد والأسر (قرض الشباب، ابدأ مشروعك، القروض الخضراء، قرض التعليم، قرض العلاج، فلانتر المياه، قروض إعادة إعمار غزة، القرض العام (للنساء)، ذوي الاحتياجات الخاصة قروض اللاجئين	4000-2000

المصدر: المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية التقرير السنوي، 2019.

وفي إطار التقييم الأولي للمؤسسة، يمكن القول أنها وصلت إلى درجة مقبولة من الشمولية في المنتجات التمويلية التي تقدمها بشكل مباشر أو بالتعاون مع جهات أخرى (قروض إنتاجية وقروض غير إنتاجية وقروض تأسيس وقروض تطوير)، كما حققت الانتشار الجغرافي من خلال تواجدها في مختلف مناطق فلسطين وبأكثر من فرع في بعض المناطق. وتتميز المؤسسة بتقديم قروض اجتماعية لتمويل الطارئة المتعلقة بالتعليم والصحة والحاجات الأساسية وتحسين المسكن، كما تدعم جهود التنمية المستدامة من خلال قروض الطاقة المتجددة وتمويل المشروعات الخضراء. وقد تم منذ بداية عام 2020 تحديث بعض المنتجات التمويلية وشروطها وذلك على النحو التالي: تعديل سقف القروض الاجتماعية ليصبح 4000 دولار بدلاً من 3000 دولار، إضافة منتج جديد سقفه الأعلى 25 ألف دولار خاص بالتمويلات الخضراء لتعزيز مفهوم استخدام مصادر الطاقة البديلة الصديقة للبيئة بدلاً من المصادر التقليدية للمشروعات المنتجة والمصانع، وإعادة رفع سقف

تمويلات تحسين السكن إلى 25 ألف دولار لتغطي رغبات المستفيدين الحاليين لدى المؤسسة. هذا وتعمل المؤسسة على إصدار منتجين جديدين هما: قرض المنتج الصناعي وقرض المنتج الزراعي.

2.3.3 مؤشرات أداء المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية

يبين الجدول رقم (2) أبرز مؤشرات أداء المؤسسة الإقراضية منذ التأسيس، ويتضح أن المؤسسة قامت منذ تأسيسها بمنح حوالي 207 ألف قرض بقيمة إجمالية بلغت 544 مليون دولار أمريكي. وبلغ عدد المشروعات الإنتاجية الممولة حوالي 73 ألف مشروع تم تمويلها بقيمة 293 مليون دولار. وبلغ عدد فرص العمل المستحدثة حوالي 124 ألف فرصة عمل، بينما بلغ عدد المستفيدين من الخدمات التمويلية وغير التمويلية التي قدمتها المؤسسة منذ التأسيس حتى نهاية عام 2019 حوالي 404 ألف مستفيد.

الجدول رقم (2): مؤشرات الأثر التنموي لعمليات المؤسسة

المؤشر	خلال فترة الدراسة 2010 - 2019	منذ التأسيس حتى 2019
إجمالي عدد القروض المصروفة	149,281 قرض	207,326 قرض
إجمالي حجم القروض المصروفة	477,621,625 دولار	544,019,690 دولار
عدد المشاريع الممولة (القروض المنتجة)	63,832 قرض	73,173
حجم القروض للمشاريع الإنتاجية	263,490,121 دولار	293,028,678 دولار
عدد فرص العمل المستحدثة	109,965 فرصة عمل	124,443 فرصة عمل
عدد المستفيدين	326,438 شخص	404,612 شخص

المصدر: التقارير السنوية للمؤسسة (2010-2019)

ونظراً لمحدودية البيانات المتوفرة عن كامل سنوات عمل المؤسسة، فقد تم التركيز على تقييم الأداء خلال الفترة (2010-2019). وبمراجعة التقارير والبيانات المتعلقة بحجم التمويل وعدد القروض الإنتاجية وغير الإنتاجية وعدد المستفيدين وعدد فرص العمل وتكلفة خلق فرص العمل خلال الفترة (2010-2019)، نلخص أبرز مؤشرات أداء المؤسسة خلال هذه الفترة بما يلي (وذلك اعتماداً على البيانات السنوية الواردة في التقارير السنوية للمؤسسة للأعوام 2010-2019):

- بلغ إجمالي حجم القروض المصروفة حوالي 477 مليون دولار، وعدد القروض المصروفة حوالي 129 ألف قرض، وعدد فرص العمل المستحدثة للمقترضين حوالي 73657 فرصة عمل أو لغيرهم (حوالي 36308 فرصة عمل)، وعدد المستفيدين المباشرين وغير المباشرين (326438 مستفيد مباشر وغير مباشر).

- حققت المؤسسة طفرة في أدائها وحجم أنشطتها خلال الفترة (2010-2019)، فقد ارتفعت قيمة القروض المصروفة من حوالي 18.7 مليون دولار عام 2010 إلى حوالي 58.8 مليون دولار عام 2019، وهذا يعكس نمواً إجمالياً قدره 214.4% (23.8% لكل سنة). وارتفعت قيمة القروض القائمة من حوالي 21.1 مليون دولار عام 2010 إلى حوالي 103.1 مليون دولار عام 2019 وبمعدل نمو إجمالي بلغ 388.2% (43.1% لكل سنة).
- حققت المؤسسة كفاءة تشغيلية انعكست على صافي أرباحها حيث تمكنت من بناء اتجاه عام متصاعد لتحقيق صافي ربح بلغ حوالي 1.6 مليون دولار عام 2010 وحوالي 5.35 مليون دولار عام 2019. وتراوح العائد على إجمالي المحفظة بين 12%-18%. وارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي التشغيلي للمؤسسة لتزيد عن 100%، وهذا مؤشر ممتاز يعكس قدرتها على الاستمرارية. وارتفعت حقوق الملكية من حوالي 14.7 مليون دولار إلى حوالي 40.6 مليون عام 2019، وفي ذات الوقت ارتفعت قيمة الأصول من حوالي 22 مليون دولار إلى حوالي 110.4 مليون دولار.
- لم يتجاوز متوسط قيمة القروض المصروفة 4000 دولار للقروض الواحد إلا في عام 2019 حيث بلغ حوالي 6391 دولار (بسبب رفع السقف إلى 50 ألف دولار وبسبب التوقف عن القروض الشخصية الاستهلاكية والتي كانت تتصف بعدد كبير من القروض وسقف تمويل بسيط)، وارتفع متوسط قيمة القروض القائمة من حوالي 1918 دولار عام 2010 إلى حوالي 3484 دولار عام 2019.
- تراوح عدد القروض المصروفة لكل موظف بين حوالي 30 بحده الأدنى عام 2019 (بسبب وقف القروض الشخصية كما أن موظفي قطاع غزة وعددهم 71 متوقفون تماماً عن الإقراض خلال عام 2019 بسبب الحصار) وحوالي 121 بحده الأعلى عام 2011، وبلغ المتوسط العام خلال كامل الفترة حوالي 88 قرض لكل موظف. وتراوح متوسط عدد القروض القائمة لكل موظف بين 96 بحده الأدنى عام 2019 وحوالي 178 بحده الأعلى عام 2012، وبلغ المتوسط خلال كامل الفترة حوالي 149 قرض لكل موظف.
- ارتفع عدد ضباط الإقراض في المؤسسة من 39 ضابط عام 2010 إلى 162 ضابط عام 2016، ليبدأ بعدها بالتراجع إلى 132 ضابط إقراض عام 2019 (فعلياً لم ينخفض ولكن نوعية الإفصاح تغيرت خلال عام 2019 وبدأت الحصيلة تشمل موظفي الإقراض فقط حيث كانت بالسابق تجمع مع موظفي الإقراض مدرء الفروع ومساعدتهم). ولم تقل نسبة ضباط الائتمان إلى مجموع الموظفين عن 50% إلا في عام 2019. وتراوح عدد المقترضين النشطين لكل ضابط بين 232 مقترض بحده الأدنى عام 2019 وحوالي 294 مقترض بحده الأعلى عام 2014، وبمتوسط بلغ 263 قرض لكل ضابط إقراض. ولم تقل قيمة المحفظة لكل ضابط

إقراض عن 500 ألف دولار، ووصلت إلى حوالي 780 ألف دولار لكل ضابط إقراض في بعض السنوات.

- حصل تذبذب بسيط في تكلفة القرض خلال الفترة (2010-2014) إلا أنها ارتفعت وبشكل كبير جداً عام 2015 لتصل إلى 485 دولار، ثم شهدت ارتفاعاً خيالياً في السنتين الأخيرتين حيث ارتفعت من 599 دولار عام 2017 إلى 927 دولار عام 2018 ثم قفزت إلى 1552 دولار عام 2019. كانت تكلفة القرض في السنوات الخمس الأولى أقل من المتوسط العام خلال كامل الفترة (538 دولار).

- تراوح عدد فرص العمل المستحدثة (باستثناء المقترضين) نتيجة للقروض الإنتاجية بين 2128 فرصة (الحد الأدنى) عام 2012 وحوالي 5393 فرصة عام 2019 (الحد الأعلى)، وبلغ مجموع فرص العمل المستحدثة (باستثناء المقترضين) خلال الفترة (2010-2019) حوالي 36308 فرصة عمل. وتراوح العدد الإجمالي للمستفيدين من القروض التي منحتها المؤسسة بين 21992 عام 2010 وحوالي 46567 عام 2016، وبلغ مجموع المستفيدين بشكل مباشر أو غير مباشر خلال مجمل الفترة حوالي 326436 مستفيد. أما عدد المستفيدين المباشرين فهم عدد المقترضين (149274 مقترض).

- ارتفع حجم القروض غير الإنتاجية من حوالي 1.6 مليون دولار عام 2010 إلى حوالي 47 مليون دولار عام 2016، إلا أنه بدأ بالتراجع إلى أن وصل إلى حوالي 16.5 مليون دولار عام 2019، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي في حجم القروض غير الإنتاجية حوالي 43%. (ملاحظة: شهد حجم القروض الإنتاجية تراجع لصالح القروض غير الإنتاجية حتى عام 2016 وبعدها بدأت تحقق نمو ملحوظ على حساب القروض غير الإنتاجية خصوصاً في عام 2019). وارتفعت القروض الإنتاجية من حوالي 17 مليون عام 2010 إلى حوالي 42.3 مليون دولار عام 2019، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي حوالي 12.6%.

- بلغ مجموع قيمة القروض غير الإنتاجية خلال مجمل الفترة حوالي 195.5 مليون دولار، بينما بلغ مجموع القروض الإنتاجية حوالي 281.8 مليون دولار. ويعكس التغير في التوزيع النسبي للقروض المصروفة مرونة السياسة الائتمانية للمؤسسة وقدرتها على التجاوب مع التغيرات الاقتصادية والتغير في ظروف وهيكال الطلب على الائتمان، كما يعكس قدرة المؤسسة على توجيه التمويل نحو قنوات تساعد في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.

- شهد عدد القروض الإنتاجية تذبذباً واضحاً، حيث ارتفع خلال الفترة (2010-2013)، ليبدأ بعدها بالتراجع إلى 5362 قرض عام 2019، وبلغ متوسط عدد القروض الإنتاجية حوالي

7365 قرض لكل سنة. وتراوح متوسط قيمة القروض الإنتاجية بين 2324 دولار بحدده الأدنى عام 2010 وحوالي 7888 دولار بحدده الأعلى عام 2019 (بسبب رفع سقف كافة القروض الإنتاجية إلى 50 ألف دولار)، وبلغ متوسط قيمة القرض حوالي 4165 دولار لكل قرض.

- ارتفع عدد القروض غير الإنتاجية من حوالي 391 قرض عام 2010 إلى حوالي 18 ألف قرض عام 2016 ليبدأ بالتراجع إلى حوالي 3844 قرض عام 2019، وبلغ متوسط عدد القروض غير الإنتاجية حوالي 7561 قرض للسنة الواحدة. لم يزيد متوسط قيمة القروض غير الإنتاجية عن 4000 دولار إلا في عامي 2010 و2019، وبلغ متوسط قيمة القرض غير الإنتاجي للفترة كاملة حوالي 2931 دولار.

- بلغ مجموع فرص العمل المستحدثة للمقترضين أنفسهم خلال (2010-2019) حوالي 73657 فرصة عمل، بينما بلغت فرص العمل المستحدثة لغير المقترضين (من أفراد الأسرة أو المجتمع المحلي) حوالي 36308 فرصة عمل. وبهذا يكون مجموع فرص العمل المستحدثة بحدود 109965 فرصة عمل.

- تراوحت تكلفة خلق فرصة عمل للمقترضين أنفسهم بين حوالي 2000-8000 دولار، وبلغ المتوسط حوالي 4165 دولار. وتراوحت تكلفة خلق فرصة عمل للمقترضين وغير المقترضين بين 1745 دولار عام 2010 وحوالي 3933 دولار عام 2019. وبلغ متوسط التكلفة خلال (2010-2019) حوالي 2587 دولار.

- تعتبر تكلفة خلق فرص عمل منخفضة جداً لا سيما إذا تم مقارنتها بتكلفة خلق فرصة عمل في القطاع الخاص الكبير أو في القطاع الحكومي، وهذه نقطة إيجابية إضافية لصالح مؤسسة فانت، حيث تساهم في تنمية المجتمع المحلي وخلق فرص العمل لغير المقترضين مما يساهم في تخفيف العبء عن القطاع العام والقطاع الخاص.

- تراوح عدد فرص العمل المستحدثة لكل قرض بين 1.22 فرصة بحدده الأدنى عام 2013 وبين 2.01 فرصة عمل لكل قرض بحدده الأعلى عام 2019، وبمتوسط بلغ 1.5 فرصة عمل لكل قرض خلال مجمل الفترة، وهذا يفسر انخفاض تكلفة خلق فرصة العمل في المشروعات الإنتاجية التي مولتها مؤسسة فانت وهذه نقطة تسجل لصالحها.

- بلغ حجم القروض التي حصل عليها الذكور خلال الفترة (2010-2019) حوالي 303.2 مليون دولار (60% من المجموع) بينما بلغت قيمة قروض الإناث حوالي 174.3 مليون دولار (40% من مجمل القروض المصروفة). وتعكس هذه النسب توجه المؤسسة لتمويل كل من الذكور والإناث على حد سواء دون محاباة، كما تعكس دورها في دعم جهود تمكين الشباب والمرأة في المحافظات الفلسطينية.

- بلغ مجموع القروض التي حصلت عليها الإناث خلال الفترة (2010-2019) حوالي 55241 قرض، بينما بلغ مجموع القروض التي حصل عليها الذكور حوالي 94024 قرض. وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لقروض الإناث حوالي (-1.2%) وذلك بسبب أن المؤسسة في بدايتها كانت تمنح القروض للنساء فقط وبعدها أصبحت لكلا الجنسين، بينما كان متوسط معدل النمو السنوي لقروض الذكور موجباً (حوالي 12.1%).
- بلغ حجم القروض المصروفة لفئة المتزوجين خلال الفترة (2010-2019) حوالي 356.8 مليون دولار (حوالي 75% من المجموع)، وفئة "أعزب" حوالي 112 مليون دولار (23.5%)، ولم تزيد حصة أي من الفئات الأخرى عن 5 مليون دولار طيلة الفترة (2010-2019).
- حصل حملة الثانوية العامة على أكبر عدد من القروض، يليهم فئة حملة البكالوريوس، ثم حملة الشهادة الإعدادية. وحصل حملة الثانوي على حوالي 72361 قرض (حوالي 48.2% من مجموع القروض الممنوحة) بينما حصل حملة الدكتوراه على 73 قرض فقط (0.1% من مجموع القروض خلال الفترة 2010-2019).
- تفاوت حجم القروض المصروفة على مستوى المحافظات الفلسطينية خلال الفترة (2010-2019)، إلا أن حصة كل المحافظة نفسها من التمويل لم يتغير بشكل جذري طيلة هذه الفترة. وكانت الحصة الأكبر من قيمة القروض المصروفة خلال الفترة من نصيب محافظة غزة (80.2 مليون دولار) تليها محافظات رام الله والبيرة (67 مليون دولار)، ومحافظة جنين (57.1 مليون دولار)، ثم نابلس (55.6 مليون دولار) والخليل (51.1 مليون دولار). ثم تتابع باقي المحافظات، لتأتي محافظات القدس (8.7 مليون دولار) وطوباس (8.5 مليون)، في المراتب الأخيرة. وحازت محافظة غزة على حوالي 17% من مجمل القروض المصروفة (المرتبة الأولى)، بينما لم تزيد حصة كل من محافظات القدس وطوباس وسلفيت عن 2% في أحسن الأحوال.
- توزعت القروض المصرفية التي منحتها المؤسسة والبالغ عددها 149281 قرض على جميع المحافظات ولكن ليس بشكلٍ متساوٍ، محافظة عزة (32022 قرض) ومحافظة جنين (19517 قرض)، وفي المقابل حصلت محافظة القدس على أقل عدد من القروض (1689 قرض).
- كان متوسط قيمة القروض المصروفة خلال الفترة (2010-2019) في محافظة القدس هو الأعلى (4615 دولار)، تلتها محافظة نابلس (4064 دولار)، وكان متوسط قيمة القرض في محافظة رفح هو الأقل مقارنة بباقي المحافظات (2038 دولار). لم تزيد تكلفة خلق فرصة عمل في بعض المحافظات عن 2500 دولار، بل أنها لم تزيد عن 5000 دولار في أي من المحافظات.

- حققت مؤسسة فاتن خلال الفترة (2010-2019) معدلات سداد مرتفعة جداً لم تقل عن 95% وكان متوسط معدل السداد حوالي 96.34%. لم تزيد نسب التعثر عن 5% إلا في عام 2018. وتراوح عدد القروض في خطر بين 465 قرض عام 2010 و14128 قرض عام 2018 وبمتوسط بلغ 4956 قرض.
- حرصت المؤسسة على تحديد مخصصات فقدان القروض، وقد بلغت مخصصات فقدان القروض أعلى قيمة لها (11.2 مليون دولار) عام 2018 (بسبب تداعيات أزمة قطاع غزة)، بينما لم تتجاوز في أي من السنوات السابقة قيد الدراسة 6 مليون دولار. وتراوحت نسبة مخصصات فقدان القروض بين 4.15% بحددها الأدنى عام 2015 وحوالي 11.1% بحددها الأعلى عام 2018.
- كانت نسبة التعثر لحملة المؤهل الثانوي والإعدادي الأعلى، حيث بلغت نحو 22.3%، 20.9% للعام على التوالي 2019. وكانت أقل المحافظ في خطر من نصيب حملة مؤهل البكالوريوس والابتدائي. ووفقاً لمعيار أعداد العملاء، كانت النتائج مغايرة حيث احتفظ أصحاب المؤهل الثانوي بالصدارة كأعلى المؤهلات تعثراً (7.1%)، وكان معدل التعثر بين حملة البكالوريوس والابتدائي هو الأقل.
- تقوم مؤسسة فاتن برصد 2% من إيراداتها السنوية لدعم الأفراد والعائلات والمشروعات الصغيرة والمؤسسات، حيث تسعى إلى المساهمة في جهود تمكين الشباب والمرأة. وتتمثل أهم مساهمات المؤسسة في هذا المجال بتقديم التبرعات الخيرية والإنسانية، وكذلك رعاية بعض الفعاليات الاجتماعية والوطنية. وعملت المؤسسة ضمن جوانب مسؤوليتها المجتمعية على دعم قطاعات مهمة وحيوية في المجتمع الفلسطيني مثل قطاعات الصحة والتعليم، دعم الجهود الرامية لتعزيز ثقافة ريادة الأعمال والعمل الحر وجهود تمكين المرأة الفلسطينية، التركيز على مناطق جيوب الفقر، المساهمة في تنفيذ العديد من برامج التمكين الاقتصادي في الدولة، المساهمة في تعزيز التعاون مع العديد من المؤسسات المحلية والدولية لتنفيذ العديد من البرامج التنموية التي تعنى بتمكين الأسر الفلسطينية اجتماعياً واقتصادياً، وإعفاء مقترضها من أرصدة قروضهم في حالات عديدة منها (الوفاة، المرض، العجز الكلي أو الجزئي، تدمير مشروعاتهم، فقدان مصادر الدخل الرئيسية للأسرة والعديد من الحالات الخاصة والصعبة).

3.3.3 مكانة المؤسسة في سوق التمويل الأصغر في فلسطين ومقومات ريادتها

تتمتع المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن" على الرغم من جميع التحديات التي تواجهها بالاستقلال المالي والإداري واتساع شريحة الفئات التي تستهدفها وطبيعتها هذه الشريحة وأهميتها في المجتمع، إلى جانب شمولية الخدمات التمويلية التي تقدمها وكفاءة تقديمها وارتفاع معدل الوصول إلى الفئات المستهدفة في أماكنها. ومن أبرز مقومات ريادة مؤسسة فاتن أيضاً حصولها على العديد من الجوائز الإقليمية والعالمية في العديد من المجالات. ولمزيد من التحليل لمكانة المؤسسة ودورها التنموي، فقد تم الاطلاع على مؤشرات الأداء لأهم 8 مؤسسات من مؤسسات التمويل الأصغر في فلسطين - بما فيها مؤسسة فاتن- وهي: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين فلسطين، الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال، المركز العربي للتطوير الزراعي، مؤسسة ريف" للتمويل، شركة الإبداع، شركة فيتاس، والمؤسسة المصرفية الفلسطينية. وقد تم مقارنة أداء مؤسسة فاتن مع أداء هذه المؤسسات وحجمها في الاقتصاد الفلسطيني. وأكدت المؤشرات ما جاءت به الدراسة من مقومات ونقاط قوة جعلت من مؤسسة فاتن المرتبة الأولى في قطاع التمويل الأصغر الفلسطيني. يلخص الجدول رقم (3) المؤشرات التي تقيس حجم مؤسسة فاتن في سوق التمويل الأصغر في فلسطين. ويتضح من الجدول -على سبيل المثال- أن المؤسسة تمتلك أكبر عدد من الفروع (تشكل فروعها 38% من الفروع العاملة لكافة المؤسسات)، كما تمتلك أعلى عدد من العاملين (يشكلون 33.3% من الكادر الإجمالي لجميع المؤسسات قيد الدراسة)، ويلخص الشكل رقم (1) أبرز المؤشرات التي تعكس الوزن النسبي لمؤسسة فاتن في سوق الإقراض الأصغر.

أبعاد الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر: حالة المؤسسة الفلسطينية

للإقراض والتنمية "فاتن"

الجدول رقم (3): مؤسسة فاتن في خارطة قطاع التمويل الأصغر والتمويل الاجتماعي في فلسطين 2019

النسبة مؤسسة فاتن من الإجمالي	الإجمالي لجميع مؤسسات التمويل الأصغر قيد الدراسة (8 مؤسسات)	البيان
38.0%	100	عدد الفروع
33.3%	930	عدد العاملين
38.3%	480	العاملين الذكور
33.0%	382	العاملات الإناث
33.4%	398	عدد ضباط الإقراض
39.5%	223	ضباط الإقراض الذكور
31.0%	145	ضباط الإقراض الإناث
39.0%	75,835	عدد العملاء النشطين
40.3%	48,586	العملاء الذكور
36.8%	27,249	العملاء الإناث
39.0%	75,835	عدد العملاء النشطين
37.6%	52,077	العملاء في الضفة الغربية
51.1%	19,552	العملاء في قطاع غزة
39.0%	75,835	عدد العملاء النشطين
46.3%	34,063	العملاء اقل من 35 سنة
36.8%	37,566	العملاء أعلى من 35
39.2%	263,000,980	قيمة القروض النشطة
37.8%	185,739,121	قروض الذكور
46.1%	71,294,956	قروض الإناث
41.3%	71,701	عدد القروض النشطة
42.8%	45,681	قروض الذكور النشطة
38.5%	26,020	قروض الإناث النشطة
39.2%	263,000,980	قيمة القروض النشطة
44.4%	108,876,590	قروض العملاء اقل من 35 سنة
36.9%	148,157,487	قروض العملاء أعلى من 35
41.3%	71,701	عدد القروض النشطة
46.2%	34,105	قروض العملاء اقل من 35 سنة
36.8%	37,596	قروض العملاء أعلى من 35
39.2%	263,000,980	قيمة القروض النشطة
39.0%	209,133,584	الضفة الغربية
44.9%	47,900,493	قطاع غزة
41.3%	71,701	عدد القروض النشطة

إيهاب مقابله

النسبة مؤسسه فاتن من الإجمالي	الإجمالي لجميع مؤسسات التمويل الأصغر قيد الدراسة (8 مؤسسات)	البيان
37.6%	52,088	الضفة الغربية
50.9%	19,613	قطاع غزة
39.2%	263,270,980	قيمة القروض النشطة
50.7%	73,596,948	التجارة
41.2%	29,857,940	الخدمات
40.8%	17,178,079	الإنتاج
36.1%	29,396,315	الزراعة
39.3%	16,862,756	الاستهلاك
28.7%	84,819,625	الإسكان
89.0%	5,592,415	السياحة
41.3%	71,701	عدد القروض النشطة
48.1%	18,708	التجارة
25.1%	9,480	الخدمات
42.8%	3,753	الإنتاج
38.4%	7,800	الزراعة
39.3%	15,141	الاستهلاك
41.2%	15,545	الإسكان
97.3%	1,274	السياحة
38.5%	26075	عدد العملاء الإناث
36.7%	20086	الضفة الغربية
44.2%	5989	قطاع غزة
46.3%	34063.2	عدد العملاء الشباب
43.1%	25306.8	الضفة الغربية
55.4%	8756.4	قطاع غزة

أبعاد الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر: حالة المؤسسة الفلسطينية

للإقراض والتنمية "فاتن"

الشكل رقم (1): أبرز المؤشرات التي تعكس الوزن النسبي لمؤسسة فاتن في سوق التمويل الأصغر في فلسطين

المقترضات الإناث في الضفة الغربية 36.7% من المقترضات الإناث في قطاع غزة 44.2% من	المقترضين الشباب في الضفة الغربية 43.1% من المقترضين الشباب في الضفة الغربية 39% من قيمة	المقترضين الشباب في الضفة الغربية 55.4% من المقترضين الشباب في قطاع غزة 36.7% من	المقترضين الشباب في الضفة الغربية 36.7% من المقترضين الشباب في قطاع غزة 44.2% من
القروض الممنوحة في قطاع غزة 44.9% من قيمة القروض الممنوحة للذكور 37.8% من قيمة	القروض الممنوحة للإناث 46% من قيمة القروض الممنوحة للنشطة 42.8% من عدد	القروض الممنوحة للذكور 37.8% من قيمة القروض الممنوحة للإناث 46% من قيمة	القروض الممنوحة للإناث 44.9% من قيمة القروض الممنوحة للذكور 37.8% من قيمة
القروض الممنوحة للإناث 44.4% من قيمة القروض الممنوحة للعملاء أقل من 35 سنة 46.2% من عدد	القروض الممنوحة للعملاء أكبر من 35 سنة وأكثر 36.8% من عدد القروض الممنوحة للعملاء أقل من 35 سنة وأقل 46.2% من عدد	القروض الممنوحة للعملاء أكبر من 35 سنة 36.9% من قيمة القروض الممنوحة للعملاء أكبر من 35 سنة 41.3% من عدد	القروض الممنوحة للعملاء أكبر من 35 سنة 44.4% من قيمة القروض الممنوحة للعملاء أقل من 35 سنة 46.2% من عدد
القروض الممنوحة في الضفة الغربية 39.2% من قيمة القروض الممنوحة في الضفة الغربية 37.6% من عدد	القروض الممنوحة في الضفة الغربية 39.2% من قيمة القروض الممنوحة في الضفة الغربية 37.6% من عدد	القروض الممنوحة في الضفة الغربية 37.6% من عدد القروض الممنوحة في الضفة الغربية 50.9% من عدد	القروض الممنوحة في الضفة الغربية 39.2% من قيمة القروض الممنوحة في الضفة الغربية 37.6% من عدد
ضابط 133 أكبر عدد من ضباط الإئتمان 33.4% من عدد	العمالين 33% من عدد الضباط الإقراض 33.4% من عدد	الفروع في فلسطين 38% من عدد الضباط الإقراض 33.4% من عدد	ضابط 133 أكبر عدد من ضباط الإئتمان 33.4% من عدد

رابعاً: مؤشرات الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر

1.4 مؤشرات قياس الأثر التنموي للقروض غير الإنتاجية التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر

تقدم مؤسسات التمويل الأصغر ومؤسسات تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بعض المنتجات والخدمات التمويلية والقروض للمستفيدين ولكن لأغراض اجتماعية وإنسانية (غير إنتاجية)، حيث لا تُستخدم القروض لإقامة مشروعات أو نشاطات مدرة للدخل بل تستخدم لتلبية احتياجات غير إنتاجية واستهلاكية ومعيشية مختلفة. ويبين الشكل رقم (2) أبرز أنواع القروض غير الإنتاجية التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر المتخصصة. وتجدر الإشارة إلى وجود تشابه كبير فيما تقدمه هذه المؤسسات، حيث تركز بالغالب على تمويلات غير إنتاجية ترتبط بالصحة والعلاج والتعليم وتلبية الحاجات الاستهلاكية الأساسية وتطوير السكن والتنمية المستدامة. ويبين الشكل رقم (3) والشكل رقم (4) والشكل رقم (5) والشكل رقم (6) والشكل رقم (7) أبرز

إيهاب مقابله

المؤشرات التي تعكس الآثار التنموية للقروض غير الإنتاجية (أنظر في ذلك العساف، (2006) وإيهاب مقابلة، (2018)).

الشكل رقم (2): أمثلة على القروض غير الإنتاجية التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر

قروض موسمي الشتاء والصيف	قروض تعليمي	قروض الزواج	قروض لغايات العلاج	صيانة المركبات وترخيصها
احتياجات اجتماعية أخرى	قروض استهلاكي	تطوير المنزل والأثاث	الطاقة البديلة	رفع مستوى المعيشة

الشكل رقم (3): أهم البنود والمؤشرات التي تعكس الأثر التنموي لقروض التعليم

زيادة فرص الحصول على التعليم العالي	رفع قيمة الذات نتيجة للحصول على درجة علمية (الثقة بالنفس)	زيادة مستوى الرفاه الاقتصادي للفرد وأسرته	زيادة فرص الحصول على وظيفة
تشجيع توجه أفراد الأسرة الأخرين نحو التعليم	تقليل فجوة التعليم داخل الأسرة	تقليل المشاكل والأمراض الاجتماعية	تقليل العبء المالي على الأسرة

الشكل رقم (4): أهم البنود والمؤشرات التي تعكس الأثر التنموي لقروض تطوير السكن

زيادة مستوى الرفاه المرتبط بنوع وجودة السكن	تحسين الوضع الاجتماعي للأسرة	رفع مستوى الاستقرار الأسري	تقليل العبء المالي لشراء سكن جديد
رفع قيمة السكن في حالة الرغبة بالبيع	زيادة مستوى الخصوصية لأفراد الأسرة	التقليل من التباين في مستوى السكن مع الجيران والأقارب	رفع إنتاجية أفراد الأسرة الناجم عن تحسين السكن

أبعاد الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر: حالة المؤسسة الفلسطينية

للإقراض والتنمية "فانن"

الشكل رقم (5): أهم البنود والمؤشرات التي تعكس الأثر التنموي لقروض العلاج والصحة

رفع جودة ونوعية الحياة بسبب تدني الألم والمعاناة	تقليل فرص تدهور الوضع الصحي وظهور أمراض جديدة	تقليل معاناة أسرة المقترض	زيادة الاستقرار النفسي للأسرة
منع انتشار العدوى بين أفراد الأسرة	رفع إنتاجية المقترض وقدرته على الأداء	تقليل فترة المعاناة لدى المريض	حفظ تكاليف العلاج

الشكل رقم (6): أهم البنود والمؤشرات التي تعكس الأثر التنموي لقروض الحاجات الاستهلاكية والاجتماعية

زيادة المشاركة في المناسبات الاجتماعية	تحسين مستوى الأجهزة المنزلية	زيادة مستوى الرفاه (مستوى المعيشة)	المساعدة في بناء أسرة جديدة
التقليل من معاناة الأسرة	التقليل من خلافات الأسرة المادية	التقليل من تباين الفجوة الاجتماعية مع الأقارب والجيران	المساعدة في خروج الأسرة من ضائقة مالية

الشكل رقم (7): أهم البنود والمؤشرات التي تعكس الأثر التنموي لقروض الطاقة المتجددة

تقليل حجم الإنفاق على الكهرباء	التقليل من عمليات انقطاع التيار الكهربائي وآثارها السلبية
رفع مستوى الأجهزة الكهربائية المنزلية	رفع مستوى الرفاه (مستوى المعيشة)
تعزيز البيئة الخضراء	ظهور أوجه انفاق جديدة نتيجة لتراجع فاتورة الكهرباء
إيجاد دخل إضافي بعد استرداد قيمة الخلايا الشمسية	تشجيع باقي أفراد الأسرة والمجتمع المحلي على استخدام الطاقة المتجددة

2.4 مؤشرات قياس الأثر التنموي للقروض الإنتاجية التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر

تشير العديد من الدراسات المتعلقة بالاستثمار وعوائده إلى أن الاستثمار في المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة له أثر إيجابي على عدة مستويات هي: الفرد والأسرة والمجتمع المحلي والاقتصاد الوطني (المعهد العربي للتخطيط، 2018). وقد يكون هذا الأثر أحد أبرز أسباب ظهور العديد من المؤسسات التمويلية الحكومية وغير الحكومية المعنية بتمويل هذه المشروعات ودعمها. ويزداد الأثر الإيجابي للخدمات المقدمة من المؤسسات التمويلية مع اتساع نشاطها، وزيادة عدد المستفيدين منها وعدد المشروعات الممولة وحجم التسهيلات الائتمانية التي تمنحها، وتنوع وشمولية خدماتها ومستوى الكفاءة في تقديمها. ونعرض فيما يلي أبرز مؤشرات الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر وقروضها الإنتاجية على مختلف المستويات (المعهد العربي للتخطيط، 2018) و(مقابله، 2018) و(Khandker, (Anton Simanowitz and Alice Walter, 2002) و(S,. Samad, H., and Khan, Z.H. 1998) (Magableh, I & Kharabsheh, R. و (2011).

1.2.4 مؤشرات قياس الأثر الاقتصادي على مستوى الفرد "رائد العمل وصاحب المشروع"

تستخدم دراسات تقييم الأثر الاقتصادي العديد من المؤشرات التي تعكس حجم الأثر التنموي للخدمات التمويلية وغير التمويلية التي تقدمها المؤسسات ذات العلاقة بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ومن أبرز هذه المؤشرات على مستوى رائد العمل قدرة المشروع الممول على زيادة مستوى دخله، رفع مستوى مهاراته الإنتاجية والفنية وبناء قدراته في مجال الإدارة، رفع مستوى الاستهلاك لديه، المساهمة في تسديد قروض أخرى على صاحب المشروع وحمايته من التعثر المالي، المساعدة في بناء علاقات تجارية مع أطراف وجهات جديدة، تحسين السجل الائتماني لدى البنوك، المساهمة في الحصول على تمويل من مصادر أخرى عند الحاجة، رفع معدل الادخار وحجم الودائع، تعزيز الروح الريادية والعمل لحساب النفس، تحسين مستوى ونوعية السكن، رفع مستوى الرفاه، رفع مستوى الإنتاجية، المساهمة في ظهور أفكار استثمارية لمشروعات جديدة، زيادة حجم الأصول، تقليل مخاطر الفقر، تحسن هيكل الموجودات والأصول، تحسن مستوى الأجهزة المستخدمة، توفر متطلبات الحياة، تغير هيكل الإنفاق ظهور بنود وأوجه إنفاق جديدة، وتحسن مستوى توجهه للسياحة الداخلية.

2.2.4 مؤشرات قياس الأثر الاقتصادي على مستوى الأسرة " أسرة رائد العمل"

تشمل مؤشرات قياس الأثر الاقتصادي على مستوى الأسرة (غير صاحب المشروع) ما يلي: قدرة المشروع على خلق فرص عمل لأفراد أسرة صاحب المشروع وزيادة دخلها، رفع مستوى مهارات العاملين من أفرادها في المشروع، تدريب العمالة من داخل الأسرة مما يسهل انتقالها إلى مشروعات أو وظائف أخرى أفضل، رفع مستوى الاستهلاك لديها، المساهمة في تسديد بعض القروض المترتبة عليها وحمايتها من التعثر المالي، مساعدة الأسرة في بناء علاقات تجارية مع أطراف وجهات جديدة، تحسين السجل الائتماني لأي من أفرادها لدى البنوك، رفع معدل الادخار وحجم الودائع للأسرة، تعزيز الروح الريادية والعمل لحساب النفس لدى أفرادها، تحسين مستوى ونوعية سكنها، رفع مستوى الرفاه لديها بشكل عام، المساهمة في ظهور أفكار استثمارية لمشروعات جديدة لأي من أفرادها، زيادة حجم أصولها، تقليل مخاطر الفقر عليها، تحسن هيكل الموجودات والأصول لديها، تحسن مستوى الأجهزة المستخدمة وتوفير متطلبات الحياة لديها، تغيير هيكل الإنفاق "ظهور بنود وأوجه إنفاق جديدة"، تحسن مستوى توجهها للسياحة الداخلية، وزيادة قدرتها على اتخاذ القرارات الاقتصادية، توفير احتياطي للاحتياجات المفاجئة والاستثنائية لديها (أنظر في ذلك المحرور ومقابله، 2006 والمعهد العربي للتخطيط، 2018).

3.2.4 مؤشرات قياس الأثر الاقتصادي على مستوى المجتمع المحلي والاقتصاد الوطني

تشمل مؤشرات قياس الأثر الاقتصادي على مستوى المجتمع المحلي والاقتصاد الوطني قدرة المشروع على تدريب القوى العاملة الوطنية - من غير أفراد الأسرة - وانتقالها إلى مشروعات أو وظائف أخرى، تقليل التباين في مستويات الدخل في المجتمع، تطوير مشروع أخرى قائمة من خلال الروابط الأمامية والخلفية، المساهمة في خلق طلب على سلعة معينة إقامة مشروع جديد، توفير سلع وخدمات بأسعار مناسبة لجميع فئات المستهلكين، خلق فرص عمل جديدة لأبناء المجتمع المحلي، تعزيز مستوى التنوع، زيادة خيارات المستهلك في المنطقة، تنمية المنطقة التي يمارس بها المشروع نشاطه، التقليل من الوقت والجهد اللازمين للحصول على السلعة من قبل المستهلكين في المنطقة، زيادة الصادرات، الإحلال محل المستوردات، تعزيز الروح الريادية والتوجه نحو العمل الحر لدى أبناء المجتمع المحلي، دعم الموازنة العامة للدولة من خلال ما يدفع من رسوم وضرائب، زيادة الإنتاج المحلي، وتعزيز دور المرأة في الأسرة.

4.2.4 مؤشرات قياس الأثر الاجتماعي على مستوى رائد العمل والأسرة والمجتمع

تتنوع الآثار الاجتماعية للخدمات التمويلية وغير التمويلية لتشمل تلك التي تتعلق بصاحب المشروع وأسرته، إضافة إلى الآثار المتوقعة على المجتمع المحلي. ومن أهم هذه الآثار على مستوى رائد العمل (صاحب المشروع) ما يرتبط بتراجع ثقافة العيب والاندماج الاجتماعي وبناء علاقات

جديدة والثقة بالنفس. وتشتمل أبعاد الأثر الاجتماعي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الممولة على مستوى أسرة راند العمل والمجتمع المحلي مساهمة هذه المشروعات في رفع مستوى الأمان الاجتماعي والمستوى المعيشي وظروف السكن والأمن الغذائي لأفراد الأسرة، توثيق العلاقات الأسرية وتقليل المشاكل بين أفرادها، المساهمة في الاندماج الاجتماعي والتخلص من ثقافة العيب والمساهمة في رفع مستوى الثقة بالنفس وإعلاء قيمة الذات عند أفراد الأسرة وأبناء المجتمع المحلي العاملين في المشروع، المساهمة في توفير سلع للطبقة الفقيرة من أبناء المجتمع المحلي، المساهمة في الزواج وتكوين أسرة جديدة، تعزيز علاقات الأسرة مع العملاء والموردين، بناء صداقات جديدة ونافمة، تقليل أوقات الفراغ أفراد الأسرة العاملين في المشروع، تراجع بعض الأمراض الاجتماعية، تعزيز فرص المشاركة في المناسبات الاجتماعية، توزيع المسؤولية بين قطبي الأسرة "الزوج والزوجة" زيادة مساهمة المرأة في نفقات الأسرة وتعزيز دورها في الأسرة وفي التنمية، رفع مستوى التحاق أفراد الأسرة بالمؤسسات التعليمية، المساهمة في رفع معدلات المشاركة في نشاطات وجمعيات تعاونية وخيرية، المساهمة في تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة، رفع مستوى المعيشة لواحد أو أكثر من كبار السن في الأسرة، تحسين المكانة الاجتماعية لصاحب المشروع وللأسرة في المنطقة، وزيادة القدرة على اتخاذ القرارات الاجتماعية للأسرة.

وفي إطار استعراض نتائج بعض الدراسات في هذا المجال، فقد أثبتت دراسة مؤسسة بلانت فاينانس (2008) أن تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة يساعد على زيادة دخل الفئات الفقيرة، وفي رفع وتحسين المستوى الصحي للأسرة الفقيرة، ويساهم بشكل مباشر في استمرارية المشروع، وأنه بدون إتاحة هذا التمويل سوف تتعرض معظم هذه المشروعات إما للتوقف أو للفشل، حيث يساعد بشكل مباشر أيضاً على زيادة رأس مال المشروع ومن ثم زيادة احتمالات التوسع. وبالرغم من وجود علاقة بين تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمستوى التعليمي للأسرة إلا أن الدراسة أثبتت أن هذه العلاقة عكسية، وقد فسرت ذلك باضطرار الأسرة إلى إجبار بعض أو كل أولادهم على العمل في سن مبكرة لتحسين دخل الأسرة. كما بينت الدراسة وجود علاقة بين تمويل المشروعات الصغرى ومستوى سكن الأسرة، وربما يعود هذا إلى أن معظم ما يتوفر من دخل للأسرة يتم صرفه على الاحتياجات الأساسية من مأكّل وملبس وعلاج.. الخ، وحتى إذا ما استطاعت الأسرة توفير مبلغ مالي زائد عن الحاجة فعالباً ما يتم ادخاره لمواجهة أية أزمات طارئة. وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تحديد مصادر جديدة لرؤوس الأموال لمؤسسات التمويل، والسماح للمؤسسات التمويلية بتجميع المدخرات من الفقراء، وإعادة النظر في أسعار الفائدة العالية على القروض الممنوحة، وتفعيل دور الشركات المتخصصة في الاستعلاء الائتماني، ومعالجة الروح التشككية السائدة في أوساط المستفيدين حول صحة مطابقة هذه المنتجات لأصول الشريعة الإسلامية وقواعدها، وأخيراً، تكييف وتحويل مجموعة المنتجات التمويلية ونماذج التشغيل من أجل تلبية احتياجات الفقراء

بوصفهم الشريحة المستهدفة، والاهتمام بقياس الأداء الاجتماعي حتى تتأكد من أنها حققت الهدف المنشود من وجودها وأنها بالفعل تقدم منتجات وخدمات مالية تساعد الفئة المستهدفة على الخروج من دائرة الفقر. كما أوصت الدراسة بتعزيز دور مؤسسات التمويل في تقديم خدمات الدعم الفني وخدمات تطوير الأعمال للمستفيدين.

وفي دراسة أخرى (جامعة عين شمس، 2010)، تم استخدام مؤشرات تدل على الدور الاقتصادي لمؤسسات التمويل المتخصصة بتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ومن أبرز هذه المؤشرات: نسبة القروض من هذه المؤسسات إلى إجمالي الإقراض المصرفي، نسبة هذه القروض إلى الناتج المحلي، التوزيع القطاعي للقروض والخدمات المقدمة، التوزيع الجغرافي للقروض والخدمات المقدمة، نسبة مساهمة ناتج القرض في الدخل الشهري لأسرة المقترض، توزيع القروض حسب الجنس (قروض ممنوحة لنساء أو لعائلات تعيلها نساء مقابل قروض ممنوحة للذكور). كما استخدمت الدراسة مجموعة من مؤشرات على المخاطر والاستقرار المالي ومن أهمها: نسبة مخصص الديون المشكوك فيها من المحفظة القائمة، نسبة التحصيل إلى مجموع الأقساط المستحقة، حجم الديون التي تشطب أو تعدم سنوياً وتراكمياً ونسبتها إلى إجمالي القروض الممنوحة سنوياً وإجمالياً، نسبة القروض إلى قاعدة رأس المال مصادر التمويل (الهيكل التمويلي) وأوزانها، مركز السيولة في كل مؤسسة (نسبة النقد المتاح إلى مجموع النفقات التشغيلية، وصافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية)، مؤشرات الاستدامة المالية (الإيرادات من الفوائد والعمولات إلى إجمالي النفقات التشغيلية)، الكفاءة التشغيلية (إجمالي النفقات التشغيلية إلى حجم وعدد القروض القائمة والممنوحة سنوياً، وكلفة القرض وإنتاجية موظف الإقراض في هذه المؤسسات). ومن أبرز توصيات هذه الدراسة تحفيز مؤسسات الإقراض المتخصصة على التوسع في الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهذا يتطلب ابتكار وتطوير منتجات جديدة بسقوف ائتمانية كبيرة نسبياً إذا ما قورنت مع متوسط القروض الممنوحة حالياً في معظم هذه المؤسسات. ومن شأن هذا التوجه أن ينقل نشاط هذه المؤسسات بشكل أسرع وأنجع لدائرة الأثر التنموي دون أن تفقد دورها الاجتماعي والإنساني التقليدي. كما أوصت الدراسة بالعمل مع مؤسسات ضمان الإقراض الخاصة من أجل توسيع نطاق تغطية المخاطر وبناء القدرات وتنفيذ الأنشطة الداعمة الأخرى لتشمل مؤسسات الإقراض المتخصصة.

وأشارت دراسة أخرى (الدماغ، 2010) إلى أنه يمكن للجهات الممولة والمانحة زيادة أثر الخدمات المالية للقراء عن طريق إعطاء أولوية للانتشار على نطاق واسع وتقديم الدعم للمؤسسات المالية التي تستطيع تحقيق الاستدامة والنمو، الاستثمار في نطاق واسع من المؤسسات المالية الواعدة لضمان الوصول إلى الزبائن في مستويات الدخل المتعددة مع زيادة عدد الزبائن/العملاء قدر الإمكان، تشجيع الاستدامة والأثر ومتابعة أداء مؤسسات التمويل، تشجيع أبحاث السوق لتطوير الفهم حول احتياجات الزبائن وتفضيلاتهم والعوائق التي تمنع القراء من

استغلال الخدمات المالية على الوجه الأمثل، ودعم المؤسسات النشيطة التي تطور آليات ومنتجات تلبى احتياجات الزبائن. (أنظر في ذلك Donald and Sebstad 2002).

وفي دراسة قام بها المعهد العربي للتخطيط لتقييم الأثر التنموي لصندوق التنمية والتشغيل في الأردن عام 2017، توصلت الدراسة إلى الخدمات التمويلية "القروض" التي منحها الصندوق أدت إلى آثار اقتصادية إيجابية كبيرة على المستفيدين، حيث أدت هذه القروض بشكل رئيسي إلى رفع إنتاجية صاحب المشروع (مهارات إنتاجية)، وبناء قدراته في مجال الإدارة (مهارات إدارية)، وزيادة حجم الأصول لدى أصحاب المشروعات الممولة، وزيادة مستوى دخولهم وحجم إنفاقهم الاستهلاكي، وتعزيز الروح الريادية والتوجه نحو العمل الحر، ورفع مستوى الاستهلاك، وبناء علاقات تجارية مع أطراف جديدة، وتقليل مخاطر الفقر، ورفع مستوى الرفاه بشكل عام. وقد ساعدت المشروعات الممولة من قبل الصندوق أيضاً في ظهور أفكار استثمارية لمشروعات جديدة يمكن تأسيسها لتكون مكملة للمشروعات الحالية وتستفيد من الروابط الأمامية والخلفية لهذه المشروعات. وكان حجم الأثر على مستوى صاحب المشروع إيجابياً ولكن متواضعاً فيما يخص بعض مؤشرات الأثر، أهمها: دور القروض في تحسين مستوى ونوعية سكن صاحب المشروع، تحسن مستوى الأجهزة المستخدمة، تغيير هيكل الموجودات والأصول لدى صاحب المشروع، تغيير هيكل الإنفاق وظهور بنود وأوجه إنفاق جديدة، المساهمة في تسديد قروض أخرى والحماية من التعثر، تحسين السجل الائتماني لصاحب المشروع لدى البنوك، رفع معدل الادخار وحجم الودائع لصاحب المشروع، زيادة التوجه للسياحة الداخلية، والمساهمة في الحصول على تمويل من مصادر أخرى من خلال استخدام المشروع وأصوله الثابتة كضمان. أما بخصوص الآثار التنموية للمشروعات الممولة على مستوى الأسرة، فقد توصلت الدراسة إلى أن جميع المشروعات الممولة من قبل الصندوق تركت آثار اقتصادية إيجابية على أسرة صاحب المشروع بغض النظر عن جنس صاحب المشروع وتصنيفه ضمن الفئات المستفيدة، إلا أن مؤشر الآثار الاقتصادية للمشروعات المملوكة من قبل الإناث كان أعلى من نظيره للمشروعات المملوكة للذكور. وبينت الدراسة أن المشروعات الممولة ساهمت في زيادة دخل الأسرة غير صاحب المشروع، ورفع مستوى الاستهلاك للأسرة، وفي تقليل فرص تعرض الأسرة لمخاطر الفقر، وفي تحسين مستوى الأجهزة المستخدمة وتوفير متطلبات الحياة لدى الأسرة، وفي زيادة القدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية للأسرة، وفي تغيير هيكل الإنفاق وظهور بنود وأوجه إنفاق جديدة لدى الأسرة، وفي توفير احتياطي للاحتياجات المفاجئة والاستثنائية للأسرة، وفي خلق فرص عمل للأسرة (تشغيل بعض أفرادها). ومن جهة أخرى، ساهمت - بشكل بسيط - في زيادة المدخرات وتحسين السجل الائتماني لبعض أفراد الأسرة، وفي تسديد الأسرة لبعض التزاماتها المالية السابقة غير المرتبطة بالمشروع، وفي تغيير حجم وهيكل الأصول التي يمتلكها بعض أفراد الأسرة، كما ساهمت في تدريب بعض أفراد الأسرة وتيسير انتقالهم إلى وظائف أخرى في مشروعات أخرى.

أما بخصوص الآثار الاقتصادية على مستوى المجتمع المحلي والاقتصاد الكلي، أشارت الدراسة إلى أن القروض الممنوحة ساهمت في حل المشكلات التي واجهت المشروع خلال مراحل دورة حياته المختلفة وزادت من استمراريته، كما ساهمت في تعزيز الروح الريادية والتوجه نحو العمل الحر لدى بعض أبناء المجتمع المحلي، وفي تقليل الوقت والجهد اللازمين للحصول على السلعة من قبل العملاء في المنطقة، وفي زيادة رأس مال المشروع ورفع طاقته الإنتاجية، وفي رفع القيمة السوقية للمشروع ورفع إيرادات وربحية المشروع لا سيما في حالة الحصول على التمويل بالوقت والحجم المناسبين. أما النتائج المتعلقة بالآثار الاجتماعية للمشروعات الممولة على مختلف المستويات، فقد تضمنت إعلاء قيمة الذات ورفع مستوى المعيشة، ورفع مستوى الثقة بالنفس ورفع مستوى احترام الذات والتخلص من ثقافة العيب، تقليل أوقات الفراغ وتبعاتها السلبية، ورفع مستوى الأمن الغذائي لصاحب المشروع.

وبينت الدراسة التي أعدها المعهد العربي للتخطيط لتقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للخدمات التمويلية وغير التمويلية قام بتقديمها لصالح صندوق الرفد في سلطنة عمان الدور الاقتصادي والاجتماعي لصندوق الرفد على كافة المستويات (المعهد العربي للتخطيط، 2018). وكان من أبرز النتائج ما يلي: (1) ساهمت المشروعات الممولة من الصندوق في رفع مستوى الثقة بالنفس واحترام الذات، وتقليل أوقات الفراغ لدى صاحب المشروع وتبعاتها السلبية، وفي بناء صداقات جديدة ونافعة للمستفيدين (المستهلكين والعمال)، وفي تحسين المكانة الاجتماعية لصاحب المشروع في المنطقة، وفي تعزيز علاقات صاحب المشروع مع بعض رواد الأعمال الآخرين والموردين، كما ساعدت في الاندماج الاجتماعي لصاحب المشروع في المجتمع. (2) هناك علاقة طردية بين قدرة المشروع على النمو وحجم الآثار الاقتصادية والاجتماعية، حيث كانت المشروعات التي حققت نمواً في كل من رأس المال وعدد العمالة هي الأكثر تأثيراً بشكل إيجابي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، تلتها المشروعات التي حققت نمواً في رأس المال، ثم المشروعات التي حققت نمواً عدد العمال، فالمشروعات التي حققت نمو في رأس المال أو عدد العمال.

خامساً: نتائج تقييم الدور التنموي للمؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية

1.5 نتائج تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقروض غير الإنتاجية التي تقدمها مؤسسة فاتن

تقوم مؤسسة فاتن بتقديم خمسة قروض غير إنتاجية لتغطية بعض الاحتياجات التمويلية للمواطن الفلسطيني في مختلف المحافظات. وتتعلق هذه الاحتياجات بالتعليم (قروض التعليم) والصحة (قروض الصحة) والطاقة المتجددة (قروض الطاقة المتجددة) وتطوير وتحسين وتهيئة السكن (قروض تجسين السكن) والاحتياجات الاستهلاكية الأساسية (قروض الحاجات الأساسية). ويتضح من طبيعة القروض السالفة الذكر أنها لا تولد عائداً مالياً مباشراً وقصير الأجل على غرار

القروض الإنتاجية التي تستخدم لتأسيس مشروعات استثمارية تساعد في زيادة الدخل وخلق فرص عمل للمستفيد أو لأحد أفراد أسرته على أقل تقدير. وعليه، يعرض هذا الجزء نتائج تقييم عينة الدراسة للآثار الاقتصادية والاجتماعية لكل قرض من القروض غير الإنتاجية التي حصلوا عليها، حيث طُلب من المستفيدين من كل قرض من القروض الخمسة الإجابة على ثمانية أسئلة تعكس المنافع التي حققها كل قرض للمستفيد و/أو لأسرته.

1.1.5 نتائج تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض التعليم

يبين الجدول رقم (4) نتائج استقراء آراء المستفيدين حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض التعليم التي حصلوا عليها. ويتضح من النسب الواردة في الجدول (نسبة من أجابوا بنعم على كل بند من البنود المتعلقة بقرض التعليم) أن أكثر من 90% ممن حصلوا على قروض التعليم أفادوا بأن هذه القروض ساهمت بشكل كبير في زيادة فرص المستفيدين أو أي من أفراد أسرهم بالحصول على التعليم العالي، رفع قيمة الذات وزيادة الثقة بالنفس لمن حصلوا على مستويات تعليمية أعلى نتيجة للقرض، تقليل العبء المالي على الأسرة حيث لم تضطر الأسرة إلى تقليل الإنفاق على الحاجات الأساسية والضرورية لتغطية نفقات التعليم، كما قللت هذه القروض من فرص لجوء الأسرة للاقتراض من حين لآخر أو اللجوء للدين لتغطية النفقات الاستهلاكية. ومن ناحية أخرى، أشار حوالي 80-90% من المستفيدين إلى أن قروض التعليم ساهمت في تشجيع باقي أفراد الأسرة للتوجه نحو إكمال دراستهم والحصول على التعليم العالي، وقللت من فجوة التعليم بين أفراد الأسرة، كما ساهمت في زيادة فرص الحصول على وظيفة. ويتضح من الجدول عدم وجود اختلافات جذرية في ترتيب الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض التعليم تبعاً لجنس المستفيد، حيث كانت نتائج الإناث مماثلة في الترتيب للنتائج السابقة، إلا أن الذكور ركزوا أكثر على دور قروض التعليم في تقليل فجوة التعليم بين أفراد الأسرة (المرتبة الثالثة). ويُلاحظ من الجدول ارتفاع النسب في حالة الإناث مقارنة بالذكور في أغلب البنود.

أبعاد الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر: حالة المؤسسة الفلسطينية

للإقراض والتنمية "فانن"

الجدول رقم (4): الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض التعليم حسب جنس المستفيد

البيان	الجميع (%)	ذكور (%)	إناث (%)
زاد فرص الحصول على التعليم العالي	95.2	96.3	94.5
رفع قيمة الذات نتيجة للحصول على درجة علمية (الثقة بالنفس)	91.7	90.7	92.3
قلل من العبء المالي على الأسرة	90.3	87.0	92.3
شجع توجه أفراد الأسرة الآخرين نحو التعليم	87.6	85.2	89.0
قلل من فجوة التعليم داخل الأسرة	85.5	90.7	82.4
زادت فرص الحصول على وظيفة	82.1	85.2	80.2
زاد مستوى الرفاه الاقتصادي	70.3	59.3	76.9
قلل من المشاكل والأمراض الاجتماعية	62.8	57.4	65.9
المتوسط	83.2	81.5	84.2

المصدر: حسابات الباحث من نتائج استبانة الدراسة.

2.1.5 نتائج تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض تحسين السكن

تشير البيانات المتعلقة بتقييم المستفيدين لآثار قروض تحسين السكن إلى أن هذه القروض ساهمت بالدرجة الأولى (النسبة أعلى من 90%) في زيادة مستوى الرفاه الناجم عن تحسين نوع ومواصفات السكن، زيادة مستوى الاستقرار الأسري، وزيادة مستوى الخصوصية الناجمة عن اتساع مساحة المسكن. وقد ساهمت قروض تحسين السكن بالدرجة الثانية في تقليل العبء المالي على الأسرة، رفع القيمة السوقية للسكن (بعد تحسينه وتطويره و/أو توسعته)، والتقليل من التباين في مستويات السكن بين المستفيدين وغيرهم من أبناء الأسرة أو الحي، أنظر الجدول رقم (5). ويلاحظ من الجدول التشابه الكبير في ترتيب معظم الآثار الناجمة عن القرض عند كل من الذكور والإناث، إلا أن الذكور ركزوا أكثر على دور القرض في "تحسين الوضع الاجتماعي للأسرة".

الجدول رقم (5): الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض تحسين السكن حسب جنس المستفيد

البيان	الجميع (%)	ذكور (%)	إناث (%)
زاد مستوى الرفاه المرتبط بنوع وجودة السكن	92.1	89.9	94.3
زاد الاستقرار الأسري	92.1	91.1	93.1
زاد مستوى الخصوصية لأفراد الأسرة	92.4	91.8	93.1
تقليل العبء المالي لشراء مسكن جديد	89.9	88.6	91.2
رفع قيمة السكن في حالة الرغبة بالبيع	87.7	84.8	90.6
قلل من التباين في مستوى السكن مع الجيران والأقارب	86.4	84.2	88.7
حسن من الوضع الاجتماعي للأسرة	89.3	90.5	88.1
رفع إنتاجية أفراد الأسرة الناجم عن تحسن السكن	70.3	70.9	69.8
المتوسط	87.5	86.5	88.6

المصدر: حسابات الباحث من نتائج استبانة الدراسة.

3.1.5 نتائج تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض الطاقة المتجددة

يبين الجدول (6) الآثار الواضحة التي تركتها قروض الطاقة المتجددة على أفراد عينة الدراسة الذين استفادوا من هذه القروض، حيث أشار ما يزيد عن 90% منهم إلى أن هذه القروض ساهمت في تعزيز البيئة الخضراء، رفع مستوى الرفاه لدى أسرة المستفيد، التقليل من عمليات انقطاع التيار الكهربائي عن المنزل، وتشجيع أفراد الأسرة الآخرين على استخدام الطاقة المتجددة. كما يبين الجدول أن هذه القروض ساهمت -بالدرجة الثانية- في تقليل حجم الإنفاق على الكهرباء (انخفاض فاتورة الكهرباء) وإعادة توجيه الإنفاق إلى مجالات أخرى. ويتضح من الجدول أيضاً عدم تفاوت النسب بين الذكور والإناث، إلا أن الإناث أعطت أهمية كبيرة لدور هذه القروض في تحسين مستوى الرفاه وتقليل قيمة فاتورة الكهرباء، في الوقت الذي أكد فيه الذكور على دورها في تعزيز البيئة الخضراء وتقليل عدد مرات انقطاع التيار الكهربائي.

أبعاد الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر: حالة المؤسسة الفلسطينية

للإقراض والتنمية "فانن"

الجدول رقم (6): الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض الطاقة المتجددة حسب جنس المستفيد

البيان	الجميع (%)	ذكور (%)	إناث (%)
تعزير البيئة الخضراء	95.7	96.9	92.9
رفع مستوى الرفاه بشكل عام	91.3	87.5	100.0
قلل من عمليات انقطاع التيار الكهربائي	91.3	93.8	85.7
شجع أفراد الأسرة الآخرين على استخدام الطاقة المتجددة	91.3	93.8	85.7
قلل حجم الإنفاق على الكهرباء	89.1	84.4	100.0
ظهور أوجه إنفاق جديدة نتيجة لتراجع فاتورة الكهرباء	76.1	71.9	85.7
زاد من عدد الأجهزة الكهربائية المنزلية	63.0	62.5	64.3
إيجاد دخل إضافي بعد استرداد قيمة الخلايا الشمسية	58.7	56.3	64.3
المتوسط	82.1	80.9	84.8

المصدر: حسابات الباحث من نتائج استبانة الدراسة.

4.1.5 نتائج تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض الصحة

تشير نتائج استقراء آراء المستفيدين حول الآثار الناجمة عن قروض الصحة التي حصلوا عليها أن ما يزيد عن 95% ممن حصلوا على هذه القروض أفادوا بأن قروض الصحة ساهمت في رفع جودة ونوعية الحياة بسبب مساهمتها في تقليل الألم والمعاناة، كما ساهمت في زيادة الاستقرار النفسي للأسرة، وتقليل فترة المعاناة لدى المريض، أنظر الجدول رقم (7). ويُلاحظ من الجدول أن النسبة لم تقل عن 66% في أي من البنود الواردة في الجدول. كما يُلاحظ من الجدول أن تقييم الذكور لجميع البنود كان أعلى من تقييم الإناث، وهذا يعني أن تأثير قروض الصحة على الذكور وأسره كان أعلى من تأثيره على الإناث وأسره (وفقاً لرأي المستفيدين أنفسهم).

الجدول رقم (7): الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض الصحة الذي حصل عليها المستفيد حسب الجنس

البيان	الجميع (%)	ذكور (%)	إناث (%)
رفع جودة ونوعية الحياة بسبب تدني الألم والمعاناة	95.8	100.0	92.9
زيادة الاستقرار النفسي للأسرة	95.8	100.0	92.9
قلل فترة المعاناة لدى المريض	95.8	100.0	92.9
قلل فرص تدهور الوضع الصحي وظهور أمراض جديدة	87.5	90.0	85.7
قلل معاناة أسرة المقرض	83.3	90.0	78.6
رفع إنتاجية المقرض وقدرته على الأداء	83.3	90.0	78.6
قلل من تكاليف العلاج	87.5	90.0	85.7
منع انتشار العدوى بين أفراد الأسرة	66.7	50.0	78.6
المتوسط	87.0	88.8	85.7

المصدر: حسابات الباحث من نتائج استبانة الدراسة.

5.1.5 نتائج تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض الحاجات الأساسية

تركت قروض الحاجات الأساسية التي تمتاز بتنوعها وتنوع أوجه إنفاقها آثار إيجابية عديدة على المستفيدين وعلى أسرهم، لا سيما وأنها قد تُوجه لشراء بعض مستلزمات المنزل و/أو لحل مشاكل مالية مؤقتة يعاني منها المستفيد أو أسرته و/أو لبناء أسرة جديدة من خلال الزواج وغيره. وتشير النسب الواردة في الجدول رقم (8) إلى أن حوالي 94.4% من المستفيدين من هذه القروض أشاروا إلى أن قرض الحاجات الأساسية ساعد في خروج المستفيد أو أسرته من ضائقة مالية وإن كانت بسيطة أو مؤقتة، كما بين ما يزيد عن 80% من المستفيدين أن هذه القروض قللت من معاناة المستفيد وأسرته، كما قللت من احتمالية نشوء خلافات مادية في الأسرة. ويبين الجدول كذلك عدم وجود تباين في ترتيب البنود المبينة في الجدول عند كل من الذكور والإناث، إلا أن النسب المقابلة للإناث كانت أعلى من نظيراتها عند الذكور (استفادة الإناث أكبر من استفادة الذكور).

أبعاد الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر: حالة المؤسسة الفلسطينية

للإقراض والتنمية "فانن"

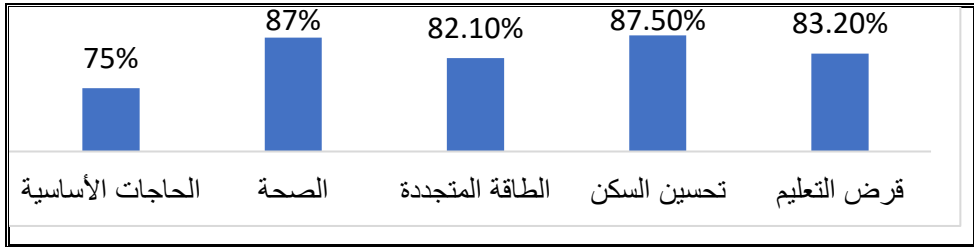
الجدول رقم (8): الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض الحاجات الأساسية حسب الجنس

البيان	الجميع (%)	ذكور (%)	إناث (%)
ساعد في خروج الأسرة من ضائقة مالية	94.4	93.6	95.3
قلل من معاناة الأسرة	86.3	82.2	91.4
قلل من خلافات الأسرة المادية	83.9	82.8	85.2
زاد مستوى الرفاه بشكل عام (مستوى المعيشة)	77.5	77.7	77.3
حسن مستوى الأجهزة المنزلية	70.2	68.8	71.9
قلل من تباين الفجوة الاجتماعية مع الأقارب والجيران	67.0	65.6	68.8
زاد من المشاركة في المناسبات الاجتماعية	68.8	70.7	66.4
ساعد في بناء أسرة جديدة	52.3	54.1	50.0
المتوسط	75.0	74.4	75.8

المصدر: حسابات الباحث من نتائج استبانة الدراسة.

وفي نهاية تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على حصول بعض أفراد عينه الدراسة على القروض غير الإنتاجية بأنواعها المختلفة، فقد تم مقارنة قيمة المؤشر العام للآثار الاقتصادية والاجتماعية لكل قرض من القروض الخمسة التي تمنحها المؤسسة (تتراوح قيمة المؤشر بين 0-100%)، أنظر الشكل رقم (8). ووفقاً لآراء المستفيدين من كل قرض من القروض غير الإنتاجية، كان قرض تحسين السكن الأكثر تأثيراً على المستفيدين وعلى أسرهم (قيمة المؤشر الكلي = 87.5%)، وجاء في المرتبة الثانية قرض الصحة (قيمة المؤشر الكلي = 87%)، ثم قرض التعليم = 83.2%)، ثم قرض الطاقة المتجددة، وجاء في المرتبة الأخيرة قرض الحاجات الأساسية.

الشكل رقم (8): مؤشر الأثر الكلي للقروض غير الإنتاجية والمؤشر العام



من جانب آخر، تم مقارنة حجم مؤشر الآثار الكلية (الاقتصادية والاجتماعية) لكل قرض من القروض الخمسة التي تمنحها المؤسسة، ولكن حسب جنس المستفيد والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي، أنظر الجدول رقم (9). ويتضح من الجدول على سبيل المثال ما يلي: (1) كان تأثير قروض الصحة هو الأعلى عند المستفيدين من الذكور، يليه قرض تحسين السكن. أما عند الإناث، فقد كان

إيهاب مقابله

قرض تحسين السكن هو الأكثر تأثيراً. (2) كانت الآثار الناجمة عن قروض الصحة هي الأعلى عند فئة "أعزب وعزباء"، بينما كان قرض التعليم الأكثر تأثيراً على فئة المتزوجون (وهذا منطقي جداً)، بينما كان قرض تحسين السكن أكثر تأثيراً على فئة الأرامل والمطلقون. (3) كانت قروض الصحة الأكثر تأثيراً على جميع الفئات التعليمية باستثناء فئة "ثانوي" وفئة "الدراسات العليا" حيث كانت قروض التعليم هي الأكثر تأثيراً على حياة هذه الفئات وعلى أسرهم.

الجدول رقم (9): مؤشر الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقروض غير الإنتاجية التي تقدمها مؤسسة فاتن حسب خصائص المستفيد (%)

البيان	قرض التعليم	تحسين السكن	الطاقة المتجددة	الصحة	الحاجات الأساسية	المتوسط العام
الجميع	83.2	87.5	82.1	87	75	82.96
ذكور	81.5	86.5	80.9	88.8	74.4	82.42
إناث	84.2	88.6	84.8	85.7	75.8	83.82
الحالة الاجتماعية						
أعزب	80.7	90.1	82.3	96.9	70.7	84.14
متزوج	88.8	87	82	85	75.9	83.74
الأرامل والمطلقون	75	87.5	0	0	84.1	49.32
المستوى التعليمي						
أقل من إعدادي	75	87.5	62	100	80.4	80.98
إعدادي	87.5	86.7	50	93.7	74.1	78.4
ثانوي	91.7	87.8	76.8	81.3	77	82.92
دبلوم	88.9	90.6	86.4	100	83.3	89.84
جامعة	87.7	90.6	88.2	93.8	71.8	86.42
دراسات عليا	83.3	78.6	87.5	0	65.6	63

المصدر: حسابات الباحث من نتائج استبانة الدراسة. تتراوح النسبة بين 0% و 100%.

وبعد ملاحظة ارتفاع قيمة مؤشر الأثر لكل قرض من القروض غير الإنتاجية وارتفاع قيمة المؤشر الكلي لجميع القروض، فقد أصبح من السهل الاعتراف بالدور التنموي والريادي الذي تلعبه مؤسسة فانن لدعم جهود التنمية المحلية وتنمية المجتمع ودعم الاقتصاد الفلسطيني وفقاً لقدراتها البشرية والمالية. وفي إطار البحث عن السبل التي يمكن من خلالها تعزيز الآثار التنموية للقروض غير الإنتاجية التي تقدمها مؤسسة فانن، فقد تم استقرار آراء المستفيدين من هذه القروض في عينة الدراسة حول مقترحاتهم لتحسين استفادتهم واستفادة كافة الفئات المستهدفة من القروض غير الإنتاجية التي تقدمها المؤسسة، أنظر الجدول رقم (10). وقد كان من أبرز المقترحات التي قدمها المستفيدون هي: ضرورة العمل على توفير منتج القرض الحسن (بدون فائدة)، إضفاء مزيد من المرونة عند تحديد قيمة القروض الاجتماعية (سقف القرض)، مزيد من المرونة في تحديد شروط منح هذه القروض لتلائم طبيعة المستفيدين وأوضاعهم واحتياجاتهم الملحة، مزيد من المرونة في تحديد فترة السداد (شروط أسهل)، ضرورة إيجاد منتجات تمويلية "قروض" خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة وبشروط خاصة، وإيجاد قروض اجتماعية جديدة لتغطي مختلف الاحتياجات التمويلية للأسرة الفلسطينية الفقيرة (توسيع نطاق قروض الحاجات الأساسية).

الجدول رقم (10): التوزيع النسبي للمستفيدين حسب مقترحاتهم لتحسين الاستفادة من القروض التي تقدمها مؤسسة فانن

البيان	الجميع (%)	ذكور (%)	إناث (%)
إيجاد منتج القرض الحسن	92.8	92.1	93.8
مرونة في قيمة القروض الاجتماعية (سقف القرض)	88.6	86.4	91.8
مرونة شروط الإقراض لتلائم طبيعة المستفيدين	88.5	88.1	89.1
مرونة في تحديد فترة السداد	86.3	85.6	87.4
منتجات خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة وبشروط خاصة	86.1	86.1	86.0
إيجاد قروض اجتماعية جديدة لتغطي مختلف الاحتياجات	85.8	86.4	85.0
مرونة في التعامل مع حالات التعثر في السداد	85.5	85.7	85.1
مرونة في تحديد فترة السماح	85.0	83.6	87.1
الإسراع في اتخاذ القرار الائتماني (تقليل فترة الانتظار)	84.5	83.2	86.4
منتجات جديدة للأرامل والمطلقات والأيتام	80.9	79.5	82.8
التركيز أكثر على أدوات التمويل الإسلامي	80.7	79.8	82.1
مزيد من الحملات التسويقية للقروض الاجتماعية	77.3	77.1	77.6
توفير وحدة تمويل متنقلة	66.4	66.1	66.8
المتوسط	83.7	83.1	84.7

المصدر: حسابات الباحث من نتائج استبانة الدراسة.

من جانب آخر، فقد بات من الضروري أن تعمل المؤسسة على توفير مزيد من المرونة في التعامل مع حالات التعثر في السداد وإضفاء مزيد من المرونة في تحديد فترة السماح، ضرورة الإسراع في اتخاذ القرار الائتماني (تقليل فترة الانتظار)، ابتكار منتجات تمويلية جديدة للأرامل والمطلقات والأيتام وأبناء الشهداء، إيجاد قروض جديدة لتغطية نفقات الزواج وسداد الدين "الغارمين" والأعياد وغيرها، التركيز أكثر على أدوات التمويل الإسلامي، تنظيم المزيد من الحملات التسويقية للقروض الاجتماعية (التوعوية)، وتوفير وحدة تمويل متنقلة لتصل إلى مختلف مناطق الدولة.

2.5 نتائج تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقروض الإنتاجية التي تقدمها مؤسسة فاتن

يعرض هذا الجزء نتائج تحليل نتائج تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغيرة والصغيرة الممولة من قبل مؤسسة فاتن، ويشتمل التحليل أثر هذه المشروعات على كل من المستفيد "رائد العمل أو صاحب المشروع"، الأسرة "أسرة صاحب المشروع"، والمجتمع المحلي والاقتصاد الوطني. ويشمل التحليل أيضاً توضيحاً لقوة واتجاه العلاقة بين مؤشرات الآثار الاقتصادية والاجتماعية وبين خصائص صاحب المشروع وخصائص المشروعات الممولة وبعض العوامل الأخرى، مثل: نوع برنامج التمويل والمحافظة التي يمارس بها المشروع نشاطه، ونطاق السوق.

1.2.5 نتائج تقييم الآثار الاقتصادية للمشروعات للقروض الإنتاجية على مستوى صاحب المشروع

تشير نتائج تحليل وتقييم الآثار الاقتصادية للمشروعات الممولة من مؤسسة فاتن إلى وجود آثار إيجابية واضحة للقروض الإنتاجية التي تقدمها المؤسسة على المستفيدين وأصحاب المشروعات القائمة بمختلف أحجامها، إلا أن حجم وقوة هذه الآثار يرتبط بعوامل داخلية وأخرى خارجية. يبين الجدول رقم (11) نتائج تقييم الآثار الاقتصادية للمشروعات الممولة من قبل مؤسسة فاتن على مستوى المستفيدين (أصحاب المشروعات). وتشير نتائج التقييم الواردة في الجدول إلى مؤشر الأثر - وهو متوسط تقييم جميع المستفيدين لكل أثر من الآثار الاقتصادية لمشروعاتهم وفقاً للمؤشرات والأبعاد الواردة في الجدول (وعددها 19) - وتراوحت قيمة التقييم لكل بند من 1 بحده الأدنى إلى 5 بحده الأعلى. ويتضح من الجدول أن القروض الإنتاجية التي حصل عليها المستفيدون من المؤسسة أدت إلى آثار اقتصادية إيجابية كانت جميعها أعلى من المتوسط (قيمة المؤشر أعلى من 3)، وهذا دليل واضح على الدور التنموي الذي تلعبه مؤسسة فاتن في دعم جهود التنمية على المستويين الكلي والجزئي، ودليل عملي يؤكد دقة نتائج قياس رضا العملاء عن الخدمات التمويلية التي تقدمها.

أبعاد الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر: حالة المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن"

الجدول رقم (11): الآثار الاقتصادية للمشروعات الممولة من مؤسسة فاتن على صاحب المشروع حسب جنس المستفيد

البيان	الجميع (%)	ذكور (%)	إناث (%)
زيادة مستوى دخل المستفيد	4.40	4.39	4.40
رفع مستوى مهارات المستفيد	4.28	4.27	4.30
تعزيز الروح الريادية والتوجه نحو العمل الحر والعمل لحساب النفس	4.27	4.28	4.25
ساعد في بناء قدرات المستفيد في مجال الإدارة	4.21	4.20	4.23
رفع مستوى الإنتاجية لدى المستفيد	4.20	4.21	4.18
زيادة حجم الأصول لدى المستفيد	4.19	4.20	4.19
رفع مستوى الاستهلاك للمستفيد "صاحب المشروع"	4.16	4.16	4.16
ساعد في بناء علاقات تجارية مع أطراف وجهات جديدة	4.14	4.15	4.12
ظهور أفكار استثمارية لمشروعات جديدة للمستفيد	4.12	4.12	4.11
تقليل مخاطر الفقر على المستفيد	4.08	4.08	4.09
رفع مستوى الرفاه بشكل عام لدى المستفيد	4.02	4.03	4.00
تحسين مستوى ونوعية سكن المستفيد	3.88	3.87	3.89
تغيير هيكل الإنفاق "ظهور بنود وأوجه إنفاق جديدة" لدى المستفيد	3.84	3.83	3.85
رفع المدخرات وحجم الودائع للمستفيد	3.83	3.84	3.81
تحسين مستوى الأجهزة المنزلية المستخدمة وتوفير متطلبات الحياة	3.77	3.77	3.76
تحسين السجل الائتماني للمستفيد لدى البنوك	3.72	3.74	3.68
تحسين مستوى التوجه للسياحة الداخلية لدى صاحب المشروع	3.55	3.53	3.59
ساعد في تسديد قروض أخرى على المستفيد وفي الحماية من التعثر	3.19	3.15	3.26
ساهم في الحصول على تمويل من مصادر أخرى "ضمان"	3.11	3.09	3.15
المتوسط	3.95	3.94	3.95

المصدر: حسابات الباحث من نتائج استبانة الدراسة. وتتراوح قيمة المؤشر بين 1 بالحد الأدنى و5 بالحد الأعلى.

وعلى وجه التفصيل، ساهمت المشروعات الممولة من مؤسسة فاتن بالدرجة الأولى في: زيادة مستوى دخل المستفيد ورفع مستوى مهاراته وتعزيز الروح والقدرات الريادية لديه، وتعزيز قدراته الإدارية، ورفع مستوى إنتاجيته. كما ساهمت هذه المشروعات في زيادة وتراكم الأصول لدى المستفيد

(ولو بشكل بسيط)، ورفع حجم الإنفاق الاستهلاكي، وبناء علاقات تجارية مع أطراف جديدة. وساهمت أيضاً في ظهور أفكار استثمارية لمشروعات جديدة استفاد منها العملاء أنفسهم، وتقليل مخاطر الفقر ورفع مستوى الرفاه بشكل عام. ومن أبرز الآثار الاقتصادية الإيجابية الأخرى للمشروعات الممولة على المستفيدين - والتي جاء تقييمها من قبل المستفيدين بين المتوسط والجيد (قيمة المؤشر أعلى من 3 وأقل من 4) - مساهمة هذه المشروعات في تحسين مستوى ونوعية سكن المستفيد، تغيير هيكل الإنفاق حيث ظهرت بنود وأوجه إنفاق جديدة لدى المستفيد، زيادة المدخرات وحجم الودائع، تحسين مستوى الأجهزة المنزلية المستخدمة، توفير متطلبات الحياة، وتحسين السجل الائتماني للمستفيد لدى البنوك، أنظر الجدول رقم (11). وتشير قيم المؤشر في العمودين الثاني والثالث في الجدول نفسه إلى عدم وجود فروقات جوهرية في الآثار الاقتصادية للمشروعات الممولة عند اختلاف جنس المستفيد من قروض المؤسسة، بمعنى أن المشروعات الممولة التي يمتلكها ويديرها ذكور تركت آثار اقتصادية على المستفيد مقارنة إلى حد كبير جداً لتلك التي تركتها المشروعات التي تمتلكها وتديرها الإناث. وهذا مؤشر يعكس مدى دقة المعايير التي تستخدمها المؤسسة في الوصول إلى أفضل العملاء من كلا الجنسين (سلامة معايير الاختيار وسلامة القرار وسلامة جهود المتابعة)، وعلى شمولية وتنوع خدماته المقدمة لكل من الذكور والإناث على حد سواء، كما يعتبر مؤشراً على قدرة المستفيدين من الجنسين على استخدام قروض المؤسسة بشكل رشيد ولغايات استثمارية في معظم الحالات، وقدرتهم على إدارة مشروعاتهم بكفاءة.

2.2.5 نتائج تقييم الآثار الاقتصادية للمشروعات للقروض الإنتاجية على مستوى أسرة المستفيد

تشير الدراسات التي تناقش الآثار المتوقعة للخدمات التمويلية التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة إلى أن الأثر التنموي للمشروعات الممولة يتعدى في الغالب صاحب المشروع ليصل إلى أسرته سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ويبين الجدول رقم (12) الترتيب التنازلي لأبرز الآثار الاقتصادية للمشروعات الممولة من قبل مؤسسة فانتن على أسرة صاحب المشروع. ويتضح من الجدول أن المشروعات الممولة تركت آثاراً اقتصادية على الأسرة (بين الجيد والممتاز) كان من أبرزها أنها: ساهمت وبشكل كبير في زيادة دخل الأسرة أفراد الأسرة الآخرين (غير صاحب المشروع). من جانب آخر، ساهمت هذه المشروعات في تقليل مخاطر الفقر على الأسرة، تعزيز الروح الريادية لدى أفراد الأسرة (غير صاحب المشروع)، زيادة حجم الأصول لدى الأسرة، وتوفير احتياطي للاحتياجات المفاجئة والاستثنائية للأسرة. وعند التدقيق بجنس صاحب المشروع وتقييم الآثار الاقتصادية التي تركها مشروعه على أسرته، يتضح من الجدول وجود فروقات بسيطة بين الآثار الاقتصادية للمشروعات التي يمتلكها ويديرها الذكور وتلك التي تمتلكها وتديرها الإناث.

أبعاد الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر: حالة المؤسسة الفلسطينية

للإقراض والتنمية "فاتن"

الجدول رقم (12): الآثار الاقتصادية للقروض الإنتاجية التي تقدمها مؤسسة فاتن حسب جنس المستفيد

البيان	الجميع (%)	ذكور (%)	إناث (%)
زيادة دخل الأسرة أفراد الأسرة الآخرين (غير المقترض)	4.03	4.01	4.09
تقليل مخاطر الفقر على الأسرة	3.97	3.96	3.99
تعزيز الروح الريادية لدى أفراد الأسرة والعمل للحساب الخاص	3.95	3.92	4.01
حجم الأصول لدى الأسرة	3.93	3.89	3.99
دور المشروع في توفير احتياطي للاحتياجات المفاجئة والاستثنائية للأسرة	3.93	3.90	3.98
رفع مستوى الرفاه بشكل عام لدى الأسرة	3.90	3.86	3.96
يزيد من القدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية للأسرة	3.90	3.89	3.93
ظهور أفكار استثمارية لمشروعات جديدة لأي من أفراد الأسرة	3.88	3.82	3.97
رفع مستوى الاستهلاك للأسرة	3.86	3.83	3.92
رفع مستوى مهارات العاملين في المشروع من أفراد الأسرة	3.81	3.76	3.90
خلق فرص عمل للأسرة	3.81	3.76	3.91
ساعد في بناء الأسرة لعلاقات تجارية مع أطراف وجهات جديدة	3.77	3.74	3.84
تغيير هيكل الإنفاق "ظهور بنود وأوجه إنفاق جديدة" لدى الأسرة	3.77	3.77	3.78
تحسن مستوى الأجهزة المستخدمة وتوفير متطلبات الحياة لدى الأسرة	3.76	3.74	3.80
تحسين مستوى ونوعية سكن الأسرة	3.75	3.73	3.79
رفع معدل الادخار وحجم الودائع للأسرة	3.71	3.69	3.74
تعزيز دور المرأة في الأسرة	3.63	3.38	4.06
تحسن مستوى التوجه للسياحة الداخلية لدى الأسرة	3.53	3.49	3.61
تدريب أي من أفراد الأسرة وانتقالها إلى مشروعات أو وظائف أخرى	3.50	3.43	3.63
تحسين السجل الائتماني لأي من أفراد الأسرة لدى البنوك	3.46	3.43	3.52
ساعد في تسديد الأسرة لقروض أخرى وفي الحماية من التعثر	3.13	3.08	3.21
المتوسط	3.8	3.72	3.84

المصدر: حسابات الباحث من نتائج استبانة الدراسة. وتتراوح قيمة المؤشر بين 1 بالحد الأدنى و5 بالحد الأعلى.

3.2.5 نتائج تقييم الآثار الاقتصادية للمشروعات للقروض الإنتاجية على مستوى المجتمع المحلي والاقتصاد الوطني

بينت نتائج الدراسة في التحليل السابق طبيعة وحجم الأثر الاقتصادي للمشروعات الممولة من قبل مؤسسة فاتن على مستوى المستفيد وأسرته، وكشفت عن وجود تباين هذا الأثر من مشروع إلى آخر تبعاً لعوامل كثيرة تتعلق غالباً بأداء المشروع وخصائصه أو بخصائص الإدارة. ويرى بعض المتخصصين في مجال المشروعات الصغرى والصغيرة وتقييم الأثر التنموي أن وجود آثار اقتصادية إيجابية للمشروعات الممولة على مستوى صاحب المشروع وعلى مستوى أسرته، يعني حتماً وجود آثار إيجابية على مستوى الاقتصاد ككل أو على مستوى المجتمع المحلي ولو بطريقة غير مباشرة.

ويبين الجدول رقم (13) مؤشرات تقييم الآثار الاقتصادية للمشروعات الممولة من قبل مؤسسة فاتن على مستوى الاقتصاد والمجتمع المحلي. ويتضح من قيمة مؤشر الأثر (الذي كان في الغالب أعلى من المتوسط) أن القروض التي حصل عليها المستفيدون قد ساهمت في تقليل الوقت والجهد اللازمين لأبناء المجتمع المحلي للحصول على السلع والخدمات، وتنمية المنطقة التي أقيمت بها المشروعات (التنمية المحلية)، وتعزيز مستوى التنوع الاقتصادي وزيادة خيارات المستهلك، وخلق فرص عمل لأبناء المنطقة، وتدريب القوى العاملة من أبناء المجتمع المحلي. كما يبين مؤشر الآثار الاقتصادية للمشروعات الممولة - أن هذه المشروعات كان لها دور ولو بسيط (بين المتوسط والجيد) في دعم الاقتصاد الوطني، حيث ساهمت في توفير سلع وخدمات بأسعار مناسبة للمستهلكين، تطوير مشروعات قائمة، خلق فرص عمل جديدة للمواطنين، زيادة الناتج المحلي، وإقامة مشروعات جديدة "خلق طلب على سلع معينة". وهنا نشير إلى أنه يجب ألا يُنظر إلى أثر المشروعات الممولة كل على حده حيث سيكون الأثر بسيطاً بل بسيطاً جداً، وإنما يجب أن ينظر إلى الآثار التنموية للمشروعات الممولة مجملها. وبالتدقيق في الجدول يلاحظ عدم وجود أية فروقات في وجهات نظر الذكور والإناث بخصوص أثر المشروعات الممولة على الاقتصاد الوطني، وهذا يعني أن الآثار الاقتصادية للمشروعات التي تدار من الإناث لا تختلف كثيراً عن تلك التي تدار من قبل الذكور. كما يلاحظ تواضع قيمة مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى المجتمع المحلي والاقتصاد الوطني حيث لم يصل إلى أعلى من جيد (أعلى من 4) إلا في حالة واحدة، وهذا يعكس تواضع نسبي في الدور التنموي للمشروعات الممولة من مؤسسة فاتن على الاقتصاد مقارنة بدورها على المستفيد وأسرته. ولكننا نستطيع تفسير ذلك بحجم المشروعات الممولة، حداثة نشاطها، صغر أحجامها (وهو مرتبط بأهداف مؤسسة فاتن كمؤسسة تمويل أصغر)، حدة المنافسة وصغر حجم السوق، وما تواجهه من تحديات تؤثر في أدائها وبالتالي في دورها التنموي.

أبعاد الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر: حالة المؤسسة الفلسطينية

للإقراض والتنمية "فاتن"

الجدول رقم (13): الآثار الاقتصادية للمشروعات الممولة من مؤسسة فاتن على المجتمع المحلي والاقتصاد الوطني

حسب جنس المستفيد

البيان	الجميع (%)	ذكور (%)	إناث (%)
على مستوى المجتمع المحلي			
تقليل الوقت والجهد للحصول على السلعة أو الخدمة	4.06	4.06	4.06
تنمية المنطقة التي أقيم بها وتقليل البحث عن السلع في مناطق أخرى	3.95	3.93	3.99
تعزيز مستوى التنوع الاقتصادي وزيادة خيارات المستهلك في المنطقة	3.91	3.92	3.91
خلق فرص عمل لأبناء المنطقة	3.66	3.66	3.65
تدريب القوى العاملة من أبناء المجتمع المحلي	3.59	3.56	3.63
المتوسط	3.83	3.83	3.85
على مستوى الاقتصاد الوطني			
ساعد في توفير سلع وخدمات بأسعار مناسبة "للمشترين"	3.85	3.86	3.84
ساعد في تطوير مشروع آخر قائم "روابط أمامية وخلفية"	3.51	3.51	3.51
ساعد في خلق فرص عمل جديدة للمواطنين	3.50	3.50	3.50
ساعد في زيادة الناتج المحلي	3.50	3.50	3.49
ساعد في إقامة مشروع جديد "خلق طلب على سلعة معينة"	3.48	3.49	3.44
ساعد في دعم الموازنة العامة للدولة من خلال ما يدفع من رسوم وضرائب	3.28	3.31	3.24
ساعد في الإحلال محل المستوردات	3.14	3.11	3.20
ساعد في زيادة الصادرات	3.00	3.03	2.95
المتوسط	3.6	3.59	3.59

المصدر: حسابات الباحث من نتائج استبانة الدراسة. وتراوح قيمة المؤشر بين 1 بالحد الأدنى و5 بالحد الأعلى.

5-2-4 نتائج تقييم الآثار الاجتماعية للقروض الإنتاجية التي تقدمها مؤسسة فاتن

تتضمن الآثار الاجتماعية للقروض والمشروعات الممولة تلك التي تتعلق بصاحب المشروع وأسرته وتلك التي تتعلق بالمجتمع المحلي، كما هو مبين الجدول رقم (14). أما فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية للقروض والمشروعات الممولة على مستوى صاحب المشروع، يتضح من قيم مؤشر الأثر الواردة في الجدول أن المشروعات التي مولتها مؤسسة فاتن ساهمت بالدرجة الأولى في رفع مستوى المعيشة للمستفيد، ورفع مستوى الثقة بالنفس واحترام الذات، وإعلاء قيمة الذات، وتقليل أوقات الفراغ لدى صاحب المشروع وتبعاتها السلبية، وتحسين المكانة الاجتماعية للمستفيد في المنطقة. ويُلاحظ من الجدول أيضاً عدم وجود فروق جوهرية بين الآثار الاجتماعية للمشروعات التي تعود ملكيتها وإدارتها للذكور عن تلك التي تعود ملكيتها وإدارتها للإناث (وإن كانت المشروعات التي تدار من الإناث أفضل بقليل). ويُلاحظ من الجدول كذلك ارتفاع قيم مؤشر الأثر الاجتماعي حيث إنه لم يقل عن المتوسط (3) بأي حال من الأحوال، وهذا يسلط الضوء على موضوع غالباً لا يعطى الاهتمام الكافي، ألا وهو البعد الاجتماعي والإنساني للتمويل الأصغر وتمويل المشروعات الصغيرة. أما الآثار الاجتماعية للمشروعات قيد الدراسة على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي، فقد أشار المستفيدون إلى أن هذه المشروعات ساهمت بشكل كبير في رفع المستوى المعيشي للأسرة، ورفع مستوى الأمان الاجتماعي للأسرة، ورفع مستوى الأمن الغذائي على مستوى الأسرة، وتوثيق العلاقات بين أفراد الأسرة، وتحسين المكانة الاجتماعية للأسرة في المنطقة، والتقليل من المشاكل الأسرية، وتعزيز فرص مشاركة الأسرة في المناسبات الاجتماعية.

الجدول رقم (14): الآثار الاجتماعية للمشروعات الممولة من مؤسسة فاتن حسب جنس المستفيد

البيان	الجميع (%)	ذكور (%)	إناث (%)
رفع مستوى المعيشة للفرد "صاحب المشروع"	4.37	4.38	4.35
رفع مستوى الثقة بالنفس واحترام الذات	4.34	4.33	4.35
ساعد في إعلاء قيمة الذات عند صاحب المشروع	4.33	4.33	4.31
تقليل أوقات الفراغ لدى صاحب المشروع وتبعاتها السلبية	4.29	4.28	4.30
تحسين المكانة الاجتماعية للفرد "صاحب المشروع" في المنطقة	4.28	4.26	4.32
ساعد في بناء صداقات جديدة ونافعة	4.26	4.25	4.28
عزز علاقات صاحب المشروع مع الرواد الأعمال والموردين	4.22	4.22	4.23
ساعد في الاندماج الاجتماعي لصاحب المشروع في المجتمع	4.19	4.18	4.20
رفع المستوى المعيشي للأسرة	4.19	4.18	4.22

أبعاد الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر: حالة المؤسسة الفلسطينية

للإقراض والتنمية "فانن"

البيان	الجميع (%)	ذكور (%)	إناث (%)
رفع مستوى الأمن الغذائي على مستوى الفرد "صاحب المشروع"	4.16	4.17	4.15
رفع مستوى الأمان الاجتماعي للأسرة	4.14	4.12	4.18
ساعد في التخلص من ثقافة العيب "الترفع"	4.03	4.03	4.01
رفع مستوى الأمن الغذائي على مستوى الأسرة	4.01	3.98	4.07
توثيق العلاقات الأسرية	3.98	3.93	4.08
تحسين المكانة الاجتماعية للأسرة في المنطقة	3.93	3.86	4.04
قلل من المشاكل الأسرية	3.92	3.88	3.98
عزز فرص المشاركة في المناسبات الاجتماعية	3.84	3.83	3.86
تحسين مستوى وظروف السكن	3.78	3.75	3.83
تراجع بعض المشاكل الاجتماعية	3.76	3.70	3.86
تعزيز دور المرأة في الأسرة وفي التنمية	3.74	3.52	4.14
ساهم في رفع مستوى ونوعية التعليم لأي من أفراد الأسرة	3.69	3.64	3.80
ساهم في توزيع المسؤولية بين قطبي الأسرة "الزوج والزوجة"	3.62	3.49	3.86
زيادة مساهمة المرأة في نفقات الأسرة	3.60	3.40	3.95
عمل على توفير سلع للطبقة الفقيرة من المجتمع	3.58	3.54	3.66
رفع مستوى واحد أو أكثر من كبار السن في الأسرة	3.49	3.45	3.57
ساهم في الزواج وتكوين أسرة	3.36	3.29	3.47
ساعد في دعم واحد أو أكثر من ذوي الاحتياجات الخاصة	3.11	3.09	3.14
المتوسط	3.93	3.89	4.01

المصدر: حسابات الباحث من نتائج استبانة الدراسة. وتتراوح قيمة المؤشر بين 1 بالحد الأدنى و5 بالحد الأعلى.

وختاماً نشير إلى أن النتائج السابقة قد تعكس الدور التنموي لمؤسسة فاتن خلال السنوات الماضية، إلا أن الأهم من ذلك إمكانية استخدام النتائج والبيانات في تعديل السياسة الائتمانية (عند اللزوم) تعظيم الدور التنموي المستقبلي. إن معرفة خصائص المستفيدين الذين كان لمشروعاتهم الأثر الأكبر على مختلف المستويات يساعد المؤسسة في تعديل معايير الاختيار وأساليب المفاضلة بين المتقدمين للوصول إلى الفئات الأكثر نفعاً لأنفسهم وأسرهم ومجتمعهم. كما أن معرفة خصائص المشروعات التي تركت أكبر الأثر يساعد المؤسسة في تحديد المشروعات ذات الأولوية في خطة التمويل المستقبلية وخصائصها وتوزيعها الجغرافي. وعليه، يناقش الجزء القادم محددات الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الممولة مع التركيز على خصائص المستفيدين وأداء المشروعات الممولة وخصائصها، إضافة إلى عوامل أخرى.

3.5 محددات الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الممولة من مؤسسة فاتن

يناقش هذا البند العلاقة بين المؤشر العام للآثار الاقتصادية والمؤشر العام للآثار الاجتماعية وبين خصائص المستفيدين وخصائص المشروعات وبعض العوامل الأخرى.

1.3.5 نتائج تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية حسب برنامج التمويل

يبين الجدول رقم (15) مؤشرات الآثار الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع المحلي والاقتصاد الوطني لكل برنامج من برامج التمويل في المؤسسة - وعددها 3 برامج. ويتضح من الجدول ما يلي: (1) قيمة مؤشرات الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجميع برامج التمويل أعلى من 3، وهذا دليل واضح على تقدير المستفيدين وشعورهم بالدور التنموي الذي تلعبه مؤسسة فاتن في دعم جهود التنمية على مستوى الاقتصاد والتنمية المحلية. (2) كان قيمة مؤشر الآثار الاقتصادية على المستفيد أعلى من قيم مؤشرات الأثر على مستوى أسرته وعلى مستوى المجتمع المحلي في جميع برامج التمويل، وهذا يعني أن المستفيد من القروض الإنتاجية هو الراجح الأكبر. (3) كان للمشروعات الممولة من برنامج أكبر معنا الأثر الأكبر على كل المستويات (المستفيد والأسرة والمجتمع المحلي) مقارنة بالبرامج الأخرى. (4) كانت الآثار الاجتماعية لجميع برامج التمويل أكبر من الآثار الاقتصادية (مقاسة بالمؤشرات) لجميع البرامج باستثناء مؤشر الآثار الاقتصادية لبرنامج أكبر معنا (4.03)، وهو البرنامج الموجه للمشروعات القائمة.

الجدول رقم (15): قيم مؤشرات الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الممولة من مؤسسة فاتن حسب نوع التمويل

البيان	مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى صاحب المشروع	مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى أسرة صاحب المشروع	مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى المجتمع المحلي والاقتصاد الوطني	مؤشر الآثار الاجتماعية
تمويل ابدأ معنا	3.97	3.81	3.63	3.96
تمويل أكبر معنا	4.03	3.83	3.74	3.96
تمويل العائلة	3.94	3.77	3.55	3.95

المصدر: حسابات الباحث من نتائج استبانة الدراسة. وتتراوح قيمة المؤشر بين 1 بالحد الأدنى و5 بالحد الأعلى.

2.3.5 نتائج تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الممولة حسب المحافظة

يبين الجدول رقم (16) مؤشرات الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الممولة من مؤسسة فاتن حسب المحافظة. ويتضح من الجدول ما يلي: (1) كانت قيم جميع مؤشر الآثار الاقتصادية والاجتماعية أعلى من 3 (أعلى من المتوسط) في جميع المحافظات، وهذا مؤشر على ما تلعبه المؤسسة من دور تنموي اقتصادي واجتماعي في جميع المحافظات دون استثناء. (2) كانت قيمة مؤشر الآثار الاجتماعية أعلى من قيم مؤشرات الآثار الاقتصادية في جميع المحافظات، وهذا يعني أن الآثار الاجتماعية كانت أكبر وشعر بها المستفيدون بشكل واضح. ويبين الجدول أيضاً الترتيب التنازلي للمحافظات حسب الآثار الاقتصادية والاجتماعية. وقد تضمن الجدول ترتيب المحافظات تنازلياً حسب مؤشر الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات العاملة فيها، فإذا كان ترتيب المحافظة 1 فهذا يعني أن المشروعات فيها كانت ذات أكبر آثار اقتصادية واجتماعية على مستوى الدولة، وإذا كان الترتيب 16 فإن المشروعات فيها كانت الأقل تأثيراً. وبعد حساب الترتيب لكل محافظة وفي كل مؤشر من المؤشرات، تم حساب مجموع الترتيب. وكلما كان مجموع الترتيب أقل، فإن ذلك يدل على ارتفاع الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات العاملة في المحافظة، والعكس صحيح. ويتضح من الترتيب التنازلي للمحافظات أن المشروعات التي مولتها المؤسسة في محافظات القدس وبيت لحم كان لها آثار اقتصادية واجتماعية أعلى من غيرها، بينما كانت المشروعات التي المؤسسة في سلفيت وقلقيلية هي الأقل تأثيراً. وبناء على ما سبق، فإنه من المفترض أن تكون الأولوية في التمويل للمحافظات التي كانت الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الممولة فيها أعلى ما يمكن، وهذا بالتأكيد لا يعني إيقاف تمويل المشروعات في المحافظات الأخرى

الجدول رقم (16): قيم مؤشرات الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الممولة من مؤسسة فاتن حسب المحافظة

الترتيب العام	المجموع	مؤشر الآثار الاجتماعية		مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى المجتمع المحلي والاقتصاد الوطني		مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى أسرة صاحب المشروع		مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى صاحب المشروع		البيان
		الترتيب	قيمة	الترتيب	قيمة	الترتيب	قيمة	الترتيب	قيمة	
1	11	5	4.09	1	4.02	1	4.13	4	4.14	القدس
1	11	1	4.32	5	3.65	3	4.01	2	4.17	بيت لحم
3	13	2	4.17	2	3.72	6	3.82	3	4.17	طوباس
4	15	3	4.12	9	3.57	2	4.05	1	4.17	الوسطى
5	24	7	3.97	3	3.70	8	3.79	6	4.03	رام الله
6	25	8	3.95	8	3.59	4	3.85	5	4.11	جنين
7	30	10	3.86	6	3.65	7	3.80	7	3.97	الخليل
8	31	9	3.94	4	3.66	10	3.68	8	3.92	رفح
9	33	4	4.11	15	3.23	5	3.83	9	3.86	خان يونس
10	38	6	4.02	11	3.52	11	3.67	10	3.86	عزة
11	45	11	3.84	10	3.57	9	3.72	15	3.71	أريحا
12	45	13	3.76	7	3.61	12	3.63	13	3.77	طولكرم
13	50	12	3.81	13	3.40	14	3.57	11	3.81	نابلس
14	54	15	3.59	12	3.48	13	3.59	14	3.75	البيرة
15	57	14	3.69	16	3.22	15	3.55	12	3.79	قلقيلية
16	62	16	3.47	14	3.34	16	3.41	16	3.63	سلفيت

المصدر: حسابات الباحث من نتائج استبانة الدراسة. وتتراوح قيمة المؤشر بين 1 بالحد الأدنى و5 بالحد الأعلى.

3.3.5 نتائج تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الممولة حسب بعض خصائص المستفيدين

يبين الجدول رقم (17) مؤشرات الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الممولة من مؤسسة فاتن حسب خصائص أصحاب هذه المشروعات. ويتضح من الجدول ما يلي: (1) كانت قيمة جميع مؤشرات الآثار الاقتصادية والاجتماعية أعلى من 3 (أكثر من جيد)، وهذا دليل أن الكثير من خصائص رواد الأعمال والمستفيدين من خدمات المؤسسة بمثابة عوامل تحسن الأداء وتساعد في تعزيز الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه المشروعات، بمعنى أن المستفيد أو العميل هو هدف المؤسسة ولكن هو أيضاً أدوات لتحقيق أهدافه. (2) لا يوجد فروقات جوهرية في مؤشرات الآثار الاقتصادية والاجتماعية حسب الجنس، بمعنى أن جنس أصحاب المشروعات المكلفين بإدارة وتشغيل المشروعات الممولة لا يؤثر في حجم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات. وعليه، على المؤسسة التركيز على جدوى المشروع ومقدرته على الاستمرار ومن ثم النظر في جنس العميل. (3) تفرغ صاحب المشروع بشكل كامل للعمل في المشروع يحسن من أداء المشروع، ويزيد بالتالي من الآثار الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة. (4) توفر المهارات الإدارية اللازمة لإدارة المشروع لدى عملاء المؤسسة يحسن أداء المشروع، ويزيد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة. (5) لم يتضح من النتائج أن للمستوى التعليمي للمستفيدين من البرامج التمويلية في المؤسسة تأثير واضح (كبير) في حجم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الممولة. وعليه، فإن التركيز يجب أن يكون على توفر شروط التمويل والكفاءة والملاءة المالية والإدارية بغض النظر عن المستوى التعليمي.

الجدول رقم (17) قيم مؤشرات الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الممولة من مؤسسة فاتن حسب

بعض خصائص المستفيدين

مؤشر الآثار الاجتماعية	مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى المجتمع المحلي والاقتصاد الوطني	مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى أسرة صاحب المشروع	مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى صاحب المشروع	البيان
3.93	3.57	3.76	3.95	الجميع
3.89	3.57	3.72	3.94	ذكور
4.01	3.57	3.84	3.95	إناث
3.88	3.54	3.73	3.93	أعزب
3.95	3.58	3.78	3.95	متزوج
3.73	3.46	3.51	3.82	أخرى

مؤشر الآثار الاجتماعية	مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى المجتمع المحلي والاقتصاد الوطني	مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى أسرة صاحب المشروع	مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى صاحب المشروع	البيان
المستوى التعليمي				
3.82	3.44	3.45	3.81	أقل من إعدادي
3.91	3.37	3.71	3.92	إعدادي
3.89	3.59	3.74	3.93	ثانوي
4.00	3.47	3.81	3.98	دبلوم
4.00	3.67	3.84	3.99	جامعة
3.80	3.43	3.48	3.72	دراسات عليا
خصائص المستفيد الأخرى				
3.95	3.60	3.78	3.96	متفرغ للمشروع
3.87	3.48	3.68	3.88	غير متفرغ للمشروع
3.92	3.54	3.74	3.93	لم يحصل على دعم فني
4.02	3.73	3.89	4.02	حصل على دعم فني
3.96	3.64	3.77	4.01	إداري
3.96	3.59	3.79	3.96	فني
3.91	3.53	3.38	3.91	إداري وفني
3.44	3.29	3.44	3.55	لم يستخدم كامل القرض لأغراض إنتاجية
3.94	3.58	3.77	3.95	استخدم القرض لأغراض إنتاجية

المصدر: حسابات الباحث من نتائج استبانة الدراسة. وتراوح قيمة المؤشر بين 1 بالحد الأدنى و5 بالحد الأعلى.

4.3.5 نتائج تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية حسب خصائص المشروع

يبين الجدول رقم (18). مؤشرات الآثار الاقتصادية والاجتماعية حسب خصائص المشروعات التي مولتها مؤسسة فاتن. ويتضح من الجدول تأثير خصائص المشروعات الممولة على أداء هذه المشروعات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على كافة المستويات، وذلك على النحو التالي: (1) حازت المشروعات الصناعية على المرتبة الأولى من حيث الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تتركها على المستفيد والأسرة والمجتمع المحلي والاقتصاد الوطني، وجاء في المرتبة الثانية المشروعات التجارية، ثم الخدمية وأخيراً المشروعات الزراعية. وقد كانت الآثار الاقتصادية

أبعاد الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر: حالة المؤسسة الفلسطينية

للإقراض والتنمية "فاتن"

والاجتماعية على صاحب المشروع في جميع القطاعات أعلى من الآثار الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الأسرة من جهة، وأعلى منها على مستوى الاقتصاد الوطني. (2) الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الفردية أعلى من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الأخرى. (3) حققت المشروعات الفردية آثار اقتصادية كبيرة على مستوى الفرد، بينما المشروعات التي يشارك في ملكيتها بعض أفراد الأسرة حققت آثار على مستوى الأسرة (كما هو متوقع)، وهذا يعزز التمويل الجماعي لا سيما إذا كان جميع المستفيدون من نفس الأسرة.

الجدول رقم (18): قيم مؤشرات الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الممولة من مؤسسة فاتن حسب بعض خصائص المشروعات الممولة

البيان	مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى صاحب المشروع	مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى أسرة صاحب المشروع	مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى المجتمع المحلي والاقتصاد الوطني	مؤشر الآثار الاجتماعية
القطاع				
صناعي	4.02	3.87	3.80	3.99
تجاري	3.98	3.76	3.56	3.94
زراعي	3.88	3.74	3.49	3.90
خدمي	3.91	3.72	3.49	3.94
خصائص المشروعات الأخرى				
تجزئة	3.95	3.76	3.51	3.95
جملة	3.91	3.70	3.66	3.84
تجزئة وجملة	3.95	3.77	3.65	3.93
فردية	3.97	3.77	3.57	3.95
يملكه أفراد الأسرة	3.90	3.79	3.58	3.93
شركاء من الخارج	3.77	3.38	3.50	3.62

المصدر: حسابات الباحث من نتائج استبانة الدراسة. وتتراوح قيمة المؤشر بين 1 بالحد الأدنى و5 بالحد الأعلى.

ومن جانب آخر، أظهرت النتائج أن الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات التي حققت نمو في عدد العمال مرتفعة مقارنة بتلك التي لم تحقق أي زيادة في عدد العمال. وتزداد الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات التي حققت نمو في رأس المال مقارنة بتلك التي لم تحقق أي

زيادة في رأس المال (علاقة طردية بين الأداء وحجم الآثار الاقتصادية والاجتماعية). وعليه، فإنه يمكننا القول إن تحسين أداء المشروعات الممولة من مؤسسة فاتن بشتى الطرق سيؤدي حتماً إلى نموها وتطورها وزيادة قدرتها على خلق فرص عمل جديدة، وسيزيد بالتالي من الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه المشروعات.

4.5 التحديات التي تواجه المشروعات الممولة من مؤسسة فاتن

في إطار تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقروض الإنتاجية التي قدمتها مؤسسة فاتن، وانطلاقاً من حقيقة أن حجم هذه الآثار مرتبطة بأداء المشروعات الإنتاجية التي مولتها المؤسسة والذي يتأثر بدوره بالتحديات التي تواجهها هذه المشروعات، جاء هذا الجزء ليساهم في تحديد أبرز التحديات التي تواجه المستفيدين من القروض الإنتاجية وتعميق مشروعاتهم وتؤثر في قدرتها على الاستمرار والنمو والتطور. ويبين الجدول رقم (19) أبرز التحديات التي تؤثر في أداء المشروعات الممولة من مؤسسة فاتن حسب جنس صاحب المشروع والتي أثرت في أدائها وحجم الآثار التنموية لها. ويتضح من الجدول أن أبرز هذه التحديات هي تلك التي تتعلق بصغر حجم ونطاق السوق في المناطق الفلسطينية (في ظل التقسيم والإغلاقات المستمرة) وحدة المنافسة لا سيما من قبل المستوردات الأجنبية، والظروف الاقتصادية والسياسية المحلية ذات الأثر المباشر على تنقل السلع والخدمات والمواد الأولية والعاملين وعلى قدرة المشروعات من الوصول إلى أسواق السلع وأسواق المواد الأولية، إضافة إلى التحديات المرتبطة بالقطاع الذي يعمل به المشروع، وعدم التقويم المستمر للمشروع مما يؤثر على قدرته على التعامل مع الأزمات المالية وغير المالية غير المتوقعة، واستخدام بعض المستفيدين لقروضهم الإنتاجية لأغراض استهلاكية. ومن أبرز التحديات أيضاً صعوبة الحصول على التمويل المناسب في الوقت المناسب، وتواضع سقف التمويل (يقلل من فرص زيادة الطاقة الإنتاجية والاستفادة من وفورات الحجم)، وضعف دور مؤسسات الدعم الفني وخدمات تطوير الأعمال (ضعف بنية منظومة مؤسسات الدعم الفني في فلسطين) وغيرها من التحديات كما هو مبين في الجدول. ويلاحظ من الجدول أيضاً عدم وجود فروق في آراء كل من الذكور والإناث حول التحديات التي تواجههم وتواجه مشروعاتهم، وهذا يعني أن المشروعات التي تدار من الذكور وتلك التي تدار من الإناث تعاني إلى حد كبير من ذات التحديات والمعوقات.

أبعاد الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر: حالة المؤسسة الفلسطينية

للإقراض والتنمية "فاتن"

الجدول رقم (19): أبرز التحديات التي تؤثر في أداء المشروعات الممولة ومن مؤسسة فاتن ودورها التنموي

حسب جنس صاحب المشروع

البيان	الجميع (%)	ذكور (%)	إناث (%)
عوامل تتعلق بصغر حجم السوق "عدد العملاء وحجم المبيعات والمنافسة"	81.84	81.44	82.57
عوامل تتعلق بالقطاع الذي أعمل به	80.37	80.41	80.29
عوامل تتعلق بالظروف الاقتصادية المحلية "ارتفاع أسعار المواد الخام وتغير التشريعات"	80.37	79.50	81.95
عدم تقييم أداء المشروع بشكل مستمر	76.69	76.31	77.39
استخدام القرض للغاية التي أخذ من أجلها "إنتاجي وليس استهلاكي"	74.93	75.40	74.07
عوامل تتعلق بالظروف الاقتصادية الإقليمية والعالمية	72.35	73.58	70.12
صعوبة الحصول على التمويل في بعض مراحل المشروع - حالة الأزمات	70.15	69.02	72.20
حجم التمويل المقدم من المؤسسة	68.53	68.79	68.05
عوامل تتعلق بجدية صاحب المشروع	66.99	68.22	64.73
ضعف دور مؤسسات الدعم الفني المتخصصة	66.18	65.60	67.22
عوامل تتعلق بالقوى العاملة "الولاء الوظيفي والإنتاجية"	62.72	64.92	58.71
ضعف مستوى التشبيك والعلاقة بين المؤسسة والمؤسسات الأخرى "غير التمويلية"	64.41	64.58	64.11
عوامل تتعلق بكفاءة الإدارة والقدرة على التعامل مع الأزمات	65.81	64.46	68.26
نوع القرض المقدم من المؤسسة	61.40	62.87	58.71
عدم إتمام مراحل التأسيس بشكل صحيح - دراسة الجدوى والقرار الاستثماري	60.15	61.16	58.30
صعوبة الحصول على الخدمات غير التمويلية من مصادر أخرى	60.29	60.02	60.79
مستوى الخدمات غير التمويلية المقدمة من المؤسسة	53.60	54.21	52.49
المتوسط	68.60	68.85	68.23

المصدر: حسابات الباحث من نتائج الاستبانة.

وفي إطار تسهيل عملية التعامل مع هذه التحديات، فقد تم استقراء آراء المستفيدين حول التحديات التي تواجه كل قطاع من القطاعات الإنتاجية التي يعملون بها. أما أبرز التحديات التي تواجه القطاع التجاري فتتضمن: التقلبات المستمرة في الظروف الاقتصادية والسياسية المحلية والإقليمية، وصغر حجم السوق والمنافسة ولجوء بعض المستفيدين إلى استخدام القروض لأغراض غير إنتاجية وعدم متابعة وتقييم أداء المشروع بشكل مستمر وصعوبة الحصول على التمويل (القروض قصيرة الأجل وبأسعار فائدة مرتفعة). أما التحديات التي تواجه المشروعات الزراعية

والخدمية وتؤثر في أدائها ودورها التنموي على كل المستويات فتكاد تكون هي ذات التحديات التي تواجه المشروعات التجارية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن استعراض هذه التحديات هنا ليس هدفاً بحد ذاته وإنما وسيلة يتم من خلاله التعرف على التحديات التي يجب على الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة العمل على تذليلها وفقاً لدرجة تأثيرها (الأولوية للتحديات الأكثر تأثيراً على الأداء وبالتالي على الآثار الاقتصادية والاجتماعية).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن استعراض التحديات السابقة لم يكن عبثاً وهدفاً، بل كان وسيلة للتعرف على معاناة المستفيدين والمشروعات الممولة من مؤسسة فاتن من أجل محاولة التدخل للتقليل من حدة هذه التحديات قدر الإمكان. ويساعد التحليل السابق للتحديات في تحديد الأولويات التي يجب التركيز عليها (التركيز على تذليل التحديات الأكثر خطورة من خلال الدعم الفني)، كما يساهم في تحديد الفئات التي يجب مساعدتها (وهي الفئات الأكثر معاناة والأكثر أثراً). فعلى سبيل المثال، يمكن القول إن الأولوية في التعامل مع التحديات السابقة للقطاع الصناعي والمشروعات العاملة في محافظات القدس وبيت لحم، والمشروعات التي لا يتفرغ أصحابها للعمل بها (الأكثر معاناة ودورها التنموي كبير) وهكذا.

سادساً: النتائج والتوصيات

1.6 النتائج

- تحتل المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن" المرتبة الأولى في سوق التمويل الأصغر في فلسطين وذلك من حيث حجم التمويل وعدد القروض المصروفة والقائمة وعدد الفروع وعدد العاملين وعدد المستفيدين وغيرها من المؤشرات التي أبرزتها الدراسة.
- تركت القروض الإنتاجية والقروض غير الإنتاجية أثراً اقتصادياً واجتماعياً كبيرة على المستفيدين وأسرهم، كما تركت أثراً على المجتمع المحلي والاقتصاد الوطني. وبهذا تكون المؤسسة أحد أبرز الجهات غير الربحية العاملة في مجال مواجهة الفقر والبطالة في فلسطين.
- حققت المؤسسة طفرة في أدائها وحجم أنشطتها خلال الفترة (2010-2019). بلغ إجمالي حجم القروض المصروفة حوالي 477 مليون دولار، وعدد القروض المصروفة حوالي 129 ألف قرض، وعدد فرص العمل المستحدثة للمقترضين حوالي 73657 فرصة عمل أو لغيرهم (حوالي 36308 فرصة عمل)، وعدد المستفيدين المباشرين وغير المباشرين (326438 مستفيد مباشر وغير مباشر).

- بلغ مجموع قيمة القروض غير الإنتاجية خلال مجمل الفترة حوالي 195.5 مليون دولار، بينما بلغ مجموع القروض الإنتاجية حوالي 281.8 مليون دولار. ويعكس التغير في التوزيع النسبي للقروض المصروفة مرونة السياسة الائتمانية للمؤسسة وقدرتها على التجاوب مع التغيرات الاقتصادية والتغير في ظروف وهيكّل الطلب على الائتمان، كما يعكس قدرة المؤسسة على توجيه التمويل نحو قنوات تساعد في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.
- بلغ مجموع فرص العمل المستحدثة للمقترضين أنفسهم خلال (2010-2019) حوالي 73657 فرصة عمل، بينما بلغت فرص العمل المستحدثة لغير المقترضين (من أفراد الأسرة أو المجتمع المحلي) حوالي 36308 فرصة عمل. وبهذا يكون مجموع فرص العمل المستحدثة بحدود 109965 فرصة عمل.
- تراوحت تكلفة خلق فرصة عمل للمقترضين أنفسهم بين حوالي 2000-8000 دولار، وبلغ المتوسط حوالي 4165 دولار. وتراوحت تكلفة خلق فرصة عمل للمقترضين وغير المقترضين بين 1745 دولار عام 2010 وحوالي 3933 دولار عام 2019. وبلغ متوسط التكلفة خلال (2010-2019) حوالي 2587 دولار.
- تقدم المؤسسة مجموعة متنوعة من القروض الإنتاجية والقروض غير الإنتاجية التي تلبي الاحتياجات التمويلية لمختلف الفئات المستهدفة في مختلف محافظات الدولة. وتركت القروض الإنتاجية التي حصل عليها المستفيدون من المؤسسة إلى آثار اقتصادية إيجابية كانت جميعها - وفقاً لرأي المستفيدين أنفسهم - أعلى من المتوسط، وهذا دليل واضح على الدور التنموي الذي تلعبه مؤسسة فاتن في دعم جهود التنمية على المستويين الكلي والجزئي.
- يتعدى الأثر التنموي للمشروعات الممولة صاحب المشروع ليصل إلى أسرته سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث إن هذه المشروعات تساهم في تشغيل بعض أفراد الأسرة، و/أو تدريب بعضهم، مما يؤدي إلى زيادة دخولهم وقدراتهم ومهاراتهم، وإلى تحسن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.
- ساهمت القروض التي حصل عليها المستفيدون والمشروعات الممولة في تقليل الوقت والجهد اللازمين لأبناء المجتمع المحلي للحصول على السلع والخدمات، وتنمية المنطقة التي أقيمت بها المشروعات (التنمية المحلية)، وتعزيز مستوى التنوع الاقتصادي وزيادة خيارات المستهلك، وخلق فرص عمل لأبناء المنطقة، وتدريب القوى العاملة من أبناء المجتمع المحلي.
- ساهمت المشروعات التي مولتها مؤسسة فاتن في رفع مستوى المعيشة للمستفيد، ورفع مستوى الثقة بالنفس واحترام الذات، وإعلاء قيمة الذات، وتقليل أوقات الفراغ لدى صاحب المشروع وتبعاتها السلبية، وتحسين المكانة الاجتماعية للمستفيد في المنطقة، وفي بناء صداقات جديدة ونافعة، وتعزيز علاقات صاحب المشروع مع الرواد الأعمال والموردين، وفي الاندماج

الاجتماعي لصاحب المشروع في المجتمع. أما على مستوى الأسرة، فقد ساهمت المشروعات الممولة في رفع المستوى المعيشي للأسرة، ورفع مستوى الأمان الاجتماعي للأسرة، ورفع مستوى الأمن الغذائي على مستوى الأسرة، وتوثيق العلاقات بين أفراد الأسرة، وتحسين المكانة الاجتماعية للأسرة في المنطقة، والتقليل من المشاكل الأسرية، وتعزيز فرص مشاركة الأسرة في المناسبات الاجتماعية، وتحسين مستوى وظروف السكن، وتراجع بعض المشاكل الاجتماعية، وتعزيز دور المرأة في الأسرة وفي التنمية، وفي رفع مستوى ونوعية التعليم لأي من أفراد الأسرة، وتوزيع المسؤولية بين قطبي الأسرة "الزوج والزوجة".

2.6 التوصيات

- في إطار العمل ضمن أولويات وأهداف الخطط الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الفلسطيني، ترى الدراسة ضرورة تعظيم الاستفادة من هذه المشروعات في تعزيز الأمن الغذائي والأسري والتنمية المحلية لا سيما في المحافظات البعيدة، وذلك من خلال إيلاء مزيد من الاهتمام للمشروعات التي قد تساهم في زيادة الصادرات والإحلال محل المستوردات، وتلك التي تركز على المناطق الأكثر فقراً من أجل تقليل التباين النسبي في مستويات الدخل، كما يمكن ذلك من خلال تبني فكر العناقيد الصناعية.
- يتطلب تعظيم الدور التنموي التي يمكن أن تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة توفر مجموعة من المتطلبات أهمها نشر روح المبادرة والتوجه نحو العمل الحر والسعي نحو الابتكار والإبداع، وجود تشريعات محفزة وبيئة استثمارية مشجعة، زيادة سهولة الحصول على التمويل، زيادة الوصول إلى الأسواق، الحصول على خدمات الدعم الفني وتوفير المعلومات اللازمة، ووجود نظم تعليمية تعمل على تعزيز ثقافة العمل الحر ومنظومة من المؤسسات الداعمة والراعية والمولة وخطة استراتيجية شاملة طويلة الأجل وهيئة مستقلة لإدارة القطاع، كما يتطلب مواجهة التحديات التي تواجه هذه المشروعات والعمل على تذليلها .
- نظراً لما ينجم عن القروض غير الإنتاجية من آثار اقتصادية واجتماعية ونفسية كبيرة على مستوى المستفيد وأسرته، فقد بات من الضروري العمل على زيادة فرص الحصول على هذه القروض وتوسيع شريحة المستفيدين منها بشتى الوسائل، وذلك من خلال عدد من الإجراءات أهمها: المرونة في تحديد قيمة القروض الاجتماعية (سقف القرض)، الإسراع في اتخاذ القرار الائتماني (تقليل فترة الانتظار)، مزيد من المرونة في شروط الاقتراض لتلائم طبيعة المستفيدين، مرونة في تحديد فترة السداد وفترة السماح، إيجاد قروض اجتماعية جديدة لتغطي مختلف الاحتياجات الأسرية والمنزلية الملحة، توفير وحدة تمويل متنقلة تصل إلى المناطق المهمشة

والبعيدة، تنظيم المزيد من الحملات التسويقية للقروض الاجتماعية، توفير منتجات خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة وبشروط خاصة، مرونة في التعامل مع حالات التعثر في السداد.

- ضرورة الاستفادة من نتائج قياس الآثار الاقتصادية والاجتماعية على مستوى المحافظات والقطاعات عند تحديد الأولويات ومخصصات التمويل المستقبلية بحيث يتم العمل على الوصول إلى التوزيع الجغرافي والقطاعي الأمثل للقروض والمشروعات الممولة.

- ضرورة مواكبة الاحتياجات التمويلية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ومختلف الفئات المستهدفة وبشكل مستمرة، وإعادة تصميم المنتجات والبرامج التمويلية التي تقدمها المؤسسة بما يتوافق مع احتياجات السوق ويضمن تكاملية وشمولية المؤسسات التمويلية التنموية العاملة في السوق الفلسطيني.

- الاستفادة من نتائج تأثير خصائص صاحب المشروع على مستوى الآثار الاقتصادية والاجتماعية عند وضع أو تحديث شروط التمويل وعند تحديد معايير تقييم المستفيدين. وهذا يتطلب قيام ضباط الائتمان بمراجعة نتائج الدراسة التي تبين الخصائص التي رافقها أكبر أثر تنموي والتركيز عليها. فعلى سبيل المثال: التفرغ للمشروع يحسن الأداء ويعزز الأثر، هذا يتطلب اهتمام أكثر من ضابط الإقراض.

- زيادة فرص تمويل المشروعات المتوسطة (دون التأثير في حجم وعدد وحصصة المشروعات الصغرى والصغيرة) باعتبارها ذات أكبر تأثير على الاقتصاد الوطني والمجتمع المحلي، حيث تظهر بعض الآراء التي تشير إلى أن حجم المشروعات الممولة من المؤسسة وحجم التمويل ورأس المال يقف عائقاً أمام تعظيم الدور التنموي لهذه المشروعات على المستوى الكلي باعتبار غالبية هذه المشروعات صغرى أو صغيرة.

- ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام للمشروعات التي تساعد في التقليل من المستوردات (الإحلال محل المستوردات) وذلك من برنامج تمويلي خاص، ويمكن التعاون في هذا المجال مع الجهة الحكومية الداعمة المعنية بتشجيع الصادرات.

- ضرورة الاستفادة من نتائج قياس الآثار الاقتصادية والاجتماعية على مستوى البرامج التمويلية عند وضع مخصصات التمويل المستقبلية بحيث يتم العمل على الوصول إلى التوزيع الأمثل، ومعالجة بعض البرامج الراكدة وتعزيز البرامج ذات أكبر أثر تنموي.

المراجع العربية

أبو سليم، شذا سليم عبد العزيز (2019)، تعزيز ريادة الأعمال للمساهمة في التنمية الاقتصادية في فلسطين، كلية فلسطين التقنية.

أبو شنب، سامح عبد الكريم محمود (2016)، دور المشروعات الصغيرة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر "حالة الأردن"، المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية، مجلد (12)، العدد (2)، 1437.

أبو مدللة، سمير والعجلة، مازن (2013)، التحديات التي تواجه ريادة الأعمال بين الشباب في فلسطين، مجلة جامعة فلسطين للدراسات والأبحاث، العدد الخامس، فلسطين.

إيهاب مقابله (2018)، مؤشرات تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها، مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المعهد العربي للتخطيط، دولة الكويت.

البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2020.

جامعة عين شمس (2010)، أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة: دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر، جمهورية مصر العربية.

حامد، مهند (2009)، نحو سياسات تعزيز الريادة بين الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة. منشورات معهد الأبحاث الاقتصادية "ماس" رام الله، فلسطين، 2009.

درويش، سالم سليمان (2015)، دور المشروعات الصغيرة في دعم الاقتصاد الفلسطيني وتطويره، المجلد الثاني، العدد الأول، مجلة الأبحاث المالية والمصرفية، المعهد المصرفي الفلسطيني، رام الله، فلسطين.

الدماغ، حنين جلال (2010)، دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة، (دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الإقراض NGOs في قطاع غزة، 2008 - 1995)، رسالة ماجستير. جامعة الأزهر، غزة.

سلطة النقد الفلسطينية (2013)، الدور الاقتصادي لمؤسسات الإقراض المتخصصة وأثرها على الاستقرار المالي في فلسطين.

- عبد المنعم، هبة وآخرون (2019)، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
- العساف، فريال حجازي (2006)، دراسة حول المرأة الريفية وحققها في الغذاء الكافي، مركز حقوق الإنسان، الأردن، 2012.
- المحروق، ماهر حسن، مقابلة، إيهاب (2006). المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة: أهميتها ومعوقاتهما، مركز المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، الأردن.
- المعهد العربي للتخطيط (2017)، "أثر الخدمات التمويلية وغير التمويلية التي يقدمها صندوق التنمية والتشغيل"، مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- المعهد العربي للتخطيط (2017)، الأثر التنموي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، سلسلة جسر التنمية، دولة الكويت.
- المعهد العربي للتخطيط (2018)، الدراسة الاستشارية "تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الممولة من صندوق الرفد بسلطنة عُمان"، دولة الكويت.
- المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية، التقرير السنوي للأعوام (2010-2019).
- مؤسسة بلانت فاينانس (2008)، أثر التمويل متناهي الصغر في مصر، دراسة مسحية.

المراجع الأجنبية

- Anton Simanowitz and Alice Walter, "Ensuring Impact," in Pathways out of Poverty, ed. Sam Daley-Harris (Bloomfield, Conn.: Kumarian Press, 2002)
- Copstake, J., Bhalotra, S., and Johnson, S. 2001. Assessing the Impact of Microcredit: A Zambian Case Study. The Journal of Development Studies, Vol.37, No.4, pp (81-100).
- Donald Snodgrass and Jennefer Sebstad, Clients in Context: The Impacts of Microfinance in Three Countries, Synthesis Report (Washington, DC: AIMS/MSI, 2002).
- Hulme, D. 2000. Impact Assessment Methodologies for Microfinance: Theory, Experience and Better Practice. World Development. Vol.28. No.1, p81.
- IFC (2012), "Overcoming Constraints to SME Development in MENA Countries and Enhancing Access to Finance."

Khandker, S, Samad, H., and Khan, Z.H. 1998. Income and Employment Effects of Micro-credit Programs: Village Level Evidence from Bangladesh, Vol. 35, No. 2, pp (96-124).

Magableh, I & Kharabsheh, R. (2011), "Employability of Graduates: Role of SMEs and Alternative Curriculums", European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, issue 34, 2011

Magableh, Ihab (2009a), "Economics of Microfinance and SMEs in Jordan", VDM Verlag Publishing Company, Germany.

Magableh, Ihab (2009b), "Entrepreneurship and SMEs: Their Role in Reducing Unemployment in The Arab Countries", A Paper Presented in The Conference "The First International Conference in Entrepreneurship", Saudi Arabia, Oct 25-26.

Rosintan D.M. Panjaitan-Drioadisuryo, K.C. 1999. Gender, Self-employment and Microcredit Programs: An Indonesian Case Study. The Quarterly Review of Economics and Finance, Vol.39, pp (769-779).

Siwar, Ch. & Basri, A.T. 2001. Micro-finance Capacity Assessment for Poverty Alleviation: Outreach, Viability and Sustainability. Humanomics, Vol.17, No.1, p127.

ندوة إلكترونية حول " استراتيجيات التعافي الاقتصادي والمالي من تداعيات جائحة كورونا " (COVID-19)

فيصل المناور*

ملخص

عقد المعهد العربي للتخطيط ندوة افتراضية بعنوان "استراتيجية التعافي الاقتصادي والمالي من تداعيات جائحة كورونا (COVID-19) على مستوى الدول العربية" وذلك في يوم الأربعاء الموافق 10 يونيو 2020. بحثت الندوة السياسات البديلة التي يمكن أن تخفف من تداعيات الجائحة السلبية، وتساهم في دفع عجلة النشاط الاقتصادي إنتاجاً واستهلاكاً من جديد.

تأتي هذه الندوة في ظل تصاعد المخاوف من كساد عالمي حذر منه الأمين العام للأمم المتحدة، مستنداً في تقييمه إلى تقديرات أكبر مؤسستين اقتصاديتين دوليتين. هما: صندوق النقد والبنك الدوليين. جدير بالذكر، أن الانتشار الوبائي لفيروس كورونا كلف الاقتصادات الدولية خسائر مباشرة بسبب توقف قطاعات مهمة عن العمل من جهة وتباطؤ قطاعات أخرى من جهة ثانية؛ وبالأخص قطاعات النقل والسياحة والتعليم. كما زاد من تفاقم الوضع الديون العامة التي اضطرت الدول إلى تحملها من أجل تعزيز القطاع الصحي، والحفاظ على مداخيل الموظفين المتوقعين اضطرارياً عن العمل، ولتخفيف أعباء المؤسسات الاقتصادية.

هذا، وناقشت الندوة ثلاثة محاور رئيسية. هي؛ استراتيجية التعافي الاقتصادي والمالي من تداعيات جائحة كورونا في الدول العربية. وتقييم التوازنات الاقتصادية والمالية والدين العام الحالية في ظل جائحة كورونا، ومناقشة سياسات تحقيق ذلك التوازن، وأخيراً تقييم الآثار السلبية لجائحة كورونا على أسواق العمل العربية واقتراح عدد من السياسات التي تساهم في تعافي أسواق العمل العربية.

* عضو الجهاز الفني - ورئيس لجنة البحوث والنشر في المعهد العربي للتخطيط، البريد الإلكتروني: faisal@api.org.kw

وفيما يلي أبرز ما تم تناوله في مختلف محاور الندوة، وذلك على النحو التالي:

المحور الأول: استراتيجية التعافي الاقتصادي والمالي من تداعيات جائحة كورونا في الدول العربية⁽¹⁾

توقفت عجلة الاقتصاد العالمي فجأة بفعل جائحة كورونا (COVID-19) وبسرعة مذهلة وعلى نحو لم يعهده العالم. هذا ما دفع الدول لغلق المنشآت الاقتصادية والتجارية والأنشطة الاجتماعية والثقافية وغيرها. وبذلك أصبحت الحاجة ماسة إلى صياغة حزمة من السياسات الهادفة إلى إعادة تنشيط الاقتصاد وتسريع التعافي ضمن الفكر الكينزي الهادف إلى تحفيز الطلب الكلي من خلال تحفيز الاستثمار العام والخاص والاستهلاك الداخلي. ولا بد من الإقرار بأن الحكومات تواجه قرارات صعبة بشأن التدابير المناسبة، فما هي الإجراءات التي يجب فرضها ومتى يتم فكها؟ وأين سيتم إنفاق الأموال؟ وكيف سيتم تمويل هذه الجهود؟ وكيف يمكن أن يكون شكل النمو وسرعته في ضوء اعتبارات الصحة العامة والاعتبارات الاقتصادية الداخلية والخارجية وضعف التنسيق الدولي والإقليمي؟ كذلك يبدو أن المهم بالنسبة للدول العربية، التي سارعت كلها باتخاذ مجموعة من الإجراءات المالية والنقدية التوسعية لاحتواء الأزمة والسعي لتحفيز النمو وتسريع التعافي الاقتصادي، هو التأكد من ملاءمة وفعالية هذه الإجراءات.

في ضوء عدم صدور بيانات جديدة أو حديثة في أغلب الدول، تحاول هذه المداخلة إلقاء الضوء على بعض القضايا المنهجية الأساسية بالنظر إلى المسار التنموي الموجودة قبل الأزمة وخصائص الاقتصادات العربية لتوجيه سياسات التعافي نحو ما هو أكثر ملاءمة لواقع هذه الدول.

أولاً، يجدر التنكير بأن الأزمة الحالية مركبة، لأنها كانت نتيجة ظهور الفيروس وأسفرت عن اغلاق اقتصادي شبه تام. وهي بذلك تعد الصدمة الأولى (صدمة عرض)، تحولت سريعاً إلى صدمة طلب عندما بدأت الشركات في تسريح العمالة، وتراجع الاستهلاك والاستثمار. وهذه النقطة الأولى تستدعي توجيه السياسات التحفيزية إلى شقي المعادلة (العرض، والطلب).

ثانياً، يجدر التنبيه إلى خصائص الاقتصادات العربية قبل الجائحة لتحديد ما هو ملائم أكثر اليوم. نذكر بالأساس درجة الانفتاح العالية للاقتصادات العربية والتي تجعلها عرضة أكثر من غيرها للصدمة الخارجية، حيث تتميز الدول العربية على سبيل المثال بمعدل انفتاح تجاري يصل في المتوسط إلى (90%) من الناتج مقابل (40%) دولياً. وتصل هذه النسبة لنحو (160%) في الامارات والبحرين و(110%) في تونس مقابل أقل من 30% في امريكا والصين والبرازيل. من جهة أخرى، يمثل القطاع السياحي في بعض الدول العربية (10%) من الناتج المحلي الاجمالي، وهو قطاع عالي التأثير بالأزمة الحالية. بالإضافة إلى ذلك تمثل تحويلات المهاجرين نحو (6%) من الناتج مقابل (1%) دولياً، والاستثمار الأجنبي المباشر ما بين (2%) و(8%). من جهة أخرى،

(1) مقدم المداخلة: أ.د. وليد عبد مولاة - مستشار في الجهاز الفني - المعهد العربي للتخطيط.

يجدر التذكير بأن صادرات الدول العربية تشكو من تركيز عالي، حيث تشكو الدول النفطية من تركيز في سلعة واحدة، وتشكو بقية الدول من تركيز جغرافي للشركاء التجاريين مما يعني أن انكماشهم الاقتصادي وتراجع أسعار الموارد الأولية سيؤدي إلى تراجع شديد في الصادرات وكل الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها. هذه النقطة المنهجية الثانية تعني أن تدهور ميزان المدفوعات سيكون سريعاً وإلى حدود خطيرة في بعض الدول مما تستدعي توجيه السياسات التحفيزية بالأساس إلى القطاعات المنفتحة التي تعاني أكثر من غيرها ولمدة أطول إلى حين التعافي الاقتصادي العالمي مع توقع تعافي القطاعات ذات التوجه الداخلي بشكل أسرع.

ثالثاً، تشكو أغلب الاقتصادات العربية اليوم من عجز موازنة مزمن وآخر مستجد، مما أدى إلى تزايد حجم الدين العام على نحو يمثل مخاوف حقيقية في عديد من الدول، وهذا يطرح إشكالية تمويل السياسات التحفيزية المكلفة. وقد شهدنا توجهها صريحاً نحو مزيد الاقتراض، بالإضافة إلى التوجه إلى فرض ضرائب جديدة واقتطاع جزء من رواتب الموظفين، وكذلك إعادة هيكلة الموازنات وتخفيضها بقوة في بعض الدول. وهذا يستدعي الحذر في تمويل سياسات التحفيز لأنها ستمثل أعباء إضافية على خدمة الدين قد تصل سريعاً في بعض الدول إلى حافة عدم القدرة على السداد، وبشكل يهدد استدامة التنمية فيها. من جهة أخرى لا بد من التنبيه إلى ضرورة الابتعاد عن الإجراءات التي من شأنها تعطيل الاستثمار أو الاستهلاك لأنها عناصر الطلب الداخلي الضرورية للتعافي الاقتصادي، هذا بالإضافة إلى ضرورة التوجه نحو سبل التمويل التشاركي البديل على غرار الصكوك الإسلامية والتمويل الجماعي والشراكة مع القطاع الخاص.

رابعاً، تتميز الدول العربية بنمو اقتصادي متوسط خلال العقد الأخيرين، ولكن كان الأكثر تذبذباً والأقل قدرة على خلق مواطن العمل اللائق، مما أدى إلى تصدر المنطقة العربية معدلات البطالة دولياً، وخاصة لدى الشباب. وستدفع الأزمة الحالية دون شك بأعداد أكبر بكثير نحو البطالة، ويمكن أن يتحول جزء من هذه البطالة إلى بطالة طويلة هيكلياً. بالطبع قوة النمو وقدرته على خلق الوظائف له علاقة وثيقة بالهيكل الاقتصادي وتصدر القطاعات الريعية للمشهد وتركز الاستثمار فيها وضعف تنافسية الاقتصادات العربية، وهذا يعيدنا إلى إشكاليات فشل السوق Market Failure المرتبطة بالبيئة الاستثمارية والاحتكار في الأسواق وغيرها من تشوهات السوق التي تعطل الاستثمار في القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة والتصديرية العالية بالنظر إلى مستوى المخاطر. وتستدعي هذه النقطة استهداف المحافظة على الوظائف بالقطاعات ذات كثافة العمال الأعلى في المدى القصير، وسياسات هيكليية على المدى المتوسط والبعيد لتحسين جودة النمو، لاسيما من خلال سياسات صناعية حديثة، وتعزيز قدرته على خلق العمل اللائق من خلال نمو تحولي (Structural Growth) قادر على حلحلة الهيكل الانتاجي نحو قطاعات تنافسية أكثر وذات قدرة على خلق القيمة المضافة والتصدير.

خامساً، تشير نوعية المؤسسات في الدول العربية إلى تعاضم البيروقراطية وضعف القدرات التخطيطية المتعلقة بجودة وتوافر احصاءات دقيقة شهرية وفصلية تغطي كافة القطاعات من جهة، وعدم الاعتماد على تقييم السياسات المقترحة بشكل قبلي وبعدي في ظل غياب النمذجة من جهة أخرى، على نحو يجعل عملية صنع السياسات محفوفة بمخاطر أكبر. وتستدعي هذه النقطة ضرورة اختيار الإجراءات بحذر والتي يمكن تنفيذها بسرعة وفعالية أكبر دون تعطيل من قبل البيروقراطية أو لقلّة التمويل كما شاهدنا في بعض الدول. كذلك تستدعي هذه النقطة ضرورة تقييم أثر الإجراءات عن كثب وتصحيحها باستمرار.

سادساً، تجدر الإشارة إلى حجم القطاع غير الرسمي في الدول العربية غير النفطية والأساس، والذي يجعلها خارج حسابات الإجراءات النقدية والمالية التقليدية، يضع جملة من التحديات الإضافية نظراً لهشاشته، مما يستدعي ضرورة صياغة سياسات حمائية على الأقل للمحافظة على حد أدنى من القدرة المعيشية على المدى القصير. وعلى مدى أطول، لا بد من تحويل هذه السياسة الحمائية إلى سياسة تمكينية بالإضافة إلى ضرورة التوجه نحو تأهيل القطاع (Formalizing) وتحويله إلى قطاع منظم، لاسيما من خلال إعفاءات ضريبية وتوفير التمويل الميسر وتبسيط استخراج التراخيص وتيسير بيئة الاعمال.

سابعاً، يبدو أن التركيز النشاط خلال السنوات الأخيرة على تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تبين اليوم أنه لم يكن الخيار الأمثل بالنظر إلى هشاشة هذا القطاع، وإلى اغفال أهمية الشركات الكبيرة بالنظر إلى أهمتها في احداث تغيير حقيقي في هيكل الانتاج والاستثمار والتشغيل قادرة على كسر حلقة القطاعات الربعية.

إجمالاً، تستدعي الأزمة الحالية صياغة وتصميم سياسات تعافي سريعة منضبطة ودقيقة لتسريع النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ضرورة ضمان سيولة القطاع المصرفي لتفادي نقشي الأزمة من القطاع الحقيقي إلى القطاع المالي والتي يمكن أن تكون تداعياتها أخطر. أما على المدى المتوسط والطويل، فلا بد من صياغة استراتيجية متكاملة لإعادة ترتيب الأوراق لإكساب الاقتصادات العربية منعة واستدامة وعدالة اجتماعية أكبر من خلال تحويلها من اقتصادات ربعية إلى اقتصادات منتجة وتنافسية، وهو ما يجرنا إلى كافة مجالات الإصلاح في بناء رأس المال البشري والإصلاح المؤسسي والتنوع الاقتصادي وتوطين التكنولوجيا.

المحور الثاني: تقييم التوازنات الاقتصادية والمالية والدين العام الحالية في ظل جائحة كورونا، ومناقشة سياسات تحقيق ذلك التوازن⁽²⁾

يتفق المختصون على أن جائحة كورونا (COVID-19) قد شكلت أعنف صدمة يتعرض لها الاقتصاد العالمي منذ أزمة الكساد الكبير في سنة 1929. وتشير آخر بيانات صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد العالمي سوف يعرف تراجعاً يقارب (5% بالسالب) سنة 2020 وهو ما يمثل خسارة حوالي 12 ترليون دولار أمريكي. أما منظمة العمل الدولية فإنها تتوقع تراجع معدلات التشغيل بنحو (10.5%) وهم يمثل خسارة حوالي 305 مليون وظيفة نتيجة الإغلاق الاقتصادي الذي طبقتته أغلب الدول منذ بداية عام 2020 وذلك لاحتواء الفيروس. كما تهدد الجائحة دخل حوالي 1.5 مليار عامل في القطاع غير الرسمي. أما البنك الدولي يتوقع ارتفاع عدد الفقراء بنحو 33 مليون ليصل إلى 665 مليون جراء الجائحة.

لا يختلف وضع الدول العربية كثيراً عما يحدث لباقي الدول علماً بأن قدرتها على المواجهة أقل وذلك لضعف اقتصاداتها بالرغم من أن انتشار الوباء فيها يعد أقل من عديد من دول العالم العربية. ونظراً لتأثير الجائحة على الطلب العالمي على النفط والغاز فان تأثر الدول العربية سيكون أقوى حتى في حال الدول غير النفطية وذلك لانهايار قطاع السياحة وتحويلات المهاجرين من دول الخليج وأوروبا.

كما تراجع النمو الاقتصادي العربي بشكل ملحوظ بعد أزمة 2014 من متوسط (3.2%) سنوياً للفترة 2010-2013 إلى (2.6%) للفترة 2014-2018، وذلك نتيجة الضعف الهيكلي، والذي انعكس في ضعف الإنتاجية وعدم قدرة الاقتصادات على توليد مستوى من الادخار يسمح بتمويل التنمية ذاتياً دون اللجوء إلى مراكمة الديون الداخلية والخارجية. كما تعرف عديد من الدول العربية خاصة غير النفطية ارتفاع وتائر الانفاق العام وعدم القدرة على رفع الإيرادات مما ولد عجزاً هيكلياً في الموازنات العامة. كما تعرف الدول العربية اعتماداً كبيراً على الواردات وتوازناً في قدراتها التصديرية مما ولد أيضاً عجزاً هيكلياً في الميزان الجاري للمدفوعات. فجوة الموارد (الفرق بين الادخار والاستثمار) ولدت فجوة داخلية وفجوة خارجية. أدى تراجع فائض الموارد في الدول النفطية بعد 2014 إلى ظهور عجز في متوسط نسبة رصيد الموازنة (الفجوة الداخلية) وكذلك في متوسط معدل الميزان الجاري لميزان المدفوعات (الفجوة الخارجية) علماً بأن بعض الدول النفطية لازالت تتميز بفائض في موازينها بالرغم من تراجعها. أما بالنسبة للدول غير نفطية فإنها تعرف عجزاً هيكلياً طويل الأمد في موازينها الداخلية والخارجية مما يؤثر على تأثرها بشدة بجائحة كورونا. بالرغم من أن العالم يعيش في مرحلة تباطؤ فان هنالك عدد من الدول العربية التي تعرف معدلات تضخم مرتفعة مما يزيد من تعقيد آثار أزمة كورونا على الاقتصاد والمجتمع. بلغ متوسط البطالة للفترة 2014-

(2) مقدم المداخلة: أ.د. بلقاسم العباس - كبير المستشارين - المعهد العربي للتخطيط.

استراتيجية التعافي الاقتصادي والمالي من تداعيات جائحة كورونا (COVID-19)

2018 في الدول غير النفطية (5%) و(2.4%) في الدول النفطية. كما تعاني الدول العربية غير الخليجية من انتشار البطالة حيث بلغت (13%) سنة 2018 وكذلك توسع رقعة الاقتصاد غير الرسمي والذي تشير بعض التقديرات أنه يفوق نصف الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية غير الخليجية.

ارتفع الدين العام العربي من 611 مليار دولار سنة 2010 إلى أكثر من 1156 مليار دولار سنة 2018 وذلك بمعدل نمو سنوي قدره (3.5%). كما بلغ معدل الدين العام للناتج المحلي الإجمالي (44%) سنة 2014 وارتفع بشدة إلى (74%) سنة 2018 علماً أن هذا المعدل قد بلغ (105%) في الدول غير النفطية و(42%) في الدول العربية النفطية. لتقييم أثر جائحة كورونا على معدل الدين العام في الدول العربية تم استخدام معادلة ديناميكية الدين العام والتي تربط رصيد الدين العام في الفترة القادمة بمستوى رصيد الدين العام في الفترة الحالية ويضاف لها نسبة رصيد الموازنة الأولية. تم استخدام توقعات صندوق النقد الدولي للنمو الاقتصادي وكذلك توقعات رصيد الموازنة وتوقعات التضخم للسنتين 2020 و2021 وذلك لحساب سعر الفائدة الحقيقي على الدين القائم.

تشير توقعات صندوق النقد الدولي بأن متوسط معدل النمو في الدول العربية سوف يتراجع إلى (3.5% بالسالب) سنة 2020 علماً بأن التوقع قبل الجائحة كان (2.8%) مما يعني أن الدول العربية سوف تفقد (6.3% بالسالب) من ناتجها المحلي مقارنةً بسيناريو عدم حدوث الجائحة. ويتوقع الصندوق نمواً قدره (4%) لسنة 2021 بافتراض أن الجائحة سوف يتم القضاء عليها خلال السنة الجارية. هذا التراجع في النمو سوف يكلف الدول العربية حوالي 177 مليار دولار سنة 2018 و157 مليار دولار سنة 2021 مقارنةً مع سيناريو عدم حدوث الجائحة.

سوف يؤدي تراجع الإيرادات العامة وتفاقم الانفاق الناجم عن الإغلاق الاقتصادي ومواجهة الجائحة وتصميم برامج التعافي الاقتصادي إلى توسع رقعة عجز الموازنة في الدول العربية من (5.8% بالسالب) لسنة 2020 و2021 قبل حدوث الجائحة إلى توقع قدره (9.9 و8.8% بالسالب) بعد حدوث الجائحة. وتراجع النمو في سنة 2020 وتوسع رقعة عجز الموازنة سوف يؤدي إلى ارتفاع قوي في رصيد الدين العام في السنتين القادمتين، حيث إنه من المتوقع أن يقفز رصيد الدين العام من متوسط عربي قدره (74%) سنة 2018 إلى (79%) سنة 2020 و(97%) سنة 2021. أما بالنسبة للدول العربية غير النفطية فإن معدل الدين سوف يرتفع من (105%) سنة 2018 إلى (112%) سنة 2020 و(127%) سنة 2021. هذه المستويات العالية جداً سوف تكون لها عواقب وخيمة على قدرة الدول لاستدامة الدين العام دون إصلاحات هيكلية قوية. أما بالنسبة للدول العربية والتي بلغ فيها معدل الدين العام (43%) سنة 2018 سوف يرتفع هذا المعدل إلى (58%) سنة 2020 و(72%) سنة 2021 وهو مستوى قد يتفاقم أكثر في ظل تهاوى أسعار النفط في الأسواق العالمية.

المحور الثالث: تقييم الآثار السلبية لجائحة كورونا على أسواق العمل العربية واقتراح عدد من السياسات التي تساهم في تعافي أسواق العمل العربية⁽³⁾

تم التأكيد في البداية هذا المحور على طبيعة التفاوتات القائمة بين الدول العربية في جانب تركيبة سوق العمل والإشكاليات التي يعاني منها، حيث يمكن التمييز بشكل واضح بين مجموعتين من الدول تتسم الأولى بأنها دول مرتفعة الدخل ومستوردة للعمالة ولا تواجه مستويات مرتفعة من البطالة مع معاناتها من إشكالات واضحة تتعلق بتجزئة الأسواق ممثلة بشكل أساسي في دول مجلس التعاون الخليجي، في حين تتسم المجموعة الثانية التي تضم باقي الدول العربية بشكل عام بأنها دول متوسطة ومنخفضة الدخل وتواجه مستويات مرتفعة من البطالة إضافة لمواجهة إشكالات واسعة في تركيبة سوق العمل أبرزها اتساع العمل غير المنظم.

يتسم سوق العمل العربي باتساعه حيث يقدر عدد العاملين فيه بنحو 124.4 مليون عامل يتركز نحو (72%) منهم في ست دول عربية، هي: مصر (21%)، السودان (15.9%)، السعودية (10.7%)، الجزائر (8.8%)، المغرب (8.7%)، العراق (7.2%). وهو ما يظهر تركيز الجانب الأكبر من سوق العمل العربي (عدد العاملين) في الدول العربية ذات الدخل المتوسط والمنخفض (باستثناء السعودية) وهو ما يؤثر على حجم المعاناة المتوقعة على النسبة الأكبر من العاملين نتيجة إجراءات الحد من انتشار الجائحة الممثلة في الإغلاق الاقتصادي الكلي أو الجزئي الذي مارسته كافة الدول العربية بشكل موسع لاسيما في الربعين الأول والثاني من عام 2020.

كما واجهت أسواق العمل العربية تداعيات جائحة كورونا وهي تواجه بالفعل إشكالات حقيقية موروثية ومتراكمة من مرحلة ما قبل الجائحة، والتي أسفرت عن اشتداد ومضاعفة حدة تلك التداعيات على معظم أسواق العمل العربية. وأهمها: ارتفاع معدلات البطالة عموماً وبين الشباب خاصة في الدول العربية محققة المعدلات الأعلى بين أقاليم العالم بواقع (10.5%) للأولى ونحو (27%) للثانية. وقد قدر صندوق النقد العربي (2019) عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية بنحو 28.23 مليون عاطل في نهاية العام 2018. يتركز (71.4%) منهم في أربع دول هي: السودان (10.2 مليون)، اليمن (4.7 مليون)، مصر (2.9 مليون)، سوريا (2.3 مليون عاطل). أخذاً في الاعتبار أن هذا العدد قدر عام 2013 بنحو 14.3 مليون عاطل، ما يعني تضاعف أعداد العاطلين عن العمل في الدول العربية خلال خمس سنوات فقط. إضافة إلى أن البطالة في عديد من الدول العربية تتسم بكونها طويلة الأجل، وأنها ترتبط ارتباطاً مباشراً بظواهر اجتماعية خطيرة أبرزها الفقر. ما يبرز أن طرح سياسات التعافي لا يجب ان يقتصر على معالجة تداعيات الجائحة بل يجب ان يمتد ليعالج الإشكالات المتأصلة هيكلية الطابع في أسواق العمل العربية.

(3) مقدم المداخلة: د. نواف أبو شمالة - خبير أول في الجهاز الفني - المعهد العربي للتخطيط.

فيما يتعلق بتداعيات الجائحة على أسواق العمل العربية. تشير التقارير الدولية لاسيما تلك الصادرة عن منظمة العمل الدولية والاسكوا أن الدول العربية كانت هي الأعلى مقارنة بباقي أقاليم العالم في مستوى الخسائر المترتبة على إجراءات الإغلاق الاقتصادي الكلي والجزئي لمواجهة انتشار جائحة كورونا، وفق معيار الخسائر في ساعات العمل بنسبة تبلغ نحو (8.1%) وان الدول العربية معرضة لفقد وتسريح نحو 1.7 مليون وظيفة حتى نهاية العام 2020، الأمر الذي سيترتب عليه ارتفاع البطالة بنحو (1.2%). وتتركز تلك الوظائف في قطاعات وأنشطة تجارة الجملة والتجزئة، والفنادق، والمطاعم، والمقاهي، وخدمات النقل، وخدمات البناء والتشييد، إضافة للورش والمصانع والصناعات الخفيفة.

كما تم طرح حزم سياسات المعالجة في هذا الشأن التي تضمنت: حزم عاجلة تستهدف تفكيك الاختناقات وإعادة الانسيابية لحركية الأسواق عبر دور حكومي فاعل في دفع وتنشيط الطلب الكلي، يتمحور حول تحديد القطاعات الأكثر تضرراً، وخلق آليات أكثر قدرة على تحديد مختلف الفئات المتضررة، لصياغة برامج التدخل ذات الطابع الطارئ أو العاجل (وهو نمط قائم بالفعل في الممارسات الحالية للدول العربية). وتوسيع حجم حزم التمويل المقدم لدعم الوظائف للعاملين لحسابهم من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر. كون أن هذه المؤسسات هي الأكثر تضرراً وهي الأعلى ضمن أولويات التمويل في الدول المتقدمة والصاعدة. بمعنى أن هذه الحزمة تتطلق مستهدفة خفض الكلفة على مؤسسات الأعمال وذلك وفق قدرات وإمكانات الدول وحيزها المالي المتاح (دعم الأجور، إعفاءات ضريبية وربطها بالاحتفاظ بالعمالة - تقنين تخفيضات بالتشاور في معدلات الأجور). إضافة لتوسيع نطاق الحماية الموجه بشكل محدد لحماية العاطلين عن العمل في الدول العربية، حيث اتسمت هذه الممارسة بالمحدودية سواء في عدد الدول التي تتبناها أو في الفئات التي تستهدفها. وهي الممارسة التي تمت بوضوح في البحرين ثم الأردن والكويت والسعودية، إضافة لكون أن أشكال الحماية وتشريعاتها تقتصر عموماً في الدول العربية لتؤمن الحماية للعاملين في القطاع الحكومي، وبدرجة أقل العاملين بعقود منتظمة في القطاع الخاص الرسمي/المنظم، في حين تستبعد أطر الحماية والتشريعات العاملين في القطاع غير المنظم، والقطاع الخاص غير المنظم/العاملين لحسابهم.

أما مجموعة الحزم الأخرى فهي تتسم بأنها أطول أمداً وتتضمن أربع حزم فرعية تستهدف الأولى منها التوجه نحو سياسات العمل الانتقائية الطابع الهادفة لاستحداث الوظائف التي تتوافق ومتطلبات الاستدامة، بحيث يتم السعي لتحقيق النمو في كل من: ثنائيات (الناتج، والوظائف، والإنتاجية والأجور الحقيقية). مع مراعاة: أولوية القطاعات والأنشطة التي تتمتع بمزايا نسبية وفق هيكل المزايا التقليدية القائم في الدولة ما قبل الجائحة، والقطاعات أو الأنشطة التي تتسم بكونها الأكثر قدرة على خلق الوظائف، والأعلى في قيمتها المضافة ومحتواها التقني، والأسرع نمواً، والأكثر قدرة على حث الأنشطة ومن ثم وظائف أخرى. كما يمكن إضافة معايير انتقائية أخرى مثل (الفئات العمرية، أو المناطق الجغرافية).

وتستهدف الحزمة الفرعية الثانية تعزيز سياسات مروءة وتوجيه الباحثين عن العمل في الدول العربية نحو أطر التوظيف الدولية عن بعد، بما يقتضيه ذلك من تدخل عاجل لمروءة مخرجات العملية التعليمية وتدعيمها بأدوات ومهارات التواصل التكنولوجي والتكنولوجيا الرقمية ومتطلباتها (على الأقل للطلاب في عام التخرج). حيث أظهرت وأكدت الجائحة ما سبق رصده لاسيما خلال العقد الماضي من التوجهات نحو هيكل مغاير لوظائف المستقبل (وظائف القرن الواحد والعشرين) حيث الاستخدام المكثف للمعارف والتكنولوجيا، وعدم الارتباط بالجغرافيا (العمل عن بعد).

في حين تسعى الحزمة الفرعية الثالثة إلى إعادة توجيه نمط النمو الاقتصادي في الدول العربية ليكون نمواً غنياً بالوظائف، فرغ تحقيق الدول العربية كمتوسط نمواً قدره نحو (4.15%) كمتوسط سنوي للفترة 1990 - 2018 متجاوزاً نظيره العالمي (3.6%). إلا أنه لم ينعكس ليحد من البطالة التي بقيت هي الأعلى بين أقاليم العالم. وجاء النموذج التنموي في الدول العربية فيما عرف اقتصادياً بالنمو غير المولد للوظائف (Jobless Growth) حيث النمو في الناتج، وكذلك في عدد العاطلين (Output - Employment Lag). وهو ما يتطلب حفز عملية التنوع في الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية القائمة في الدول العربية صوب الأنشطة الأعلى قيمة وتقانة، بمعنى آخر تلك التي ترتبط بجودة رأس المال البشري (قائد النمو الاقتصادي في تطبيقات وممارسات الدول المتقدمة والصاعدة، وكذلك في الفكر الاقتصادي المعاصر، ومصدر ثروات الأمم).

أخيراً، حزم السياسات الموجهة للمعالجة الجادة للإشكالات المتعلقة بالعاملين ضمن القطاع غير المنظم الذين يمثلون ما يزيد عن (66%) من إجمالي عدد العاملين في الدول العربية، من خلال استراتيجيات متدرجة تقوم على الحوار الثلاثي بين الحكومات وممثلي الأعمال وممثلي العاملين. وهو الأمر الذي يسهل من مهام الدول في مواجهة الجائحة وغيرها من أزمات المستقبل وتقاسم عادل لكلفة أعبائها. حيث أظهرت الجائحة شد الهشاشة لدى العاملين ضمن هذا القطاع ولجوؤهم إلى "الخيارات الصعبة" حيث التضحية بضرورات حياتية نتيجة انقطاع أو تراجع الدخل. وقد أكد هذا المحور على أن المعالجة الجوهرية لظاهرة العمل غير المنظم يجب أن تؤسس للفهم العميق لمبررات نشأة ونمو هذا القطاع، والتي تتمحور في جانبها الأساسي حول عوامل طاردة من الإطار المنظم تتمثل بالنسبة للعاملين لحسابهم في قيود واشتراطات وتكاليف عالية للنشاط، التي تتمثل بالنسبة للعاملين في عدم وجود فرص للعمل أساساً ضمن القطاع المنظم نتيجة قصور النمو أو طبيعته غير الغنية بالوظائف. وقد يتطلب إتمام عملية تحويل العاملين من إطار العمل غير المنظم إلى نظيره المنظم استراتيجيات متتابعة ومتدرجة لتتلاءم مع طبيعة الموارد والقدرات المتاحة على مستوى كل دولة، والتي يجب أن يتم معالجتها أيضاً ضمن الحوار بين الشركاء في سوق العمل وبما قد يتضمنه ذلك من تأسيس آليات جديدة تكون أكثر تأهيلاً ومرونة وصلاحيات تتم بين الأطر الرسمية ممثلة في الحكومة والبنوك من جانب، والأطر غير الحكومية ممثلة في مؤسسات المجتمع المدني من جانب آخر.



Journal of Development and Economic Policies

Vol. 22, No. 2 (ISSN - 1561 - 0411) July 2020



Ali Naga

Research:

The relationship between corruption, political instability and economic growth In Egypt during the period (1990-2018).

Abdel Halem Shahen

Economic characteristics of Bitcoin
"An analytical study".

Khaled Alotaibi
Mohammad Hariri

Shariah-Compliant Investment Funds: How does Globalization Restricted its Social Roles? The Case of Saudi Arabia.

Ihab Magableh

Case Studies:

Dimensions of the economic and social role of microfinance institutions: the case of the Palestine for Credit and Development "FATEN".

Faisal Al-Monawer

Scientific Conferences and Seminars:

Arab Development Report Forth Issue " Small and Medium Enterprises in Arab Economies: New Role for the Advancement of Sustainable Development



Objectives:

- Broadening vision and knowledge among decision-makers, practitioners and researchers in the Arab countries about major development and economic policy issues in the region , in light of recent developments at the domestic, regional, and international levels.
- Provide a forum for intellectual interaction among all parties concerned with Arab economies and societies.

Notes for Contributors:

1. Submissions of manuscripts should be made electronically to the Editor, via Email: jodep@api.org.kw.
2. The Journal will consider only original work not published elsewhere.
3. Manuscripts should not exceed 30 pages, including references, tables and graphs, for research articles and 10 pages for book reviews and reports, typed on 8.5 x 11 inch paper, one-sided, double-spaced, and with margins of 1.5 inch on all four sides.
4. Contributions should be as concise as possible and accessible to policy-makers and practitioners.
5. Manuscripts should be submitted along with an abstract not exceeding 100 words written in English and Arabic. The abstract will appear in various online and printed abstract Journals.
6. Authors should provide their name, affiliation, address, telephone, fax, and e-mail on a separate page.
7. In case of more than one author, all correspondence will be addressed to the first-named author.
8. Citations should conform to the style guidelines of the American Economic Review: Style Guide (http://www.aeaweb.org/sample_references.pdf) The references must be provided in alphabetical order, at the end of the paper.
9. Footnotes are to be placed at the bottom of the relevant pages and numbered consecutively.
10. Tables and graphs should be documented and presented along explanatory headings and sources.
11. It is preferred to submit manuscripts written in Microsoft Word .
12. Electronically submitted manuscripts will be acknowledged immediatel.
13. All contributions to the Journal are subject to refereeing. Authors will be notified about the results of the refereeing within two weeks of the receipt of correspondence from all referees.
14. All published works are the property of the Journal. As such, any publication of these works elsewhere is not permitted without the written consent of the Journal.
15. The opinions expressed in the Journal are those of the authors and do not necessarily reflect the views of the Journal nor those the Arab Planning Institute.
16. The communicating author of each accepted paper will receive 5 off-prints of the article and one copy of the journal.

Journal of Development and Economic Policies

Published by the Arab Planning Institute

Volume 22 - No. 2 – July 2020

**Bi-annual refereed Journal concerned with issues of Development
and Economic Policies in the Arab countries**

Editor

Dr. Bader Othman Malallah

Co- Editor

Dr. Hussain Altalafha

Managing Editor

Omar Malaab

Advisory Board

Hazem El-Beblawi	Sulayman Al-Qudsi
Samir Al-Makdisi	Abdulla Al-Quwaiz
Abdellateef Al-Hamad	Mohamad Khauja
Mustapha Nabli	Riad Almomani

Editorial Board

Ashraf Elaraby	Belkacem Laabas
Walid Abdmoulah	Ihab Magableh
Faisal Al-Monawer	

Correspondence should be addressed to :

The Editor - Journal of Development and Economic Policies
The Arab Planning Institute, P.O.Box 5834 Safat 13059, Kuwait
Tel (965) 24843130 - 24844061 Fax (965) 24842935
E-mail: jodep@api.org.kw

English Content

Shariah-Compliant Investment Funds: How does Globalization Restricted its Social Roles? Evidence from The Case of Saudi Arabia.

Khaled Alotaibi
Mohammad Hariri

5

Shariah-Compliant Investment Funds: How Does Globalization Restricted its Social Roles? The Case of Saudi Arabia

Khaled O. Alotaibi*

Mohammad M. Hariri**

Abstract

The main objective of this paper is to develop and report an in-depth insight of the effects of globalization on the role of Shariah-Compliant Investment Funds (SCIFs) in promoting social justice by interviewing key stakeholders. The research critically evaluates the purposive role and characteristics of SCIFs in KSA. It examines the role of the financial issues, investors, and regulators, relative to SCIFs and the effects of globalization. The analysis identifies that the absence of social justice may be due to the global economic influence of the West, and its emphasis on financial returns, which has permeated through to SCIFs through globalization. Interviewees did not link SCIF practices with social justice Islamic concepts even though they believed in the importance of social justice and, as a result, SCIFs are not achieving their social justice objectives, as shown from their screening criteria. SCIFs should take advantage of globalization and avoid its negative impact. Therefore, this paper has policy implications and provide recommendation to improve the practice of SCIFs in KSA toward achieving social justice.

صناديق الاستثمار المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية: كيف قيدت العولمة دورها الاجتماعي؟ دراسة حالة المملكة العربية السعودية

خالد العتيبي
محمد حريري
الملخص

تهدف هذه الورقة العلمية بشكل رئيسي ومعمق إلى استكشاف تأثير العولمة على الصناديق الاستثمارية الإسلامية ومدى مساهمتها في تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع بجانب أهدافها المادية. واعتمد في منهجية هذه الدراسة على استخدام طريقة المقابلات الشخصية (شبه المنظمة) مع الأطراف أصحاب العلاقة بصناديق الاستثمار المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتم تحليل نتائج المقابلات الشخصية عبر استخدام طريقة التقييم النقدية لفهم طبيعة هذه العلاقة ودور هذه الصناديق في تحقيق العدالة الاجتماعية. وقد توصل التحليل للمقابلات الشخصية إلى أن صناديق الاستثمار المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لا تركز على تحقيق العدالة الاجتماعية ولا تعتبرها ضمن أهدافها، وقد يرجع السبب إلى تأثير العولمة من خلال النظام الرأسمالي على أولويات عمل هذه الصناديق في جعل التركيز على العوائد المالية، وبشكل يفوق التركيز على القيم الإسلامية، وهو ما يشير إلى التأثير السلبي للعولمة على أهدافها. وعلى الرغم من قناعة العينة المشاركة بالدراسة بأهمية العدالة الاجتماعية إلا أنهم لم يجدوا رابطاً بينها وبين الممارسات الحالية لصناديق الاستثمار المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ونتيجة لذلك لا يرون أن هذه الصناديق الاستثمارية تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع، حيث يظهر أن تركيزها فقط على معايير الاستثمار التي يطلق عليها "المعايير السلبية" التي تهتم بالجانب المادي وليس القيمي. وبناء على ذلك، تشير نتائج هذه الدراسة أنه على صناديق الاستثمار المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية الاستفادة من مزايا العولمة وتجنب سلبياتها من خلال تحسين ممارساتها، وتبني أهداف تحقق العدالة الاجتماعية.

* College of Business Studies, The Public Authority for Applied Education and Training, Kuwait. Email: Ko.alotaibi@paaet.edu.kw

** College of Business, Umm Al Qura University, Kingdom of Saudi Arabia.
Email: mmharriri@uqu.edu.sa

Shariah-Compliant Investment Funds: How Does Globalization Restricted its Social Roles? The Case of Saudi Arabia

1. Introduction

This research is carried out with the objective to analyzing how the economic impact of globalization affects the role of Shariah-compliant investment funds in social justice in Saudi Arabia. It is important mention that the Kingdom came into existence in 1932, after a revolution that led to wide political and economic ramifications, especially in the Arab world. The government took many initiatives towards developing a modern country. The principal subject matter must initially to be understood. Globalization has a central discourse of ‘global’, which comprises mainly economy, society, culture and governance (Hillman, 2008). In this discourse of ‘global’, people from different countries with different cultural backgrounds relate to each other economically, socially and politically, forming a standard homogenous culture, and thus become globalized. Ariss (2010) considers globalization as being the attenuation of nations’ boundaries.

Shariah includes regulations of all life activities such as prayer, manners, ethics, marriage, business, financial transactions, and contracts. Hence, it can be stated that, from a sociological point of view, Shariah supports social justice, equity, and fairness in all business transactions, and rests on the promotion of entrepreneurship, the protection of property rights, and the transparency and sanctity of contractual obligations (Ariss, 2010). Although social justice is considered to be acquired through Shariah law, and despite the fact that one of the principles of Shariah law is to promote social justice, many authors indicate that globalization might have a negative or decreasing impact on the level of social justice provided by Shariah law, as globalization frequently includes Western and liberal ideas (Hillman, 2008), which interact with Shariah principles (Hayat & Kraeussl, 2011; Sofi, 2016).

Literature shows that SCIFs have greatly improved social justice in Saudi Arabia (Hayat and Kraeussl, 2011). The major aspects of the Saudi SCIFs include SCIFs’ screening criteria; the SCIF managers; role of the Shariah Supervisory Board (SSB); role of government and investors; position and role of regulatory bodies. Insights for this paper were created by the literature review, which reports negative effects of globalization on SCIF, resulting from interviews from 2012 and 2019, including Western principles of *doing business* and *negotiation practices*, which were some aspects perceived as being negative by our interviewees. The main reason behind this negativity is the cultural difference between Islamic countries and the Western countries from which globalization originated. The Saudi social justice stems from the socialism of the Islamic economy, which is quite different from the capitalism of the west (Sofi, 2016).

This paper's core objective is broken down into the following specific constituent objectives. The paper intends to critically evaluate the purposive role and characteristics of SCIFs in Saudi Arabia. Second, the role of investors and government in SCIFs and related effects of globalization. The third specific objective is to critically evaluate SCIFs' screening criteria and the related impact of globalization. Fourth, to discuss the effects of globalization on the role of SCIF managers. Fifth, to understand how globalization has affected the position and role of regulatory bodies in SCIFs; and finally, to assess the overall impact of globalization on social justice in Saudi Arabia.

In order to achieve the objectives of this paper, the study adopted a qualitative method. Specifically, semi-structured interviews are employed in order to add meaningful first-hand information to what was learnt from the literature review and to answer research questions. With this, the study hypothesis is that, the negative effects of globalization on the role of SCIFs in promoting social justice exceed the positive effects in terms of social justice principles.

The remainder of this paper is structured as follows: the literature review in the next section, followed by the research method, analysis and discussion of results. The conclusions sum up the findings of the research, as well as the practical implications and suggestions for future research.

2. Literature Review

The legal definition of the term "justice" includes fairness and moral righteousness (Hibbert, 2017); being a system of law in which every party enjoys their due from the system, including moral and legal rights. Justice is prevalent in Arab countries, but implementing authorities such as legislatures, judges, and attorneys often become caught up more in procedures than in achieving justice for all (Sofi, 2016). This challenge calls for the concept of social justice. According to Hibbert (2017), social justice is the concept of just and fair relationships between individuals and their society. In the legal system of Saudi Arabia, social justice is implemented and measured in terms of wealth distribution, social privileges, and opportunities for personal activities (Sofi, 2016). Social justice follows these principles, by being a social concept of fairness and just relationship between the individual and society (Sofi, 2016). SCIFs were founded in the early 1990s, after Shariah scholars accepted equity investments in accordance with the Shariah guidelines. SCIFs, like any investment pooling system, collect individual savings for investment; the sharing of benefits (Lewis, 2010) provide a particular example of ethical investment, and many Muslims invest in so-called Islamic or Shariah

Shariah-Compliant Investment Funds: How Does Globalization Restricted its Social Roles? The Case of Saudi Arabia

equity investment funds (Hayat and Kraeusl, 2011). Adherence to Shariah principles is the financial institutions SSBs' responsibility (Walkshäusl and Lobe, 2012), whereby each one approves proposed companies and monitors the compliance of their business activities with the guidelines of the Shariah (Walkshäusl and Lobe, 2012). Thus, Muslim investors are looking for investments that both contain Islamic ethics and offer acceptable performance. In Saudi Arabia, the SCIFs are an aspect of ethical investment by Islamic Financial Institutions (IFIs) that support social justice in Islamic countries of the Middle East.

SCIF managers and regulatory bodies cannot guarantee either a principal amount or a rate of return to investors (Makni *et al.*, 2016). In the associated investment approval process, investments of Islamic equity funds (IEFs) have to pass through a group of ethical and financial criteria to become eligible to invest in, according to Shariah (Makni *et al.*, 2016). To directly support social justice in the country with Islamic investment, the benchmarks of the Dow Jones Islamic Market Index (DJIM), the Global Islamic Index Series (FTSE) and the Shariah Index (Malaysian Index) give credibility to Islamic investment (Edmondson *et al.*, 2018). Muslims form one fifth of the world's population, with an investment of \$800 billion, which has increased by 15% per annum (Edmondson *et al.*, 2018). Only a relatively small amount of funds is invested in Islamic products, indicating potential opportunities (Hassan, 2012); funds are either equity funds (84%) or secured funds (14%), with the remaining 2% holding *Sukuk* investments. Saudi Arabian Shariah-compliant investment features specific funds that are established to provide and promote equitable long-term growth. Two most prominent examples of such financial institutions are Riyadh Saudi Equity Shariah Fund (RSESF) and AlJazira Capital (Riyad Capital, 2018). AlJazira Capital has a socially supportive organizational culture.

Shariah regulates the manner in which various Saudi IFIs and SCIFs managers operate. For instance, Tajuddin *et al.* (2018) argue that ethical investment in Saudi Arabia does not support prohibited business activities that tend to limit social justice by ruining the national status quo. Examples of such activities are alcohol, pork, gambling, entertainment, tobacco, non-Islamic financial services, and armaments (Tajuddin *et al.*, 2018). In addition, SCIFs cannot invest in conventional bonds, warrants, preferred stock, certificates of deposit and some derivatives, nor in leverage and short selling (Gamaleldin, 2015).

Some companies' main activity is in line with Shariah, but part of their income is prohibited (or *Haram*), and this is where tolerance guidelines are needed. According to Gamaleldin (2015), Shariah scholars have started introducing some

tolerance parameters, as SCIFs are still at an early stage. SCIFs use two types of guidelines for choosing securities: sector guidelines and financial guidelines. For example, SCIFs can invest in hotels, but this may be prohibited if part of the hotel income is derived from selling alcoholic products or from having a night club on the premises (Tajuddin *et al.*, 2018). However, according to Gamaleldin (2015), some Shariah scholars allow investments in such companies that have a small proportion of their revenue from a prohibited activity, but these investments require investors to donate this proportion of *Haram* income to charities. This requirement is meant to ‘purify’ their earnings from prohibited activities.

Another characteristic of SCIFs is financial screening, meaning regulating investment. According to Hayat and Kraeusl (2011), screening criteria used for the Saudi SCIFs negatively affect the issue of social justice, since they do not involve positive screening criteria that focus on investing in industries that consider respect for humankind, the community, and the environment, and hence increase social justice. This results from globalization, which is a barrier to Saudi social justice. However, because Shariah screening is the most important part of SCIFs, the fund managers must provide full and fair disclosure of all material facts (Makni *et al.*, 2016; Edmondson *et al.*, 2018). Globalization has both positive and negative impacts on the social justice role of SRI in Saudi Arabia. Hayat and Kraeusl, (2011) concluded that globalization has turned the world into a small global village in which positive social values can be learnt and exchanged easily between Socially Responsible (SR) investors, regulatory boards, and society members.

Globalization is more significant in Islamic countries like Saudi Arabia, having a negative influence on the social justice roles of investee companies, regulatory boards, investors, SSB members, and fund managers in both SRIFs and SCIFs. As a result of the penetration of this approach in the society, both SCIFs and SRIs are focused on terms such as “financial returns” and ”performance”, with little to no focus on words related to social justice, such as positive screening (Edmondson *et al.*, 2018; Riyad Capital, 2018).

Several indices have been established that focus on sectoral and financial screening as a result of the huge demand for Islamic financial products. The Dow Jones Islamic Market Index (DJIM) was the first Western Shariah screen to be created, with the purpose of identifying stocks that are Shariah-compliant. It is a subset of the Dow Jones Global Index and began with 600 companies in 30 countries. DJIM has its own SSB, unlike the FTSE Islamic index, which uses external sources for its Shariah screening. The members of the DJIM’s SSB are from six different countries, increasing the diversity of opinion. The DJIM is reviewed quarterly, in order to ensure that it reflects the latest trends and developments in global markets (Tajuddin *et al.*, 2018).

Shariah-Compliant Investment Funds: How Does Globalization Restricted its Social Roles? The Case of Saudi Arabia

According to some scholars, due to globalization, social justice is limited by the fact that financial institutions of Saudi Arabia are unable to create and maintain comprehensive databases for national mutual funds industry (Naseem & Ishaq, 2018). Collaboration between the mutual funds industry and academia is generally weak. There is low customer satisfaction pertaining to equity mutual funds subscribers. Most independent bodies fail to produce consumer reports on the industry. It is somewhat challenging to formulate shared strategies for the CMA and the mutual funds industry in Saudi Arabia. From his empirical paper on the impact of globalization on Saudi Arabian culture, Rodrigo (2015) concluded that globalization is a form of western attack on the developing world, rather than a reverse colonisation. This argument backs that of Naseem and Ishaq (2018) on the negative effects of globalisation on Saudi social justice. Another important aspect is the role of different stakeholders (fund managers, investors, supervisory and regulatory boards) in promoting social justice by their actions and way of doing business (Rodrigo, 2015), as well as their perception on how Shariah is fulfilling its social justice purpose, and how this purpose is impacted by globalization (Naseem and Ishaq, 2018).

Alongside the negative effects of globalization on SCIFs and social justice, positive effects have also been considered by academic scholars. These effects include global openness for business investors (Naseem and Ishaq, 2018), widespread knowledge and worldwide access to information through the internet for business owners (Abdul Razak, 2011), as well as overall access to goods and services across the globe. In terms of social justice, globalization may increase the overall know-how of investors, which leads to a better understanding of social justice principles by investors (Giddens, 2003).

Previous research regarding globalization and SCIFs roles is limited; the literature review emphasizes research in the area of globalization effects and advancements on Islamic finance and investments, using qualitative literature screening (Khan and Bhatti, 2008); globalization and the financial reporting under Shariah (Nasir and Zainol, 2007); or Shariah supervision in the context of corporate governance by focusing on differences between western and Islamic regulations (Mollah and Zaman, 2015). A recent study by Alotaibi and Hariri (2020) using content analysis of the terms and condition of SCIFs shows that the most frequent Islamic words mentioned are Zakat and Riba, but words referring to a social justice role were absent. They also find a complete deficiency of any positive screening criteria.

3. Research Method

Semi-structured interviews were used to add updated and meaningful information to what was learned from the literature review. According to Creswell (2009), a qualitative paper is one in which theoretical information is gathered from primary sources and used in statistical analysis to quantify the problem. In this paper, qualitative study was based on the relevant published peer-reviewed sources in the literature review. The semi-structured interviews were conducted, during 2012 and 2019, in order to see a potential change in participants' perspective, with participants from the key stakeholders of ethical investment in Saudi Arabia.

Given its small sample of interviews, this research relies on qualitative research methods and semi-structured interviews. These interviews generate a sufficient amount of text data for the analysis and for conclusions regarding the study hypotheses to be drawn.

The semi-structured interviews brings some advantages to the research methodology, such as the potential to overcome some non-reliable responses, emphasizing beliefs, attitudes, values and behaviours (Bariball and While, 1994), these being the motives behind choosing a qualitative research methodology and a text analysis method of results interpretation.

To evaluate the impact of globalization on the role of SCIFs in Saudi social justice, this paper was matched with the most relevant and recent literature. Collected data was critically reviewed to provide an insight into the gradual prevalence of globalization in Saudi Arabia and how this has impacted the role of SCIFs in social justice.

The results analysis was used to evaluate the roles of dependent and independent variables. A variable is an idea, an event, value, or any other subject category a researcher can measure (Kundnani and Parello-Plesner, 2012). In a paper like this, dependent variables change with the influencing factors (Kundnani and Parello-Plesner, 2012). Independent variables, on the other hand, do not change with other influencing factors or variables. According to Kundnani and Parello-Plesner (2012) the aspects of independent variables that change and influence corresponding changes in associated dependent variables are called intervening variables. Dependent variables for this paper are Saudi social justice and the role

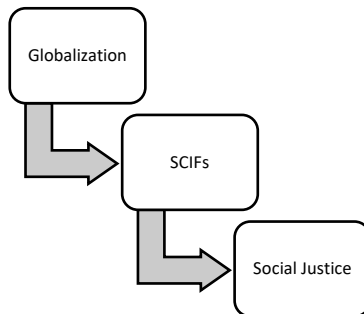
Shariah-Compliant Investment Funds: How Does Globalization Restricted its Social Roles? The Case of Saudi Arabia

of SCIFs in social justice promotion. Globalization was studied as an intervening variable.

The research questions that guided the interviews were (1) *What are the general perceptions of SCIFs' stakeholders in relation to the social justice system?* and (2) *Are there any factors that hinder SCIFs from having a social justice role in Saudi Arabia?* The interview questions were constructed based on reliable research into semi-structured interviews, using guidelines from scholars such as Bariball and While (1994), Kallio *et al.* (2016) and Galletta (2013). To ensure the reliability of the research methodology, these guidelines were also used in the analysis.

Through the interviews, the major themes discussed were the impact of globalization, the role of SSB, the importance of SSB Members, the role of Investee companies, the role of regulatory bodies, the need for regulations and their importance, as well as the role of investors. All these aspects are discussed in the analysis section of this paper, and a comparison between 2012 and 2019 is conducted. Our research method is explained in Figure 1 (below).

Figure 1. Research method



Independent variables include the changes in the efficiency of SCIFs, and social justice as a result of globalization, which is further sub-categorized in terms of the aspects of SCIFs and social justice specific to Saudi Arabia. They include the role of SCIF managers, SSB, investors, and regulatory bodies under influence of globalization. With these independent variables, the research interviewed 34 board members, of which 15 were Fund Managers, 7 Sharia Supervisory Board, 5 Investors, and 2 Regulatory bodies. The categories of interviewees are shown in the Table 1. The interviews were conducted in 2012 and re-conducted in 2019. Some of the participants from 2012 were willing to re-take the semi-structured interview in order to assess the possible changes in their perception of how social justice is reflected in Shariah law, and how the impact of social justice is perceived by the interviewees through globalization. From 2019, new respondents were also introduced.

In 2012, 15 fund managers interviewed, of whom 5 were re-interviewed in 2019. As for the Shariah Supervisory Board Members, 4 were interviewed in 2012, of whom 1 was re-interviewed in 2019 and 3 were added in the interviews conducted in 2019. In 2012, 4 investors were interviewed, 1 of whom re-took the interview in 2019, and 1 new investor was added during the 2019 research. From the regulatory body side, 1 head of investment fund was interviewed in 2012, and in 2019 another was added to the research.

In Table 1, “Islamic financial institution” refers to the institutions that provide financial services which are recognized 100% Islamic. “Islamic window” refers to the financial institutions that mainly provide conventional financial services but also provide Islamic financial products. An Islamic bank is one based on and managed according to Islamic principles, while “Islamic window” refers to the services provided by a conventional bank but based on Islamic principles.

**Shariah-Compliant Investment Funds: How Does Globalization
Restricted its Social Roles? The Case of Saudi Arabia**

Table 1: Categories of the semi-structured interviewees (2012 & 2019). Categories of Interviewees

No.	Code	Organization	City	Year	
Fund managers					
1	FM1	Islamic window	Riyadh	2012	
2	FM2	Islamic financial institution	Riyadh	2012	
3	FM3	Islamic financial institution	Riyadh	2012	
4	FM4	Islamic window	Riyadh	2012	
5	FM5	Islamic financial institution	Riyadh	2012 & 2019	
6	FM6	Islamic financial institution	Riyadh	2012	
7	FM7	Islamic financial institution	Riyadh	2012	
8	FM8	Islamic window	Riyadh	2012 & 2019	
9	FM9	Islamic financial institution	Jeddah	2012	
10	FM10	Islamic financial institution	Jeddah	2012 & 2019	
11	FM11	Islamic financial institution	Jeddah	2012	
12	FM12	Islamic financial institution	Jeddah	2012 & 2019	
13	FM13	Islamic financial institution	Jeddah	2012	
14	FM14	Islamic financial institution	Jeddah	2012	
15	FM15	Islamic financial institution	Jeddah	2012 & 2019	
Shariah <i>Supervisory Board Members</i>					
21	SSB1	SSB member	Riyadh	2012	
22	SSB2	SSB member	Jeddah	2012	
23	SSB3	SSB member	Jeddah	2012 & 2019	
24	SSB4	SSB member	Riyadh	2012	
25	SSB5	SSB member	Jeddah	2019	
26	SSB6	SSB member	Riyadh	2019	
27	SSB7	SSB member	Jeddah	2019	
Investors					
28	I1	Shariah investor	compliant funds	Riyadh	2012 & 2019
29	I2	Shariah investor	compliant funds	Mecca	2012
30	I3	Shariah investor	compliant funds	Mecca	2012
31	I4	Shariah investor	compliant funds	Jeddah	2012
32	I5	Shariah investor	compliant funds	Riyadh	2019
Regulatory body					
33	RB1	Head of investment fund department	Riyadh	2012	
34	RB2	Head of investment fund department	Jeddah	2019	

Note: The table shows the four categories of interviews. The fund managers had 10 years of experience, on average.

4. Analysis and discussion

According to the interviewees, the Saudi Arabian financial system is based on the Western financial system; fund managers, investors and regulatory bodies operate under this system, as the global banking and financial system are based on conventional finance, not Islamic finance. KSA financial institutions have spread across the globe to develop the country and its trade with Western countries (Chand and White, 2007; Dwyer and Roberts, 2004). The economic globalization of the KSA, along with the harmonisation and convergence of the world's financial system (Tayan, 2017; Ale-Imran, 2018; Chand & White, 2007), have impacted KSA society.

4.1 Globalization's Impact

With regard to the reasons for this, several reasons were addressed by the interviewees. The first reason was the belief that Western countries were the best at everything. People in the Gulf area were very respectful of Western products (FM10, FM12, FM14); even in terms of expertise, they preferred things from developed countries, including in the Islamic finance industry. FM9 noted that "KSA society had become a follower of, or controlled by, the Western developed countries. Society does not therefore have freedom of choice, intellectual property, or human rights. We have experienced the negative side of globalization, for example class in society." The Fund Managers interviewed in 2019 agreed with this view of the impact of globalization on how Shariah law is fulfilling its objective to promote social justice. This aligns with the explanations of Khyade (2018) and Held and McGrew, (2003). Consequently, some interviewees attacked globalization, such as FM7 noting that "globalization involves the problem of forcing nations to follow the standards of particular other countries.

Such questions as "Why do they give themselves the right to come and invest in my country according to their terms and conditions?" are critical. FM3 noted that, in terms of investment, including Islamic investments, globalization served Western interests, for several reasons; FM14 also pointed out that there is capital that wants to invest in SCIFs, and FM 15 (2019) agreed with that there is Western influence in KSA Financial Markets. Based on observations, investment in the West would be better for Shariah-compliant assets because, in countries like the UK, there are better regulations regarding investors' protection. They can use financial engineers to make any conventional investment Shariah-compliant, better and faster. This aligns with Tayan (2017) and Hoepner *et al.* (2011), who note that

Shariah-Compliant Investment Funds: How Does Globalization Restricted its Social Roles? The Case of Saudi Arabia

Western financial institutions work to attract Shariah-compliant investors by establishing Islamic windows which provide SCIF.

The second reason was that the society was not following all Islamic teachings. SSB1 defined the issue in practice as Muslims not applying Islamic teachings in their daily life, which was reflected in SCIFs. The focus on material things has increased as a result of globalization; as FM4 noted, globalization affected social justice and caused people to abandon Islamic teachings. Islamic teaching asks people to be moderate without engaging in excessive spending, and also to be generous to poor people. In the same line, Qadir and Zaman (2018) and Dusuki (2008) note that Islamic teachings are concerned with all aspects of social justice towards solving social issues. As a result, it is important for SCIFs to play their part in promoting socially just objectives. FM3 indicated that people should gain as much benefit as possible from globalization, without breaking Islamic teachings, commenting:

“We have to seek not to break the rules and Islamic concepts of social justice and, at the same time, try to get the maximum benefit from this openness of globalization”.

In regard to some positive effects of globalization on society, FM 7 stated that globalization allows fund managers to have access to information, while RB2 noted the information advantage and the overall access to worldwide news and financial information and regulations.

There were debates about globalization between the interviewees. The focus on profit was one of the reasons for the lack of social justice, as economic globalization depends on capitalism, which focuses on maximizing profit. There was no outright rejection of globalization, but a view that it should be used to fulfil socially just objectives. Thus, globalization has positively and negatively influenced SCIFs, but the negative influence was more powerful, and as a result social justice appears undermined by SCIFs. The perception of the negative impact of globalization is present in both the 2012 and 2019 interviews, acknowledged by all respondents, who identified the differences from Western economies and politics, and how these are impacting the way in which Shariah is applied in terms of social justice principles.

4.2 Globalization's positive impact

When it came to the talks about the positive impact of globalization, there was rather a collective answer that was drawn from the interviews. This collective answer was about the discussion of the high influx of foreign investment and expatriate workers in KSA. FM6, FM11 and FM15, as well as SSB1 and SSB7, all strongly expressed their view about how globalization through SCIF has brought great investment opportunities for KSA. They vociferously talked about the increase of foreign investors from countries like France, Singapore, Malaysia, and neighboring countries such as the United Arab Emirates and Kuwait, most of whom were investors, in the country's real estates, fossil fuels, automobiles and machinery. FM7 also pointed out that all these investments were under the umbrella of Shariah laws of investment and banking. The increased flow of various investments through the rapid growth of globalization was visible in the numerous improvements around the country, most especially in roads, oil and real estates. These investments from foreign countries also helped establish much local business, as well as increasing employment opportunities for Saudi nationals. All Fund Managers and the Shariah Supervisory Board members who were interviewed highlighted the Saudi Vision 2030 strategic framework initiative to reduce Saudi Arabia's dependence on oil, diversify its economy, and develop public service sectors such as health, education, infrastructure, recreation, and tourism. They all thought it is through globalization this is being achieved and that Saudi Vision 2030 will draw more foreign investment from all over the world which will directly impact SCIFs as well as social justice in the country.

4.3 Importance of SSB Members for SCIFs

FM8 (2012 & 2019) expressed his perception of SSB members' roles, pointing out that there was a difference between the theory and reality, and saying that theoretically, they have full authority to do whatever they wish without any objection from the fund team. In practice, however, they do nothing. According to FM8, SSB members did not devote their full efforts to improving the SCIF industry; they had much work to do, thus requiring them to give enough time and effort to each transaction, which precluded fulfilling social justice. There were differences between the interviewees' responses and the literature, possibly due to the lack of a clear job description for SSB members provided by the regulatory bodies or financial institutions in defining their roles.

The interviewees' discussion indicated that globalization influenced and affected SSB members as they worked for different boards around the world, were

Shariah-Compliant Investment Funds: How Does Globalization Restricted its Social Roles? The Case of Saudi Arabia

highly paid, did not insist on positive screening and depended on Western indices, as stated by SSB2, SSB4 and SSB5. SSB1 stated that globalization may have a positive effect when it comes to financial and investment education, training and practices of SSB Members and other stakeholders, as “*nowadays everyone can learn about everything*”. The findings show that there were common interests between SSB members and financial institutions. Thus, the focus on social justice was not a priority at all for the SSBs and financial institutions. Western financial culture was spreading throughout the world through the capitalist system of globalization (Gandhi, 1998) and was influencing Islamic finance. Developed countries have used globalization to influence life in developing countries, but for many it depends on, or is built, according to narrow capitalistic values in order to promote global hegemony over weak or underdeveloped nations (Gallhofer *et al.*, 2011) and supports a liberal capitalist economy (Ale-Imran, 2018; Dunning, 2005).

This has possibly influenced SSB members and fund managers, as they are part of the global finance industry. Thus, globalization has possibly caused a deficiency in the roles of SSB members in SCIFs and, as a result, there is no social justice focus, a conclusion that can be drawn from both sets of interviews (2012 and 2019).

4.4 Role of the Investee Companies

According to 17 of the interviewees (2012) and 16 (2019), one of the reasons for the absence of social justice in SCIFs in KSA was the ethos of the investee companies themselves. Increased demand for SCIFs had made listed companies work to become Shariah-compliant to increase potential investment. FM2 noted the “...increased demand for Islamic funds will make more listed companies comply with Shariah principles” and this could increase social justice in KSA. The role of investee companies to increase social justice stems from changes in their practices, with the adoption of both negative and positive screening by fund managers. FM6 thought that there would be resistance to changing investee companies’ practices, but in the end, it would work. The investee companies were looking only for profit, so if they found something that would increase their profit and enhance their image, they would immediately adopt these practices. According to the interviewees, there were four reasons for the resistance of the investee companies to changing their practices: (1) no external bodies assessed their practices; (2) investee companies do not believe in the importance of social justice; (3) SCIFs do not support positive screening; and (4) globalization. The first reason was related to the lack of specific

organization in the KSA that provided an independent measurement of corporate practices. FM3 commented:

“..., we need to have a way to measure and evaluate positive screening criteria. Companies would not be honest with us unless we have a type of measurement or disclosure from a neutral party”.

As for the role of the investee companies, no positive or neutral effects were identified during the interviews. It is important to note that such organizations as EIRIS in the UK (Khalid *et al.*, 2018; Ballestero *et al.*, 2012), that work independently to help investee companies know how they have to adapt to influence society positively and fulfil social justice. One possible reason for the absence of these organizations, as noted by SSB6 and SSB7, was the low level of awareness about the importance of needing to change companies' practices. One solution, suggested by RB1, RB2, I2, I4 and I5, was pressure from society that would influence potential listed investee companies. Examples of investors' influence on investee companies existed in North America, Europe and Australia, where there were investor networks that had established policies regarding environmental issues and climate change, of which companies should be aware (European Commission, 2016; Sørensen and Pfeifer, 2011). Thus, having governmental or non-governmental organizations could help to push investee companies to change their practices and increase social justice in society. The second reason why investee companies might resist changing their practices was their lack of belief in the importance of the role of social justice. SSB1 noted that investee companies would not cooperate in changing their practices because there is no proof that investee companies are harming the environment or society; hence, unless there is proof, it is difficult to require such a criterion from any company. FM5 and FM6 noted that investee companies would support the SCIFs' adapting positive screening criteria; and FM1 gave an example of one KSA listed company that was not originally Shariah-compliant but had changed to become compliant:

“The financial institution I am currently working in contacted a listed company and explained to them the importance and benefit that the company would gain if it became Shariah-compliant. The company cooperated and now it is Shariah-compliant.”

The investors should understand that positive screening aims to fulfil objectives that include social justice and to “push the investee companies to cooperate with fund managers under these new criteria” (I3). Investee companies should know that environmental and corporate governance positive screening

Shariah-Compliant Investment Funds: How Does Globalization Restricted its Social Roles? The Case of Saudi Arabia

criteria are part of Islam. For example, regarding responsibility to the environment, several verses of the *Qur'an* emphasise the importance of this in Islam: "Eat and drink, but waste not by excess; verily, he loves not the excessive" (*Qur'an*, 7:31). Additionally, regarding responsibility to the employees in investee companies and treating them equally, the Prophet Mohammed said, "I will be foe to three persons on the day of judgement, one of them being the one who, when he employs a person that has accomplished his duty, does not give him his due" (Khan, 1986). Accordingly, positive screening criteria reflects Shariah. Investee companies should understand that these practices will improve company sustainability (Renneboog *et al.*, 2008; Sparkes & Cowton, 2004) and social justice, and be reflected in future performance and financial returns.

One of the reasons the interviewees suggested as to why the investee companies did not change their practices was that the SCIFs did not themselves support positive screening. SCIFs need to advertise that they use positive screening criteria. SSB4 noted that all SCIFs needed to cooperate and apply positive screening, so that there would be pressure to change, but if just one fund adopted such criteria, it would be ineffective. FM11 added that SCIFs' cooperation was needed because that could influence companies to be cooperative. SSB2 agreed that the influence of all of the funds combined would be greater than just some funds adapting such procedures, as it would be hard to convince investee companies to follow such social justice criteria unless SCIFs used it. FM6 noted the impact if funds started applying positive criteria, as this would exclude many companies in which the funds usually invested heavily, so their profit would decrease. He stated:

"To be honest, you do not want to put more restrictions upon yourself. Already, the SCIFs' markets are more concentrated and the top ten companies in the market represent 65% of the market so you do not have that much variety. As a Shariah-compliant fund, you just have 60 companies out of 130. If you add more criteria, you will decrease it even more and this is risky."

The last reason for investee companies to change their practices was globalization's influence. This arises from focusing on profit at the expense of social justice by investee companies. FM13 and FM14 stated that the focus of investee companies as well as SCIFs was maximizing profit, but not social justice. I3 stated that investee companies thought about profit without taking any responsibility for fulfilling social justice. Profit was the main goal of the directors and investee companies' boards, in order to maximize their bonuses (I3). FM5 noted the companies' greed:

“Companies have become greedy; they do not follow work ethics, as the main motivation for them is profit; however, no one can blame them because this is a competitive market.”

The focus on profit maximization and the neglect of positive screening by SCIFs mean that investee companies are influenced by globalization. Held and Kraeussl (2003) explain that globalization influences everything, including finance, as the world’s financial system has been designed by countries that own resources, power and knowledge, which enables them to spread their own views of business worldwide.

4.5 Role of the Regulatory Bodies

According to 11 of the interviewees (2012) and 12 (2019), Islamic finance needs regulation, since currently there are no specific regulations for this industry in the KSA. The Capital Market Authority (CMA) regulates both Shariah-compliant funds and conventional funds in the KSA under only one regulation. In this regard, SSB3 stated that countries differ in their dealings with the Islamic finance industry; for example, the Malaysian government is proactive and is taking the lead, while that of the KSA is not. SSB3 and SSB4 agreed with these aspects. The reason is that Malaysia uses the supply-driven method but the KSA uses the market driven one. This is in line with Karim (2001) who notes that countries can be divided into two groups with regard to their regulation of IFIs; the first group has enacted IFIs into their laws and the second have not. SSB1 explained that regulators in the KSA did not want to establish separate regulations for SCIFs and that he had sent several requests to the CMA to consider Shariah rules in regard to SCIFs before it implemented any further regulations, as the market was now more Shariah-compliant than conventional, but there had been no response. According to FM9, SAMA had a committee that looked after the Islamic banking and finance sector, but it was ineffective. Thus, the regulatory bodies appear to have failed to respond to or develop regulation for SCIFs, implying that they are uninterested in fulfilling social justice.

FM8 and RB2 pointed to the positive effect of globalization on the role of regulatory bodies, in terms of the accountability and liability of the stakeholders, who, with rising globalization, are becoming much more responsible and willing to respect the regulations.

FM10 clarified that the current regulations were suitable for all funds, explaining that 80% of conventional investment funds’ regulations could also work

Shariah-Compliant Investment Funds: How Does Globalization Restricted its Social Roles? The Case of Saudi Arabia

for SCIFs. In the same vein, FM12 noted that the motivation to improve the regulations in SCIFs should come from the fund managers themselves and not be enforced by the law and regulations, because even if a regulation exists, there are different ways to break the law (FM12). This is in line with findings by Bhat (2014) and Chong and Liu (2009) that Islamic finance regulations did not need to differ from conventional ones and hence there was no need to have separate regulations for SCIFs.

Unlike the 2012 interviews, the respondents from 2019 had a different approach to this aspect, as can be noted in the fact that nearly half of the interviewees in this study thought that SCIFs should be better regulated. Eleven of the interviewees said that the regulatory bodies did not play any role in SCIFs. FM6 criticized the regulatory bodies as follows:

“Regulatory bodies do not have a major role. What they do is just consider SCIFs as conventional funds and have general rules that fit both types. There are no specific rules for Islamic funds.”

One of the reasons to have regulations was explained by FM13:

“I think that they should have clear regulations; for example, fund managers that claim to be Shariah-compliant need to show that their Shariah board has proper screening in place, a system and process. If you want to be a Shariah fund, you have to show me that you comply with our system and process”.

FM8 noted that:

“...they do not implement regulations specifically for SCIFs. This could be good but might not be. In this situation, the responsibility for deciding which Shariah-compliant fund really follows the Shariah criteria lies in the hands of the investors”.

In 2019 14 respondents, of whom 5 are Fund Managers, stressed the need for more regulations, or at least for more specific regulations; FM 14 states:

“while we have many regulations, some of them are just not easy enough to interpret, or there is a

lack of updated regulations to today market and economy”

Regulation, therefore, is important to ensure that funds managers are Shariah-compliant and that they do not deceive investors. This accords with El-Hawary *et al.* (2007) who explain that regulations are needed for: “(i) the supply of a public good, (ii) the protection of public resources, or (iii) the enhancement of the integrity of fiduciary contracts” (p.789). Thus, regulators should take an interest in establishing regulations for SCIFs.

The regulatory bodies face a “real challenge” because they are dealing with both conventional and Islamic financial systems, which requires them to take additional responsibility to “maintain regulatory and supervisory standards for both” (Iqbal and Mirakhor, 2011). Nevertheless, as the KSA is considered one of the biggest markets of Islamic finance (Ale-Imran, 2018; Hoepner *et al.*, 2011), it might be important to have KSA regulations for Islamic finance and Islamic funds (Injas *et al.* (2018); Olson and Zoubi (2008)).

FM1, SSB2, SSB 5 (2019) explained that there was no monitoring of SCIFs’ processes by the regulatory bodies. Having regulations might ensure proper monitoring; as FM2 and FM3 explained, all of the decisions relating to the screening of SCIFs were left in the hands of the fund managers themselves. FM6 agreed that the regulatory bodies’ roles did not go far enough for SCIFs, and stated:

“When they come to conduct an audit, the regulatory bodies’ auditors do not look at SCIFs’ screening criteria; they do not care about this aspect”.

FM14, I1 and I5 (2019) argued that the regulatory bodies needed to introduce regulations for the Islamic funds because scholars’ opinions were different:

“Actually, we need regulations for the SSB members’ opinions because they give different opinions in every bank depending on how the bank presents its case to the SSB members”. (I1)

However, Qadir and Zaman (2018) explain that jurisprudential differences should not be an issue, as Shariah board members frequently operate as bricoleurs, drawing from any jurisprudential source which they deem to be appropriate for a particular problem. In the same vein, the KSA does not need to invent totally new regulations for its IFIs because they already exist in other countries, such as Malaysia. El-Hawary *et al.* (2007) explain that the KSA does not have laws for IFIs but operates under “the laws governing conventional banks” (p.788). Chapra and Khan (2000) propose three regulations that are needed for Islamic finance and financial institutions: systemic objectives; compliance with Shariah; and the

Shariah-Compliant Investment Funds: How Does Globalization Restricted its Social Roles? The Case of Saudi Arabia

integration of Islamic finance in the international financial system. Likewise, there are several agencies, such as AAOIFI, which have introduced standards for IFIs (Karim, 2001) that could be adapted by a KSA regulator. Thus, regulators should consider whether external drivers of SRI (Solomon, 2007) and hence influence on social justice (for example lack of regulations) could be one reason for the lack of social justice in SCIFs.

To support social justice, there must be governmental support, such as the UK regulatory support for SRI funds (Sparkes, 2001; Schwartz, 2003; Bakshi, 2007), where regulations require pension funds to take social, environmental and ethical aspects into consideration (Sparkes, 2001). Through such a policy for sizeable funds, regulations could pave the way for SCIFs to use positive screening criteria and invest in companies that consider these criteria. The lack of regulation means that fund managers can use SCIFs simply as profitable ventures and neglect social justice. Lack of regulations for Islamic funds by the KSA regulatory bodies may be due to the KSA's historical relationship with the West. The KSA has engaged in a long-term relationship with the two major capitalistic powers: the United States and the United Kingdom (Vitalis, 2007) and there has been economic cooperation between them, such as inviting American companies to work in the KSA (Vitalis, 2007). Furthermore, Arab countries' economies are influenced heavily by their previous Western colonisers, and as a result, most Arab countries' financial and accounting legislation is based on British or French law (Kamla, 2007). Consequently, the KSA's relationship with the US and UK makes the KSA part of the global capitalistic economy (DeRouen and Bellamy, 2008) and hence KSA regulators have adopted Western regulations in finance.

4.6 Role of the Investors

Nine interviewees stated that investors' opinions impact on fund managers and make SCIFs focus on financial returns. FM13 noted that investors' views affected how fund managers launched a fund to ensure they would attract investors:

"I need to see if my investors are interested in taking this particular risk with this particular investment."

Indeed, most SCIFs' investors are looking for financial returns, as FM1 explained:

"As you know, a high return means high risk. The SCIFs reduce the investment choices and, as a result, increase the risk".

In line with the statements are findings from a paper by Renneboog *et al.* (2011), who found that SRI investors are similar to non-SRI investors, in that both focus on past performance and past returns before investing. Investors focus on traditional ways of investment and reject any new investment strategy unless they are sure that a new fund will perform well (FM13). Additionally, there was no dialogue between investors and fund managers or SSBs members, as SSB1 noted:

“...if an investor discussed with me the companies that our financial institution currently invests in, and the investor thought that they were not Shariah-compliant for acceptable reasons, then I would take this into consideration and review the relevant company to be assured that we would not invest in non-Shariah-compliant investee companies”.

That caused a disconnect and misunderstanding between investors, fund managers or SSBs members, but in the case of SRI it depends in the first place on investors’ awareness of the importance of the social attributes of funds. Thus, funds can gradually improve their screening criteria as investor awareness increases over the years (Renneboog *et al.* 2011; Ellas, 2017). As a result, investors should have channels to directly contact SSBs and fund managers to promote both social justice and financial returns. FM2 and FM3 stated that investors’ opinions did not affect their own investment decisions. FM5 clarified that the contract between the customer and the financial institution stated that the customer would not interfere in the fund’s decisions, so investors’ opinions were not important. FM6 noted that *“investors’ views do not affect me”* and that investors could contact the fund managers indirectly, explaining that investors interact with the customer relations staff and thus the feedback is reported, but the time to take into consideration this feedback is limited; additionally, the fund manager is completely independent, even if they try to do the best for the customers.

In the fund managers’ opinion, there is no interaction between investors and fund managers. However, if the investor was wealthy, that was a different story; FM7 and FM9 (2019) said that wealthy investors were influential, depending upon the extent of the wealth that was invested. SSB4 and SSB2 stated that investors preferred not to become too involved since there were SSBs for every financial institution. Likewise, investors, I1, I2, I3 and I4, stated that their opinions were unimportant to the fund managers, and that fund managers and SSB members never spoke to them; the investors category maintained these statements during 2019 interviews.

Shariah-Compliant Investment Funds: How Does Globalization Restricted its Social Roles? The Case of Saudi Arabia

Investors who invest their money in SCIFs should have a voice and influence with the fund managers to convey what they want, as this falls under the concept of “*Shura*” in Islam. According to Abu-Tapanjeh (2009) *Shura* “consultation” is a principle that involves hearing people’s opinions before making a decision (Abu-Tapanjeh, 2009; Ale-Imran, 2018). This is because involving people in business adds to their knowledge and helps to complete the work. Abu-Tapanjeh (2009) adds that *Shura* procedures offer a higher level of trust if institutions’ activities and strategies are discussed (Abu-Tapanjeh, 2009; Ale-Imran, 2018). Sparkes and Cowton (2004) explain that, in SRI funds, it is important to take investors’ opinions into consideration before making decisions.

5. Conclusion

The purpose of the interviews analysis was to understand the fund managers’, SSB members’, regulators’ and investors’ perceptions of the role of SCIFs in social justice in KSA society, and to investigate whether globalization has impacted on that role. In addition, the study investigates the factors that hinder SCIFs from having a social justice role in Saudi Arabian society as a result of globalization’s influence.

The analysis reveals that the interviewees did not link SCIF practices with social justice Islamic concepts even though they believed in the importance of social justice and, as a result, SCIFs are not achieving their social justice objectives. This conclusion can be drawn from both 2012 and 2019 interviews. The interviewees identified that the absence of social justice may be due to the global economic influence of the West. This accords with Boyer (2000), who explains that “globalization meant a new strategy on the part of multinationals, who proposed to sell the same product everywhere” (p.16).

Furthermore, it is argued that the focus was on screening criteria as one way for SCIFs to have a social justice role; one of the interviewees’ main criticisms of SCIFs was that they do not use positive screening criteria to increase social justice (Hallerback *et al.*, 2004; Renneboog *et al.*, 2011; Ballesterro *et al.*, 2012; Alotaibi and Hariri, 2020). Islamic funds only use negative screening (Hassan and Lewis, 2007; Derigs and Marzban, 2009), which means that the social justice concepts stemming from Islamic teachings are not linked with SCIFs’ objectives. Looking for profit is something that is allowed in Islam and is a right for everyone, but when it comes at the expense of ethics and social justice, it becomes greed because it will have a considerable effect on society (Al-Qardwi, 1995). Thus, the absence of

positive screening in SCIFs is one of the reasons why SCIFs lack a social justice role, identified in both periods of time (2012 and 2019).

The second reason for the absence of social justice in SCIFs is the weak role of the SSB members. The SSB members are blamed by the interviewees for failing to promote social justice through the SCIFs, as they have the power and knowledge to do so (Grais and Pellegrini, 2006; Masood *et al.*, 2011; Walkshäusl and Lobe, 2012) but have not worked to develop positive screening criteria for the SCIFs which can influence the latter's social justice role. One of the reasons for the weak role of the SSBs might be the lack of supervision by the SSB members over the SCIFs. The main role of SSBs in financial institutions is to guarantee that all transactions are based on Shariah-compliant transactions, rather than to focus on how to improve the role of social justice of the SCIFs.

Another reason causing the absence of the social justice role by SCIFs as identified by the interviewees and influenced by globalization is the investors' role. Investors fail to improve the social justice focus of SCIFs with a lack of lobbying or *Shura* for SCIFs to apply social justice screening criteria. It is evident from interviewees that one of the negative consequences of globalization for SCIFs' investors is focusing only on financial returns. Hence, the absence of *Shura* between investors and SCIFs' management, as a result of globalization, inhibits SCIFs from having a social justice role. The absence of any regulatory bodies overseeing SCIFs in Saudi Arabia was another reason highlighted by the interviewees for the absence of a social justice role by the SCIFs. The interviewees explained that the Saudi Arabian investment regulations do not focus on SCIFs, but merely provide general regulations that work for both Islamic and conventional funds (see CMA, 2006). It can be said that Saudi Arabia is considered one of the world's biggest market for SCIFs, signifying the influence of globalization.

The findings revealed that the significance of SCIFs in Saudi social justice is currently low. Certain factors were noted to account for this situation; including globalization, capitalism, poor funds management, and increased neglect of the Shariah laws. Negative screening criteria mainly focus on returns and performance rather than social justice. This is among the perceived negative results of globalization. The main characteristics of globalization are market domination by capitalism, low attention to Shariah, and return-driven investment. These characteristics tend to suppress social justice in Saudi Arabia and other Islamic countries (the main view drawn from interviews in both 2012 and 2019).

Shariah-Compliant Investment Funds: How Does Globalization Restricted its Social Roles? The Case of Saudi Arabia

The practical implications are also in the area of cultural approaches, as globalization tends to impact the way of doing business and investing, although some specific areas, such as KSA, still have some major cultural differences and approaches. This research offers a perspective of the different stakeholders involved in the financial investment sector over globalization itself and over different cultural approaches.

Future research should include the use of a larger sample of data, to overcome the limitation of using interviews, as well as matching the present comparison to eventual legal and regulatory changes in the industry of financial funds. The use of a larger sample of data would offer a fuller understanding of social justice and its perception through globalization effects; and a comparison between these results and the legal and regulatory changes in the industry would offer a better understanding of the changes in the stakeholders' perception.

Recommendations

As Islamic finance turns into a global phenomenon, it should take advantage of globalization and avoid its negative impact. Therefore, this paper has policy implications to improve the practice of SCIFs in KSA. This section provides some recommendations to maximize the role of the SCIFs in achieving social justice in the globalization era.

First, it is important for the Islamic investment industry to develop a comprehensive harmonized Islamic accounting and screening framework based on Islamic core values rather than western ones, to reflect the unique characteristics of the industry. Meanwhile, harmonizing the investment screening criteria would provide clear understandable standards that would enhance the credibility of the industry globally, because at present no Islamic accounting standards have been designed for Islamic companies in the non-financial sector. AAOIFI has only developed Islamic accounting standards for IFIs, which are not obligatory in many Muslim countries. Therefore, it is essential to develop international supervisory standards and practices that are widely accepted in Muslim countries, as globalization of legal Islamic financial standards is also beneficial in establishing a globally competitive standpoint.

Second, it is significant to examine the roles of regulatory bodies in Muslim countries in overseeing the Islamic investment industry toward achieving social justice in their societies. For instance, central banks only oversee IFIs, such as banks, investment and finance companies, insurance companies, and investment

funds, while no regulatory authority oversees non-financial Shariah-compliant investee companies. Moreover, governmental authorities could play a role in enhancing transparency and disclosure of investee companies, to restore investor confidence locally and globally. This is because one of the obstacles for not applying positive screening by SCIFs is the lack of ethical and social reporting and disclosed information.

Third, SCIFs should play their role in promoting social justice objectives in Muslim countries, as they need to put more pressure on investee companies by including positive screening. Picking the best investee company in practice is an active investment strategy that is widely used by SRIs around the world; hence SCIFs should learn from them. This would encourage investee companies to comply with SCIFs' positive screening strategy, as the former are interested in being targeted by SCIFs to increase their stock price in the market. Therefore, investee companies' practices toward social justice would improve. Further, SCIFs need to disclose and advertise that they are using positive screening criteria. This would attract ethical and socially responsible international investors to invest in SCIFs to gain diversification benefits.

Fourth, SSBs should lead the change in focusing on social justice, rather fund managers motivated by profit maximization. Hence, SSBs should play a greater role in ensuring the compliance of SCIFs with Islamic values such as social ones. They need to monitor funds to ensure that they are using the criteria they disclose to their investors.

Finally, it is important to boost the level of awareness of social justice and ethical investment values among stakeholders in society, using conventional and social media. This would also enhance the demand for such investments and attract not only Islamic investors but also SRI global investors, who share many common values (Ghoul and Karam, 2007).

Shariah-Compliant Investment Funds: How Does Globalization Restricted its Social Roles? The Case of Saudi Arabia

References

- Abdul Razak, M. (2011). Globalization and its Impact on Education and Culture. *World Journal of Islamic History and Civilization*, 1 (1), pp. 59–69.
- Abu-Tapanjeh, A. M. (2009). Corporate governance from the Islamic perspective: A comparative analysis with OECD principles. *Critical Perspectives on Accounting*, 20(5), pp. 556-567.
- Ale-Imran, S. (2018). Global perspective on Islamic finance. *Journal of Islamic Banking and Finance*, 32(2), pp. 43-53.
- Alotaibi, K. O. & Hariri, M. (2020). Content Analysis of Shariah-Compliant Investment Equity Funds in KSA: Does Social Justice Matter?, *International Journal of Business and Management*; 15 (6), pp.1-15.
- Al-Qardwi, Y. (1995). *Islamic morality in the economy*. Jeddah, Saudi Arabia: Scientific Publishing.
- Ariss, R. T. (2010). Competitive conditions in Islamic and conventional banking: A global perspective. *Review of Financial Economics*, 19(3), pp. 101-108.
- Bakshi, R. (2007). Transforming markets in the 21st century: Socially responsible investing as a tool. *Futures*, 39(4), pp. 457-464.
- Ballesteros, E, Bravo M, Perez-Gladish B, Arenas-Parra M, & Pla-Santamaria D. (2012). Socially responsible investment: A multicriteria approach to portfolio selection combining ethical and financial objectives. *European Journal of Operational Research*, 216(2), pp. 487-494.
- Bhat, A. M. (2014). Social Evolution in Islam. *Innovative Issues and Approaches in Social Sciences*, 7 (1), pp. 71-81.
- Boyer, R. (2000). The political in the era of globalization and finance: Focus on some regulation school Research. *International Journal of Urban and Regional Research*, 24(2), pp. 274-322.
- Capital Riyadh. (2018). *Riyad Saudi Equity Shariah Fund*.
- Chand, P. & White, M. (2007). A critique of the influence of globalization and convergence of accounting standards in Fiji. *Critical Perspectives on Accounting*, 5(7), pp. 605-622.
- Chapra, M. U. & Khan, K. (2000). *Regulation and supervision of Islamic banks*. Cheltenham: Edward Elgar Publishing.

- Chong, B. & Liu, M. (2009). Islamic banking: Interest-free or interest based?. *Pacific Basin Finance Journal*, 17(3), pp. 125-144.
- CMA. (2006), “*Investment Fund Regulations*”, [online], available at: http://www.cma.org.sa/En/Pages/Implementing_Regulations.aspx [Accessed: 30/01/2019]
- Creswell, J. W. (2009). *Research design: Qualitative, quantitative, and mixed methods approaches*. 3rd Edition. Thousand Oaks: Sage Publications.
- Derigs, U. & Marzban, S. (2009). New strategies and a new paradigm for Shariah-compliant portfolio optimization. *Journal of Banking and Finance*, 33(6), pp. 1166-1176.
- DeRouen, K. R. & Bellamy, P. (2008). *International security and the United States: an encyclopaedia*. Westport, Connecticut: Greenwood Publishing Group.
- Dunning, J. (2005). *Making globalization good: The moral challenges of global capitalism*. Oxford: Oxford University Press.
- Dusuki, A. W. (2008). Banking for the poor: the role of Islamic banking in microfinance initiatives. *Humanomics*, 24(1), pp. 49-66.
- Dwyer, P. D. & Roberts, R. W. (2004). The contemporary gender agenda of the US public accounting profession: embracing feminism or maintaining empire?. *Critical Perspectives on Accounting*, 15(1), pp. 159-177.
- Edmondson, N., Ahmed, S. & Moubarak, E. (2018). *IFN Investors Report 2018*, s.l.: Islamic Finance News.
- El-Hawary, D., Grais, W. & Iqbal, Z. (2007). Diversity in the regulation of Islamic Financial Institutions. *The quarterly review of economics and finance*, 46(5), pp. 778-800.
- Ellas, E. (2017). Is it costly to introduce SRI into Islamic portfolio?. *Islamic Economic Studies*, 25, pp. 23-54.
- European Commission (2016). *Science for Environment Policy*. [Online] Available at: http://ec.europa.eu/environment/integration/research/newsalert/pdf/environmental_impact_investment_FB16_en.pdf [Accessed 25 February 2019].
- Galletta, A. (2013). *Mastering the semi-structured interview and beyond: From research design to analysis and publication* (Vol. 18). NYU press.

**Shariah-Compliant Investment Funds: How Does Globalization
Restricted its Social Roles? The Case of Saudi Arabia**

- Gallhofer, S., Haslam, J. & and Kamla, R. (2011). The Accountancy Profession and the Ambiguities of Globalisation in a Post-colonial, Middle Eastern and Islamic Context: Perceptions of Accountants in Syria. *Critical Perspectives on Accounting*, 22(4), pp. 376-395.
- Gamaleldin, F. M. (2015). Shariah-Compliant Stocks Screening and Purification. *University of Liverpool*.
- Gandhi, L. (1998). *Postcolonial theory*. Edinburgh: Edinburgh University Press.
- Giddens, A. (2003). *The Globalizing of Modernity*. In D. Held and A. McGrew (Eds.), *The Global Transformation Reader: An Introduction to the Globalization Debate*. Cambridge: Polity Press.
- Grais, W. & Pellegrini, M. (2006). *Corporate governance in institutions offering Islamic financial services: issues and options*, The World Bank.
- Hallerback, W., Ning, H., Soope, A. & Spronk, J. (2004). A framework for managing a portfolio of socially responsible investments. *European Journal of Operational Research*, 153 (2), pp. 517-529.
- Hassan, F. (2012). Re-visioning social and religious pluralism in Islam. *European Journal of Scientific Research*, 71(1), pp. 85-90.
- Hassan, M. K. & Lewis, M. K. (2007). Islamic finance: a system at the crossroads?. *Thunderbird International Business Review*, 49(2), pp. 151-160.
- Hayat, R. & Kraeussl, R. (2011). Risk and return characteristics of Islamic equity funds. *Emerging Markets Review*, 12(2), pp. 189-2013.
- Held, D. & Kraeussl, R. (2003). *The global transformations reader: An introduction to the Globalization debate*. Cambridge: Polity Press.
- Hibbert, N. (2017). Human Rights and Social Justice. *Laws*, 6(2), pp. 7-23.
- Hillman, Arye. (2008). Globalization and Social Justice. *The Singapore Economic Review*, 53 (2), 173-189.
- Hoepner, A., Rammal, H. G. & Rezec, M. (2011). Islamic mutual funds' financial performance and international investment style: Evidence from 20 countries. *The European Journal of Finance*, 17(9-10), pp. 829-850.
- Injas, M. M. Y., Haron, M. S., Ramli, R. & Injas, R. A. (2018). The importance of the Shariah Supervisory Board (SSB) in the Islamic banking system. *South East Asia Journal of Contemporary Business, Economics, and Law*, 9(2), pp. 25-30.

- Iqbal, Z. & Mirakhor, A. (2011). *An introduction to Islamic finance: theory and practice*. Chichester: Wiley and Sons.
- Janson, M. & Biel, A. (2011). Motives to engage in sustainable investment: a comparison between institutional and private investors. *Sustainable Development*, 19(2), pp. 135-142.
- Kallio, H., Pietilä, A. M., Johnson, M., & Kangasniemi, M. (2016). Systematic methodological review: Developing a framework for a qualitative semi-structured interview guide. *Journal of advanced nursing*, 72(12), 2954-2965.
- Kamla, R. (2007). Critically appreciating social accounting and reporting in the Arab Middle East: A postcolonial perspective. *Advances in International Accounting*, 20, pp. 105-177.
- Karim, R. A. A. (2001). International accounting harmonisation, banking regulation, and Islamic banks. *The International Journal of Accounting*, 36 (2), pp. 169-193.
- Khalid, A. A., Haron, H., Sarea, A. M. & Masron, T. A. (2018). The role of Shariah Supervisory Board on International Shariah audit effectiveness: Evidence from Bahrain. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 22(5), pp. 1-13.
- Khan, M. (1986). *Sahih Al-Bukhari. Arabic-English*. Lahore: Kazi Publications.
- Khan, M., & Bhatti, M. I. (2008). Islamic banking and finance: on its way to globalization. *Managerial finance*. 34(10), pp. 708-725.
- Khyade, V. B. (2018). Globalization: Necessary evil for the qualitative society. *International Academic Journal of Science and Engineering*, 5(3), pp. 76-97.
- Kundnani, H. & Parello-Plesner, J. (2012). *China and Germany: Why the emerging special relationship matters for Europe*, London: European Council on Foreign Relations.
- Lewis, M. K. (2010). Accentuating the positive: governance of Islamic investment funds. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 1(1), pp. 42-59.
- Makni, R., Benouda, O. & Delhoumi, E. (2016). International evidence on Islamic equity fund characteristics and performance persistence. *Review of Financial Economics*, 31, pp. 75-82.
- Masood, O., Niazi, G. S. K. & Ahmad, N. (2011). An analysis of the growth and rise of smaller Islamic banks in last decade. *Qualitative Research in Financial Markets*, 3(2), pp. 105-116.

Shariah-Compliant Investment Funds: How Does Globalization Restricted its Social Roles? The Case of Saudi Arabia

- Mollah, S., & Zaman, M. (2015). Shari'ah supervision, corporate governance and performance: Conventional vs. Islamic banks. *Journal of Banking & Finance*, 58, 418-435.
- Naseem, A. R. & Ishaq, B. (2017). *Mutual Fund Performance in Saudi Arabia: Do locally focused equity mutual funds outperform the Saudi Market?*, Jeddah: Faculty of Economics and Administration, King Abdulaziz University.
- Nasir, N. M. & Zainol, A. (2007). Globalisation of financial reporting: an Islamic focus. In Godfrey, J. M. & Chalmers.
- Olson, D. & Zoubi, T. A. (2008). Using accounting ratios to distinguish between Islamic and conventional banks in the GCC region. *International Journal of Accounting*, 43(1), pp. 45-65.
- Qadir, J. & Zaman, A. (2018). *The Islamic worldview and development ideals*. [Online] Available at: https://www.researchgate.net/publication/325946429_The_Islamic_Worldview_and_Development_Ideals [Accessed 25 February 2019].
- Renneboog, L., Ter Horst, J. & Zhang, C. (2011). Is ethical money financially smart? Nonfinancial attributes and money flows of socially responsible investment funds. *Journal on Financial Intermediation*, 20(4), pp. 562-588.
- Renneboog, L., Ter Horst, J. & Zhang, C. (2008). Socially responsible investments: Institutional aspects, performance, and investor behavior. *Journal of Banking and Finance*, 32(9), pp. 1723-1742.
- Rodrigo, K. (2015). Globalizations and the Saudi Arabian culture. *The Write Pass Journal*, 3(2), pp. 128-129.
- Schwartz, M. (2003). The "ethics" of ethical investing. *Journal of Business Ethics*, 43, pp. 195-213.
- Sofi, S. A. (2016). Concepts of social justice: an Islamic perspective. *European Journal of Business and Management*, 8(4), pp. 19-28.
- Solomon, J. (2007). *Corporate Governance and accountability*. Hoboken: John Wiley and Sons.
- Sørensen, O. B. & Pfeifer, S. (2011). Climate change issues in fund investment practices. *International Social Security Review*, 64(4), pp. 57-71.

Sparkes, R. & Cowton, C. (2004). The maturing of socially responsible investment: a review of the developing link with corporate social responsibility. *Journal of Business Ethics*, 52, pp. 45-57.

Sparkes, R. (2001). Ethical investment: Whose ethics, which investment?. *Business Ethics: A European Review*, 10, pp. 194-205.

Tajuddin, A. H., Abdullah, N. A. H. & Mohd, K. N. T. (2018). Shariah-compliant status and IPO oversubscriptions. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 9(4), pp. 531-548.

Tayan, B. M. (2017). The Saudi Tatweer education reforms: Implications of neoliberal thought to Saudi education policy. *Journal of Education Policy*, 18(2), pp. 215-228.

Vitalis, R. (2007). *America's kingdom: mythmaking on the Saudi oil frontier*. Stanford: Stanford University Press.

Walkshäusl, C. & Lobe, S. (2012). Islamic equity investing: Alternative performance measures and style analysis. *The Journal of Investing*, 21(4), pp. 182-189.